مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA

التقرير السنوي

السادس والستون

السنة المالية

2022

مصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA
www.cbl.ly

مصرف ليبيا المركزي

التقرير السنوي

السادس والستون

السنة المالية

2022

- حقوق الطبع والنشر محفوظة 2022 ©
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسْمح الاقتباس من هذا التقرير، والرُجوع اليهِ، شريطة ذكر المصدر.

- تُوجّه جميع المُراسلات المُتَعَلِّقة بِهذا التقرير الى ادارة البُحوث والاحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العُنوان التالي:
- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد الكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الالكتروني: www.cbl.gov.ly

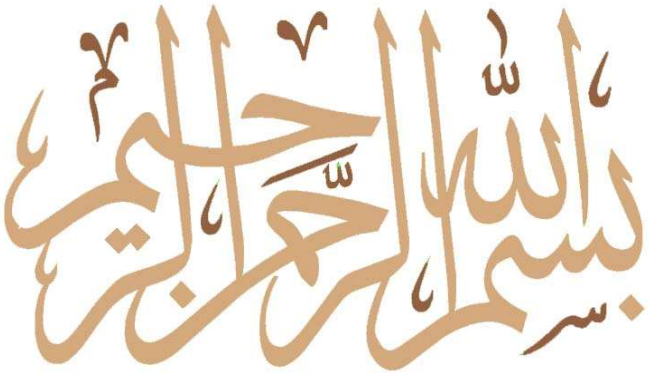
بسم الله الرحمن الرحيم

مصرف ليبيا المركزي

الادارة العامة / طرابلس

هاتف : 9 / 3333591-21 (218) + بريد مصور (فاكس) : 4441488 – 21 (218) +

السويفت :CBLJLYLXXXX الموقع الالكتروني : www.cbl.gov.l y

الفروع

فرع بنغازي :

هاتف : 8/ 9091161 – 61 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 9091169 – 61 (218) +

فرع سرت :

هاتف : 4 / 63750 – 54 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 5265142 - 54 (218) +

فرع سبها :

هاتف : 3/ 627771 –71 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 621800 – 71 (218) +

ادارة البحوث والاحصاء

هاتف : 4773901 –21 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 4773903 – 21 (218) +

بريد الكتروني : ecorestat@cbl.gov.l y

المحتويات

تقديم 8

الجزء الاول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

اولا : التطورات الاقتصادية الدولية 12

- البطالة 16
- االتضخم 17
- االتجارة العالمية 18
- اسعار صرف العملات الدولية الرئيسية 20

● التطورات النفطية الدولية 21

- اسعار النفط 21
- العرض 22
- الطلب 23

ثانيا : التطورات الاقتصادية العربية 25

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية
اولا : القطاع الحقيقي

● الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 28

● الناتج المحلي الاجمالي الاسمي 28

● الرقم القياسي لاسعار المستهلك والتضخم 33

● التطورات النفطية المحلية 36

- الانتاج المحلي من النفط الخام 36
- صادرات النفط الخام 37
- اسعار النفط الخام المحلي 38
- انتاج الغاز الطبيعي 38
- الانتاج المحلي من المشتقات النفطية 39
- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 39

ثانيا : المالية العامة

● المالية العامة لعام 2022 41
- الموقف التنفيذ للترتيبات المالية للسنة المالية 2022 43
الايرادات 43
تحليل هيكل الانفاق 44
الترتيبات المالية الطارئة للمؤسسة الوطنية للنفط 46

ثالثا : القطاع الخارجي

● ميزان المدفوعات 48
- الحساب الجاري 48
- الميزان التجاري 49
- الحساب الراسمالي والمالي 51
- الميزان الكلي 51
● التجارة الخارجية 55

رابعا : التطورات النقدية

● التطورات النقدية 68
- القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها 68
- عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه 69
- سعر صرف الدينار الليبي 72
- مقاصة الصكوك 75
● مصرف ليبيا المركزي 76
- جانب الاصول 76
- جانب الخصوم 77
● انشطة ادارات مصرف ليبيا المركزي 80
● الميزانية المجمعة للمصارف التجارية 97
● تحليل لاهم البنود المكونة للميزانية المجمعة للمصارف 100
- جانب الاصول 100
- جانب الخصوم 103
● المصرف الليبي الخارجي 107
● مصرف التنمية 114

● المؤسسات المالية غير المصرفية 115
- الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية 115

تقديم

يستعرض التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي، تحليلا لاهم التطورات الاقتصادية على الصعيدين الدولي والمحلي، ويشمل قاعدة من البيانات والمعلومات للمؤسسات الاعتبارية وللمهتمين بالشؤون الاقتصادية. حيث تناول التقرير السنوي السادس والستون، اهم التطورات الاقتصادية والمالية على الصعيدين الدولي والمحلي لعام 2022، حيث يستعرض الجزء الاول التطورات الاقتصادية والمالية الدولية، فيما يستعرض الجزء الثاني التطورات الاقتصادية والمالية المحلية.

على المستوى الدولي، عانى الاقتصاد العالمي مؤخرا العديد من المعوقات غير المسبوقة والتي اثرت بصورة مباشرة في انخفاض معدلات النمو للاقتصادات المتقدمة والنامية على حدا سواء. تمثلت في رواسب جائحة كورونا والتي من المتوقع ان تترك مظاهر التباعد اثناء الجائحة بصمات على الاداء في الاجل المتوسط . كما كان للغزو الروسي لاوكرانيا واثاره السلبية على اسواق السلع الاولية وسلاسل الامداد والتضخم والاوضاع المالية الى تفاقم التباطؤ في النمو العالمي والذي بلغ 3.4% خلال الفترة موضوع التقرير مقابل 6.3% عام 2021. كما شهد الاقتصاد العالمي ارتفاع شديد لمعدلات التضخم مصحوب بضعف النمو الذي يذكر بالركود التضخمي العالمي في سبعينيات القرن العشرين. وهذا بدوره اسفر في النهاية عن تشديد حاد للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما ادى الى ضغوط مالية في بعض اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وثمة حاجة لاستجابة قوية وواسعة النطاق على صعيد السياسات من اجل تعزيز النمو، ومساندة اطر الاقتصاد الكلي، والحد من مواطن الضعف المالي، وتقديم الدعم لفئات السكان الاكثر احتياجا والاولى بالرعاية.

اما على المستوى المحلي، فقد حقق الاقتصاد الليبي نموا متباطا بلغ 2.1% عام 2022 مقابل 80.8% عام 2021، ويعزى هذا التباطؤ في النمو الى تراجع انتاج النفط الخام من 1.2 مليون برميل في اليوم عام 2021 الى 1.1 مليون برميل في اليوم عام 2022.

وبلغ معدل التضخم في ليبيا 4.6% خلال العام موضوع التقرير، حيث ارتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلك الى 288.3 نقطة مقابل 275.7 نقطة خلال الفترة ذاتها من العام 2021، اي بزيادة بلغت 12.6 نقطة على اساس سنوي.

فيما يتعلق بالميزانية العامة: فقد حققت الميزانية العامة لعام 2022 فائضا بلغ 6.5 مليار دينار، حيث بلغت الايرادات 134.4 مليار دينار شكلت منها الايرادات النفطية ما نسبته 97.2% لتصل الى نحو 130.5 مليار دينار. فيما بلغ اجمالي النفقات العامة نحو 127.9 مليار دينار(بما فيها الترتيبات المالية الاستثنائية الطارئة للمؤسسة الوطنية للنفط بما مقدارها 34.3 مليار دينار)، واستحوذ بند المرتبات وما في حكمها ما نسبته 39.7% من اجمالي النفقات لتصل 50.7 مليار دينار.

اما عن القطاع الخارجي فقد ارتفع رصيد الميزان الكلي من 5.2 مليار دولار عام 2021 الى 6.6 مليار دولار عام 2022 متاثرا بارتفاع الايرادات النفطية كمحصل لارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية.

على صعيد القطاع المصرفي، فقد اظهر المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي خلال عام 2022، (عدا الحسابات النظامية) ارتفاعا بلغ 42.1 مليار دينار، ليصل نحو 527.0 مليار دينار مقابل 484.9 مليار دينار في نهاية عام 2021. وقد تركز هذا الارتفاع في اصول العمليات المصرفية التي بلغت 493.7 مليار دينار مقابل 450.3 مليار دينار خلال عام 2021، مسجلة بذلك ارتفاعا بلغ 43.4 مليار دينار وما نسبته 9.6%. فيما سجلت اصول اصدار العملة انخفاضا بلغ 1.2 مليار دينار لتصل نحو 33.4 مليار دينار مقابل 34.6 مليار دينار عام 2021.

فيما اظهرت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية خلال عام 2022 تطورا ملحوظا، حيث ارتفع اجمالي الاصول داخل الميزانية المجمعة بمقدار 12.8 مليار دينار لتصل 148.5 مليار دينار مقابل 135.9 مليار دينار خلال عام 2021، حيث بلغت القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل المصارف التجارية 23.0 مليار دينار مقابل 19.6 مليار دينار مسجلة بذلك ارتفاعا بلغ 3.3 مليار دينار. في حين سجلت ودائع العملاء ارتفاعا بلغ 9.9 مليار دينار وما نسبته 10.8% لتصل نحو 102.1 مليار دينار مقابل 92.1 مليار دينار لذات الفترة.

واذ يقدم مصرف ليبيا المركزي هذا التقرير فانه يتوجه بالشكر والامتنان الى كافة المؤسسات، على مجهوداتها وتعاونها المثمر في توفير البيانات وتذليل كافة العراقيل لتنفيذ السياسات

والاجراءات التي عمد المصرف على تنفيذها خلال العام موضوع التقرير، والتي مكّنت المصرف من تحقيق الاهداف المالية والاقتصادية وعلى راسها اهداف سياسة سعر الصرف وتحقيق الاستقرار المالي.

والله ولي التوفيق

مصرف ليبيا المركزي

الجزء الأول

التطورات الاقتصادية الدولية

التطورات الاقتصادية الدولية

واجه الاقتصاد العالمي سلسلة من الصدمات الشديدة والمتعاقبة في عام 2022، بعدما سادت حالة من التفاؤل في العديد من اقتصادات العالم بعد انحسار جائحة كوفيد-19 وعودة النشاط الاقتصاد في العديد من الاقتصادات تدريجيا خلال عام 2021، الا انه في 24 فبراير فوجي العالم بالاجتياح الروسي لاوكرانيا معلنةً بذلك ازمة جديدة ذات ابعاد اقتصادية وسياسية. نتج عن هذه الازمة الروسية الاوكرانية اضطراب اسواق الغذاء والطاقة وتسبب في موجة من الارتفاعات في اسعار السلع الاساسية واسعار الطاقة، حيث وصلت معدلات التضخم الى مستويات تاريخية في معظم دول العالم، وذلك باعتبار ان اوكرانيا وروسيا من اهم منتجي ومصدري المحاصيل الزراعة في العالم وخاصة الحبوب والبذور الزيتية. وتمثل روسيا واوكرانيا حوالي 30.0% من امدادات القمح في العالم، وهذا عزز من تصاعد حالة عدم اليقين وارتفاع اسعار السلع الاساسية. ومن ناحية اخرى، تعتبر روسيا ثالث اكبر منتج للنفط في العالم، حيث تمثل روسيا حوالي 12.0% من امدادات النفط العالمية، وقد ادت العقوبات الغربية ضد روسيا الى انخفاض المعروض من النفط الخام وتصعيد حالة عدم اليقين في الاسواق العالمية مما ادى الى ارتفاع اسعاره لمستويات الازمة المالية عام 2008.

كل هذه الظروف ادت الى تباطئ النمو الاقتصادي العالمي الى 3.4% في عام 2022، وهو اقل مما كان عليه في 2021 الذي سجل نسبة 6.3%، ومن المتوقع ان يتباطا النمو العالمي الى 2.8% في عام 2023. في حين ان رفع القيود المتعلقة بـ كوفيد-19 في معظم البلدان في عام 2021 قد عززت من انتعاش الطلب المحلي للبلدان في نهاية عام 2021 وبداية عام 2022، الا ان ارتفاع معدلات التضخم مع بداية النصف الثاني من عام 2022 ادى الى انخفاض الدخل الحقيقي ومن ثم اضعاف انفاق الاسر، وتباطا نمو التجارة بشكل حاد وَسَط استمرار ضعف سلسلة التوريد، وانعكس هذا كله على معدلات النمو في العديد من دول العالم. وفي الوقت نفسه، نتج عن الارتفاع المستمر للتضخم تشديد السياسة النقدية في العديد من البلدان المتقدمة والنامية. وادت الزيادات السريعة في اسعار الفائدة من قبل المصارف المركزية الرئيسية في البلدان المتقدمة زيادة الى تدفقات راس المال الى الخارج وانخفاض قيمة العملات في البلدان النامية، مما ادى الى زيادة الضغوط على موازين مدفوعاتها. ونتيجة للاضطرابات

السياسية تزعزعت ثقة المستهلك ومعنويات المستثمرين، الامر الذي ادى الى اضعاف افاق النمو على المدى القريب للاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من الجهود العالمية لخفض الانبعاثات وتشجيع الاقتصاد الاخضر، الا ان عام 2022 شهد استمرار ازمة المناخ في احداث خسائر فادحة، مع موجات الحر وحرائق الغابات والفيضانات والاعاصير والحاق اضرار اقتصادية جسيمة واحداث ازمات انسانية في العديد من البلدان.

الولايات المتحدة الامريكية:

بعد ان شهد اقتصاد الولايات المتحدة خلال العام 2021 انتعاشا قويا عقب الركود الوبائي، مدعوما بسياسات حكومية مالية كبيرة، الا ان الازمة الروسية الاوكرانية والضغوط التضخمية الناتجة عنها ادت الى اضعاف النشاط الاقتصادي الامريكي لينخفض الناتج المحلي الاجمالي بشكل غير متوقع بنسبة 3.8% ليصل معدل النمو الى 2.1%، مقارنة بنسبة نمو بلغت 5.9% في عام 2021.

وكان الاثر الضاغط على النمو في الولايات المتحدة الامريكية في عام 2022 بشكل رئيسي هو ارتفاع اسعار الفائدة، حيث تحرك الاحتياطي الفيدرالي بوتيرة سريعة لاحتواء التضخم الذي بلغ 8.0% في عام 2022، وهو اعلى معدل تضخم سنوي منذ عام 1981. بعد ان وصل الى ذروته بمعدل بلغ 9.1% في يونيو 2022، بينما تباطا مؤشر اسعار المستهلك الى 6.5% في ديسمبر 2022. ووافق مجلس الاحتياطي الفيدرالي على سبع زيادات لاسعار الفائدة من مارس 2022 الى ديسمبر 2022 بواقع 425 نقطة مئوية ليرتفع معدل الفائدة الاساسية من 0.25% الى 4.50%.

الاتحاد الاوروبي

مرت منطقة اليورو بظروف اقتصادية صعبة خلال العام 2022، فتزامنا مع اندلاع الازمة الروسية الاوكرانية في فبراير، كانت منطقة الاتحاد الاوروبي اول المتضررين من هذا الصراع من ناحية عدد المهاجرين الفارين من الحرب، حيث تدفق مئات الالاف من المهاجرين الى دول الجوار مسببين ضغطا اقتصاديا على دول منطقة الاتحاد التي كانت بالكاد تنهض من صدمة الوباء، ناهيك عن التبعات اللاحقة للحرب من قطع امدادات الوقود الروسي على دول الاتحاد بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الاخيرة على روسيا، وغيرها من الضغوط

التضخمية نتيجة الازمة. ونتيجة لذلك تباطؤ نمو الناتج المحلي الاجمالي في منطقة الاتحاد الاوروبي في عام 2022 بنسبة 1.9%، ليصل الى 3.5%، مقابل نسبة نمو بلغت 5.4% في العام 2021.

وعلى الرغم من علامات المرونة في مواجهة ازمة الطاقة بسبب الاحتياطيات الاستراتيجية من الطاقة، والشتاء المعتدل، الا ان التضخم السنوي في الاتحاد الاوروبي تضاعف لاكثر من ثلاثة اضعاف مقارنة عما كان عليه قبل الازمة الاوكرانية، حيث وصل معدل التضخم لعام 2022 الى 8.4% مقارنة بمعدل تضخم بلغ 2.6% في عام 2021. وكان معدل التضخم قد سجل ارقاما قياسية في كل من المانيا، وفرنسا، وايطاليا، واسبانيا، وهولندا، حيث بلغ 8.7%، و5.9%، و8.7%، و8.3%، و11.6% على التوالي. وبصفة عامة، سجلت اسعار المستهلك في الاتحاد لمجموعات السكن والمياه والكهرباء والغاز وانواع الوقود الاخرى اعلى زيادة في عام 2022، بمتوسط 18.0%. تلى ذلك لمجموعة النقل بمتوسط زيادة بلغت 12.1%، بينما ارتفعت المواد الغذائية والمشروبات بمتوسط 11.9%. وفي محاولة لمحاربة ارتفاع الاسعار، رفع البنك المركزي الاوروبي اسعار الفائدة اربع مرات في عام 2022، ومن المتوقع ان يواصل البنك المركزي الاوروبي مساره في رفع اسعار الفائدة لضمان عودة التضخم الى المستهدف البالغ 2.0%. فقد رفع البنك المركزي الاوروبي اسعار الفائدة خلال 2022 بواقع 250 نقطة اساس ووصلت اسعار الفائدة الى 2.50% في ديسمبر.

الصين:

تراجع النمو الاقتصادي الصيني في عام 2022 ليصل الى ادنى مستوياته منذ ما يقرب من نصف قرن، حيث تضرر النمو بشدة من القيود الصارمة المفروضة بسبب متحورات فيروس كورونا وتراجع سوق العقارات. فقد تباطا الناتج المحلي الاجمالي الصيني بنسبة 3.0%، متخلفا بشدة عن الهدف الرسمي البالغ حوالي 5.5% واقل بكثير عن نمو عام 2021 الذي سجل 8.4%. والجدير بالذكر ان النمو الاقتصادي عام 2022 كان اسوا نمو مسجل منذ عام 1976. وعلى الرغم من هذا النمو المتباطئ الا ان الاقتصاد الصيني قد عزز موقعه كثاني اكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي بعد الولايات المتحدة. وكان عام 2022 صعبا على الاقتصاد الصيني، بسبب التبعات السلبية لعودة تفشي فيروس كورونا بحدة لظهور متحورات جديدة للفيروس تتسم بالانتشار السريع، الامر الذي دفع البلاد لغلق

مدن كاملة وتعطيل عجلة الاقتصاد من جديد، مما ادى الى اعاقة قطاعات الانتاج والاستهلاك وسلاسل امدادات السلع، ونتج عن استمرار الركود في سوق العقارات، وتباطؤ الطلب الاستهلاكي.

ارتفع مؤشر اسعار المستهلكين في الصين بنسبة 2.0% على اساس سنوي في عام 2022، مقارنة بالهدف الحكومي البالغ حوالي 3.0%، وذلك بفضل الاجراءات المتعددة التي اتخذتها الحكومات المحلية في ادارة وباء كوفيد-19 والجهود الرامية الى التنمية الاقتصادية.

اليابان

انخفض النشاط الاقتصادي لدولة اليابان بنسبة 1.0% في عام 2022 ليسجل نسبة نمو بلغت 1.1%، مقارنة بنسبة نمو بلغت 2.1% في عام 2021. فعلى الرغم من التطورات الاجابية للاقتصاد بعد التعافي من فيروس كورونا، الا ان الاقتصاد الياباني عانى كثيرا بسبب الصدمات الجديدة الخارجية بعد الغزو الروسي لاوكرانيا واثاره التضخمية. فبعد ان تمت ازالة القيود المتعلقة بوباء كوفيد-19 في سبتمبر 2021، ازداد نشاط قطاع السياحة مما ساهم في تنشيط للعديد من الصناعات الخدمية التي تعتمد على الاهتمام المتزايد للاجانب. كما عاد العمال الاجانب ايضًا، مما خفف النقص الخطير في العمالة في بعض الصناعات، بما في ذلك قطاع الخدمات المتعافي.

الا ان الاثار التضخمية الناتجة عن الحرب الروسية الاوكرانية، اضرت بالاقتصاد اليابان بشدة بسبب اعتماد الاقتصاد الياباني على استيراد الوقود والغذاء. وعلى الرغم من انخفاض الاسعار العالمية في نهاية عام 2022، الا انها تركت تاثيرا سلبيا واضحا على ميزان مدفوعات اليابان والتضخم وسعر صرف الين.

فقد ارتفع معدل التضخم من (- 0.24)% في 2021 الى 2.5% في عام 2022، وكان هذا اعلى مستوى في 40 عاما واعلى من هدف بنك اليابان البالغ 2.0%، ومع ذلك على عكس البنوك المركزية الاخرى، تمسك بنك اليابان بسياسته النقدية وعدم القيام بتحريك سعر الفائدة اسوةً بالبنوك المركزية الاخرى، وادى ذلك الى انخفاض حاد في قيمة صرف الين من 114.2 ينًا لكل دولار امريكي في نهاية عام 2021 الى 132.6 ينا في نهاية عام 2022. وكان انخفاض قيمة الين المحرك الرئيسي للتضخم المحلي. وقد تسبب هذا في تراجع الدخول

الحقيقية. مما اجبر الحكومة بالتدخل في سوق الصرف في سبتمبر واكتوبر وقامت بعملية شراء للين.

جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقية في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2021	2022
العالم:	**6.3**	**3.2**
البلدان الصناعية:	**5.4**	**2.7**
الولايات المتحدة الامريكية	5.9	2.1
دول منطقة اليورو	5.4	3.5
اليابان	2.1	1.1
المملكة المتحدة	7.6	4.0
دول صناعية اخرى	5.8	3.1
البلدان النامية والاسواق ناشئة اخرى (*):	**6.9**	**4.0**
بلدان وسط وشرق اوروبا	7.3	0.8
اسيا	7.5	4.4
– الصين	8.4	3.0
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	**4.6**	**5.3**
– المملكة العربية السعودية	3.9	8.7
امريكا اللاتينية والكاريبي	**7.0**	**4.0**
افريقيا جنوب الصحراء	**4.8**	**3.9**

المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصادي العالمي، ابريل 2023.

* الاسواق الناشئة تشمل: البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب افريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك.

البطالة :

مع بداية عام 2022 كان التعافي من ازمة كوفيد–19 لايزال غير مكتمل وغير متساوٍ الى حد كبير في جميع انحاء العالم، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. وفي الوقت الذي كانت فيه الانشطة التجارية تستعيد نشاطها، الا ان الازمة الروسية الاوكرانية ابطات من وتيرة تسارع عودة الانشطة التجارية الى مستويات ما قبل الجائحة، وعلى الرغم من ذلك استمرت معدلات البطالة في الانخفاض حول العالم، ففي الدول الصناعية انخفض معدل البطالة خلال عام 2022 ليصل الى 4.5%، مقابل 5.6% عام 2021، حيث انخفضت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الامريكية خلال عام 2022 لتصل الى 3.6%، مقارنةً بمعدل 5.4% في عام 2021، وشهد سوق العمل الامريكي تطورات ايجابية في عام 2022، اذ تم خلق ما يقارب عن 399 الف وظيفة جديدة شهريا في المتوسط، وتمت اضافة

4.8 مليون وظيفة جديدة على اساس سنوي، كما شهدت معدلات البطالة في المملكة المتحدة انخفاضا ملحوظا في عام 2022 لتسجل نسبة 3.7%، مقارنة بمعدل بلغ 4.5% في عام 2021. وسجلت معدلات البطالة في منطقة اليورو انخفاضا وصل الى 6.8% في عام 2022، مقابل 7.8% خلال عام 2021، ولوحظ اكبر انخفاض في اليابان، حيث وصل معدل البطالة الى ادنى مستوى له منذ ديسمبر 2009 لتسجل نسبة 12.2%. اما بالنسبة لمصر وتونس فاستقرت معدلات البطالة فيهما خلال عام 2022 عند 7.3% و16.2% على التوالي.

جدول رقم (2) : معدلات البطالة في الدول الصناعية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2021	2022
الدول الصناعية	5.6	4.5
الولايات المتحدة الامريكية	5.4	3.6
دول منطقة اليورو	7.8	6.8
المملكة المتحدة	4.5	3.7
اليابان	2.8	2.6
المانيا	3.6	3.1
مصر	7.3	7.3
تونس	16.2	16.2
اسبانيا	14.8	12.9

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

● **التضخم :**

شهدت معدلات التضخم العالمية ارتفاعا ملحوظا في عام 2022 وذلك بسبب الازمة الروسية الاوكرانية. والتي تسببت في اضطرابات في امدادات الحبوب والطاقة في الاسواق العالمية، الامر الذي نتج عنه ضغوط تضخمية اجتاحت معظم اقتصادات العالم. حيث شهدت معدلات التضخم في الدول الصناعية ارتفاعا ملحوظ في عام 2022، لتصل الى 7.3%، مقابل 3.1% في عام 2021، وارتفعت معدلات التضخم في دول منطقة اليورو بنفس الوتيرة لتصل الى 8.4% في عام 2022، مقارنةً بمعدل بلغ 4.7% في عام 2021. واخذت معدلات التضخم في البلدان النامية والاسواق الناشئة نفس الاتجاه الصاعد لتصل الى 9.8% في عام 2022، مقابل 5.9% في عام 2021، وجاء هذا الارتفاع كمحصلة للزيادة الحاصلة في

معدلات التضخم في كل من الدول الناشئة والنامية في اوروبا، ومجموعة دول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ودول الشرق الاوسط واسيا الوسطى، ودول افريقيا جنوب الصحراء حيث وصلت معدلات التضخم فيها نسبة 27.9%، 14.0%، 14.3% و14.5% على الترتيب في عام 2022، مقارنة بنسب بلغت 9.6%، 9.8%، 12.8% و11.0% في عام 2021.

جدول رقم (3) : معدلات التضخم في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2021	2022
الدول الصناعية:	**3.1**	**7.3**
الولايات المتحدة الامريكية	4.7	8.0
دول منطقة اليورو	2.6	8.4
اليابان	-0.2	2.5
المملكة المتحدة	2.6	9.1
الاسواق الناشئة والاقتصادات النامية:	**5.9**	**9.8**
الدول الناشئة والنامية في اوروبا	9.6	27.9
الدول الناشئة والنامية في اسيا	2.2	3.8
امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	9.8	14.0
دول الشرق الاوسط واسيا الوسطى	12.8	14.3
افريقيا جنوب الصحراء	11.0	14.5

المصدر :صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

● **التجارة العالمية :**

واجهت التجارة العالمية خلال عام 2022 ظروف صعبة، فبعد ان عادة للتعافي في اعقاب انحسار فيروس كورونا، جاءت الازمة الروسية الاوكرانية لتلقي بظلالها على نشاط التجارة العالمية، وبالتالي تباطات معدلات نمو التجارة الخارجية خلال عام 2022 بنسبة 5.1%، مقابل معدل نمو بلغت نسبته 10.6% عام 2021، وشهد كل من معدل نمو صادرات وواردات الدول الصناعية انخفاضا ملحوظا، حيث وصل معدل نمو صادراتها في عام 2022 5.1%، مقابل معدل نمو بلغ 9.5% في عام 2021، وانخفضت وتيرة نمو واردات هذه المجموعة الى 6.6% عام 2022، مقابل معدل نمو بلغ 10.0% في عام 2021. اما فيما يتعلق بالدول النامية والاسواق الناشئة الاخرى شهدت هي الاخرى تباطؤ ملحوظا في نمو صادراتها وكان معدل نمو صادراتها قد بلغ 4.1% عام 2022، مقابل معدل نمو بلغ 12.5% عام 2021، كما شهدت معـدلات نمو واردات هذه المجموعة تباطا ايضا لتسجل 3.5% عام

2022، مقابل 11.7% خلال عام 2021. ويعود السبب وراء هذا التباطؤ في التجارة الخارجية الي التوترات السياسة وعدم الاستقرار المالي وارتفاع اسعار السلع الاساسية في الاسواق الدولية.

جدول رقم (4) : معدلات نمو التجارة العالمية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2021	2022
اجمالي التجارة العالمية	**10.6**	**5.1**
الدول الصناعية :		
الصادرات	9.5	5.2
الواردات	10.0	6.6
الاسواق الناشئة والاقتصادات النامية:		
الصادرات	12.5	4.1
الواردات	11.7	3.5

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

اما على صعيد الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2022 تطورات متباينة في فوائض وعجوزات العديد من البلدان، فقد انتقل فائض الحساب الجاري الاجمالي للدول الصناعية من تسجيل فائض في عام 2021 بلغ مقداره 435.5 مليار دولار ليتحول الى عجز في عام 2022 بلغ مقداره 258.4 مليار دولار وذلك كمحصلة لارتفاع عجوزات الحسابات الجارية لكل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ودول منطقة اليورو، وانخفاض فائض الحساب الجاري لليابان. اما على صعيد الاسواق الناشئة والاقتصادات النامية فارتفعت فوائض الحسابات الجارية الاجمالية لتصل الى 582.7 مليار دولار لعام 2022، مقارنةً بفائض بلغ 325.7 مليار دولار عام 2021، ويرجع السبب الرئيسي الى ارتفاع فوائض الحسابات الجارية لمعظم دول هذه المجموعة.

جدول رقم (5): الحسابات الجارية

" مليار دولار "

مجموعة الدول	2021	2022
الدول الصناعية:	**435.5**	**-258.4**
الولايات المتحدة الامريكية	-846.4	-925.6
دول منطقة اليورو	337.6	-102.3
اليابان	197.3	90.0
المملكة المتحدة	-46.9	-170.4
دول صناعية اخري	582.9	597.6
الاسواق الناشئة والاقتصادات النامية:	**325.7**	**582.7**
الدول الناشئة والنامية في اوروبا	66.1	114.5
الدول الناشئة والنامية في اسيا	252.0	288.9
امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	-102.8	-141.6
الشرق الاوسط واسيا الوسطى	130.3	360.9
افريقيا جنوب الصحراء	-19.9	-40.0

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

اسعار الصرف العملات الدولية الرئيسية:

سجل مؤشر الدولار الامريكي (Dollar Index) خلال عام 2022 ارتفاعا ملحوظا، فقد ارتفع سعر صرف الدولار الامريكي في الاسواق العالمية مقابل معظم العملات الرئيسية خلال العام 2022، حيث ارتفع الدولار الامريكي مقابل الين الياباني بنسبة بلغت 16.1%، ليصل سعر صرف الدولار الى 132.65ينا في عام 2022 مُقابل 114.21 ين ياباني للدولار الواحد في عام 2021. وكذلك ارتفع سعر صرف الدولار الامريكي مُقابل الجُنيه الاسترليني بنسبة بلغت 11.3% ليصل الى 0.8286 جنيه للدولار في عام 2022 بعد ان كان قد سجل سعر 0.7444 جُنيه استرليني للدولار الامريكي في عام 2021. و ارتفع سعر صرف الدولار الامريكي بنسبة 9.7% مُقابل اليوان الصيني في عام 2022 حيثُ سجل سعر 6.9860 بعد ان كان مُسَجِّلا سعر 6.3704 في عام 2021. وكذلك ارتفع الدولار بنسبة 1.1% مُقابل الفرنك السويسري ليسجل سعر 0.9303 في عام 2022 مُقابل سعر 0.9202 في عام 2021. وانخفض الدولار مُقابل اليورو حيثُ سجل سعر 0.7907 يورو لكل دولار في عام 2022 مقابل 0.8842 يورو للدولار في عام 2021، اي بانخفاض بلغت نسبته 10.6%. وقد استفاد الدولار من رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي اسعار الفائدة بما مجموعه 425 نقطة اساس منذ مارس حتى ديسمبر 2022 في محاولة للحد من ارتفاع التضخم.

جدول رقم (6): اسعار صرف الدولار الامريكي مقابل العملات الرئيسية

" وحدات من العملة لكل دولار"

العملة	2021	2022
اليورو	0.8842	0.7907
الجنيه الاسترليني	0.7444	0.8286
الين الياباني	114.2100	132.6500
الفرنك السويسري	0.9202	0.9303
اليوان الصيني	6.3704	6.9860

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

التطورات النفطية الدولية:

اسعار النفط:

شهدت اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية انتعاشا ملحوظا خلال عام 2022، حيث ارتفع متوسط سعر سلة الاوبك بنسبة 43.43%، اي بمقدار 30.30 دولار للبرميل، ليصل الى 100.07 دولار للبرميل خلال عام 2022، مقابل 69.77 دولار للبرميل خلال عام 2021. وكانت ازمة غزو اوكرانيا السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع ، والتي احدثت تقلبات حادة في اسواق الطاقة العالمية خلال عام 2022، بعدما تقيّدت الامدادات الروسية جراء العقوبات الغربية. وسيطرت حالة عدم اليقين على تحركات الاسعار والكميات المعروضة من النفط الخام خلال عام 2022، ووسط مزيج من العوامل الايجابية والسلبية بالنسبة الى السوق، التي كانت قد التقطت انفاسها من تداعيات كورونا خلال عام 2021. وتُعَد مكاسب الخام في 2022 اقلّ بكثير، مقارنة بالعام السابق له، الذي شهد افضل اداء سنوي منذ 12 عامًا بعد التعافي من وباء كورونا. فقد وصلت اسعار النفط خلال العام الحالي الى مستويات غير مسبوقة بالقرب من 140 دولارا للبرميل في اعقاب الغزو الروسي لاوكرانيا، وتحديدًا في اوائل مارس، ورغم انها اقتربت بعض الشيء من هذه المستويات، خلال الربع الثاني، لكن الاتجاه التنازلي كان الغالب منذ ذلك الحين. وتاثرت اسعار النفط سلبا، في الربع الثالث والرابع من عام 2022، من تباطؤ الطلب في الصين الى جانب مخاوف الركود الاقتصادي، التي اثارتها

السياسة النقدية الانكماشية التي انتهجتها معظم البنوك المركزية في العالم وارتفاع معدلات الفائدة الاساسية.

جدول رقم (7): متوسط اسعار النفط الخام لسلة الاوبك

"دولارا للبرميل"

الفترة	2021	2022
الربع الاول	60.22	98.11
الربع الثاني	67.42	112.62
الربع الثالث	72.58	101.82
الربع الرابع	78.84	87.71
متوسط العام	**69.77**	**100.07**

المصدر: منظمة الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الاوبك)، قاعدة بيانات الاسعار.

العرض:

ارتفع اجمالي العرض من النفط الخام في الاسواق العالمية خلال العام 2022 بمقدار 4.52 مليون برميل في اليوم، اي بنسبة 4.74%، ليصل اجمالي العرض العالمي الى 99.84 مليون برميل في اليوم، مقارنة بـ 95.32 مليون برميل خلال في عام 2021، وجاء هذا الارتفاع بدعم من امدادات تحالف اوبك+ من النفط الخام، حيث ارتفعت الصادرات النفطية لمجموعة دول المنظمة بنسبة 8.31%، اي بمقدار 2.63 مليون برميل يوميا، لتصل الكميات المصّدرة من دول المنظمة خلال عام 2022 الى 34.26 مليون برميل يوميا، مقابل كميات بلغت 31.63 مليون برميل يوميا خلال العام السابق، وجاءت هذه الزيادة في انتاج النفط الخام من اعضاء المنظمة لتعويض الفاقد من الامدادات الروسية في الاسواق العالمية.

وقد ساهم ايضا ارتفاع انتاج كل من امريكا الشمالية والجنوبية في زيادة المعروض من النفط الخام في الاسواق العالمية، حيث ارتفع الانتاج بواقع 1.41 مليون برميل يوميا، اي بنسبة 5.58%، ليصل الانتاج الى 26.66 مليون برميل يوميا خلال الفترة موضوع التقرير، مقابل 25.25 مليون برميل يوميا خلال العام السابق، ويرجع السبب في ذلك الى رفع الطاقة الانتاجية للعديد من الحقول لتعويض الكميات المفقودة من انتاج النفط الروسي في الاسواق العالمية.

جدول رقم (8): العرض العالمي من النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2021	2022	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
اجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**29.52**	**30.71**	**1.19**	**4.03**
امريكا الشمالية والجنوبية	25.25	26.66	1.41	5.58
اوروبا	3.76	3.57	-0.19	-5.05
دول المحيط الهادي	0.51	0.48	-0.03	-5.88
دول خارج المنظمة:	**31.88**	**32.47**	**0.59**	**1.85**
روسيا	10.80	11.03	0.23	2.13
اوروبا	2.93	2.83	-0.10	-3.41
دول اروبية اخرى	0.11	0.11	0.00	0.00
الصين	4.31	4.46	0.15	3.48
الهند	0.78	0.77	-0.01	-1.28
دول اسيوية اخرى	2.41	2.29	-0.12	-4.98
امريكا اللاتينية	5.95	6.33	0.38	6.39
الشرق الاوسط	3.24	3.33	0.09	2.78
افريقيا	1.35	1.32	-0.03	-2.22
منظمة الاوبك	**31.63**	**34.26**	**2.63**	**8.31**
نفط خام	26.35	28.87	2.52	9.56
غاز مسال	5.28	5.39	0.11	2.08
عائدات التكرار	**2.29**	**2.40**	**0.11**	**4.80**
اجمالي العرض العالمي	**95.32**	**99.84**	**4.52**	**4.74**

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير -2023" – منظمة الاوبك.

الطلب على النفط في الاسواق العالمية:

ارتفع اجمالي الطلب على النفط الخام في الاسواق العالمية خلال عام 2022 بنسبة 2.62%، اي بمقدار 2.54 مليون برميل في اليوم ليصل الى 99.55 مليون برميل في اليوم، مقابل 97.01 مليون برميل في اليوم خلال عام 2021. وجاءت هذه الزيادة في الطلب على النفط الخام بشكل رئيسي من الدول النامية، حيث ارتفع طلب هذه مجموعة من النفط الخام بمقدار 1.54 مليون برميل يوميا، اي بنسبة 4.87%، ليصل اجمالي طلب الدول النامية على النفط الخام الى 33.18 مليون برميل في اليوم خلال عام 2022، مقارنة بـ 31.64 مليون برميل في اليوم خلال عام 2021، وكان هذا الارتفاع مدفوعا بشكل اساسي بالطلب المتزايد من

اليابان واندونيسيا وكوريا الجنوبية. وارتفع طلب المجموعة على النفط الخام بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 1.28 مليون برميل يوميا، اي بنسبة 2.86%، ليصل اجمالي طلب المجموعة على النفط الخام الى 46.11 مليون برميل في اليوم خلال عام 2022، مقارنة بـ 44.83 مليون برميل في اليوم خلال عام 2021.

جدول رقم (9): الطلب العالمي على النفط الخام

"برميل في اليوم"

المنطقة	2021	2022	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
اجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**44.83**	**46.11**	**1.28**	**2.86**
امريكا الشمالية والجنوبية	24.32	25.06	0.74	3.04
منها: الولايات المتحدة الامريكية	20.03	20.52	0.49	2.45
اوروبا	13.13	13.61	0.48	3.66
دول المحيط الهادي	7.38	7.44	0.06	0.81
اجمالي الدول النامية	**31.64**	**33.18**	**1.54**	**4.87**
دول اسيوية اخرى	8.63	8.98	0.35	4.06
الهند	4.77	5.14	0.37	7.76
امريكا اللاتينية	6.23	6.43	0.20	3.21
الشرق الاوسط	7.79	8.25	0.46	5.91
افريقيا	4.22	4.38	0.16	3.79
اجمالي الاقاليم الاخرى	**20.54**	**20.26**	**-0.28**	**-1.36**
روسيا	3.61	3.53	-0.08	-2.22
اوروبا الاخرى	0.75	0.77	0.02	2.67
دول يرو اسيوية	1.21	1.15	-0.06	-4.96
الصين	14.97	14.81	-0.16	-1.07
اجمالي الطلب العالمي	**97.01**	**99.55**	**2.54**	**2.62**

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير – 2023" – منظمة الاوبك

التطورات الاقتصادية العربية:

تُشير بيانات صندوق النقد الدولي الى ان اجمالي الناتج المحلي الحقيقي للاقتصادات العربية قد سجل ارتفعا بنسبة 5.3% عام 2022، مقابل 4.6% عام 2021. ساهمت البلدان المصدرة للنفط لا سيما اقتصادات مجلس التعاون الخليجي في هذا الارتفاع . ويرجع السبب الرئيسي وراء النمو المتسارع في عام 2022 الى انتعاش الطلب المحلي على الرغم من التاثير السلبي لارتفاع الاسعار على القوة الشرائية للاسر وتكاليف انتاج الشركات، ويرجع هذا الانتعاش للطلب المحلي الى جانب الانتعاش القوي للدول المصدرة للنفط، انتعاش قطاع السياحة، وتعافي معدلات اشغال الفنادق، متجاوزة مستويات ما قبل الوباء في العديد من البلدان منها الاردن، والمغرب، وقطر ، والمملكة العربية السعودية.

واشار التقرير الى ارتفع معدلات التضخم في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا نتيجة لارتفاع الاسعار العالمية للسلع مثل النفط والغاز والمنتجات الغذائية، غير ان المنطقة اظهرت ازدواجية فيما يتعلق بمستويات التضخم، حيث تمكنت البلدان المصدرة للنفط الى حد كبير من ابقاء معدلات التضخم دون مستوياتها العالمية. كما شهد الاردن والعراق مستويات منخفضة نسبيا من التضخم، وتحافظ كل هذه البلدان على استقرار الربط بين عملتها والدولار الامريكي. وقد ساهم نظام الصرف الثابت، الى جانب دعم الوقود على احتواء معدلات التضخم.

في حين شهدت بلدان مثل مصر والمغرب وتونس مستويات اعلى من التضخم، حيث لعب انخفاض اسعار الصرف مقابل بالدولار الامريكي دورا مهما بين مارس وديسمبر 2022، لتنخفض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الامريكي بنسبة 32.2%، والدرهم المغربي بنسبة 7.4%، والدينار التونسي بنسبة 5.8%.

هذا وقد واصلت البنوك المركزية في اغلب البلدان العربية، اجراءات تشديد السياسة النقدية خلال عام 2022 لمواجهة ارتفاع التضخم المستمر وضغوط اسعار الصرف وللحيلولة دون انحراف التوقعات التضخمية عن المعدلات المستهدفة. كما استمرت البنوك المركزية لبلدان مجلس التعاون والاردن المرتبطة عملتها بالدولار الامريكي على رفع اسعار الفائدة الاساسية تماشيا بوجه عام مع نظام الاحتياطي الفيدرالي الامريكي، وذلك للحفاظ على قيمة عملاتها المحلية.

وقد اتسمت اوضاع المالية العامة في البلدان العربية بالتباين. فبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، ظلت الارصدة غير النفطية كنسبة من اجمالي الناتج المحلي غير النفطي دون اي تغيير بوجه عام في 2022 مقارنة بعام 2021. وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في الايرادات النفطية، بحوالي 40% من اجمالي الناتج المحلي في المتوسط، فقد ظلت النفقات الجارية مستقرة بوجه عام، مما يشير الى ان معظم البلدان تجنبت الانفاق المساير للدورة الاقتصادية باستثناءً الكويت والمملكة العربية السعودية، كنتيجة لارتفاع النفقات الراسمالية. وفي المقابل نجد ان العراق وليبيا، اعتمدت سياسة مالية مساير للدورة الاقتصادية كعادتها، مع تسجيل تدهور ملحوظ في الرصيد غير النفطي. وبوجه عام، فقد قامت البلدان المصدرة للنفط بزيادة احتياطياتها الوقائية، الذي يبدو واضحا من خلال تحسن ارصدة المالية العامة في عام 2022 وقامت بعض البلدان بسداد ديونها العامة مثل الكويت وعُمان.

وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، باستثناءً مصر، اظهرت مستويات عجز المالية العامة الاولية في عام 2022 مقارنة بعام 2021 تحسنا باستثناءً المنح، خاصةً لمعظم اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا)، مما يظهر ارتفاع الايرادات الضريبية التي حدت من اثار تزايد اسعار السلع الاولية، بينما ظلت مصروفات الفائدة مستقرة بوجه عام بحوالي 4.0% من اجمالي الناتج المحلي في المتوسط. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، فقد تدهورت اوضاع المالية العامة الاولية في معظم البلدان بسبب ارتفاع اسعار السلع الاولية.

وكان التضخم المرتفع هو العامل الرئيسي في احتواء الدين العام في معظم اقتصادات الاسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال 2022. حيث سجل الدين العام تراجعا نسبيا في كل من مصر والاردن حيث ادى ارتفاع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الاسمي الى تعويض تكاليف الفوائد وتجاوزها. وفي المقابل واصلت نسب الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي ارتفاع ها في تونس، مما يرجع الى مزيج من عجوزات المالية العامة التي لاتزال مرتفعة وتاثير انخفاضات اسعار الصرف.

الجزء الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية

التطورات الاقتصادية المحلية

●الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي :

تشير البيانات الاولية المتوفرة من ادارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط الى ان الاقتصاد الليبي حقق نموا حقيقيا بلغ 2.1% عام 2022، مقابل 80.8% في عام 2021. حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى 112.6 مليار دينار، مقابل 110.3 مليار دينار في عام 2021. ويأتي هذا النمو كمحصلة لارتفاع معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي بحوالي 27.4%، في حين سجلت انشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والانشطة المتعلقة بهما انخفاضا بنسبة 12.4% عام 2022 (اسعار 2013).

ويعود هذا الانخفاض في الانشطة النفطية الى الانخفاض في متوسط كميات الانتاج من 1.2 الى 1.07 مليون برميل في اليوم، بسبب الاضطراب الذي شهده قطاع النفط الليبي خلال الربع الاول من العام الحالي واعلان حالة القوة القاهرة من قبل المؤسسة الوطنية للنفط في بعض الموانيء النفطية.

●الناتج المحلي الاجمالي الاسمي :

سجلت بيانات الناتج المحلي الاجمالي الاسمي الاولية خلال عام 2022 ارتفاعا بلغت نسبته 37.7% ليصل الى 314.8 مليار دينار، مقارنة بنحو 231.2 مليار دينار خلال عام 2021. ويعزى هذا النمو الى ارتفاع انتاج واسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي النفطي من 150.1 مليار دينار خلال عام 2021 الى حوالي 206.7 مليار دينار في عام 2022، كما ارتفع الناتج المحلي غير النفطي من 81.1 مليار دينار في عام 2021 الى حوالي 108.1 مليار دينار عام 2022.

جدول رقم (10) : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (باسعار عام 2013)

"مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2018	2019	2020	*2021	*2022	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	1,361.9	–	–	–	–	–
صيد الاسماك	46.0	–	–	–	–	–
التعدين واستغلال المحاجر	63,580.2	–	–	–	–	–
الصناعات التحويلية	2,672.9	–	–	–	–	–
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,008.2	–	–	–	–	–
الانشاءات	1,669.4	–	–	–	–	–
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والاسرية	3,794.8	–	–	–	–	–
الفنادق والمطاعم	87.0	–	–	–	–	–
النقل والتخزين والاتصالات	4,504.7	–	–	–	–	–
الوساطة المالية	3,094.4	–	–	–	–	–
الانشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	7,998.8	–	–	–	–	–
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	21,786.0	–	–	–	–	–
التعليم**	27.5	–	–	–	–	–
الصحة والعمل الاجتماعي**	104.8	–	–	–	–	–
انشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الاخرى	55.0	–	–	–	–	–
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-348.7	–	–	–	–	–
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الاساسية ويوزع بين:	**112,442.8**	**114,745.6**	**61,008.9**	**110,303.6**	**112,580.5**	**2.1**
انشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والانشطة المتعلقة بهما	64,354.8	65,881.2	26,990.0	70,324.0	61,639.5	12.4-
الانشطة الاقتصادية الاخرى	48,008.0	48,864.4	34,019.0	39,979.0	50,941.0	27.4

المصدر : وزارة للتخطيط .

* بيانات اولية .

** تشمل القطاعين الخاص والعام.

- غير متوفر .

جدول رقم (11) : هيكل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

" نسبة من الاجمالي "

النشاط الاقتصادي	2018	2019	2020	*2021	*2022
الزراعة والصيد والحراجة	1.21	-	-	-	-
صيد الاسماك	0.04	-	-	-	-
التعدين واستغلال المحاجر	56.54	-	-	-	-
الصناعات التحويلية	2.38	-	-	-	-
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.79	-	-	-	-
الانشاءات	1.48	-	-	-	-
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والاسرية	3.37	-	-	-	-
الفنادق والمطاعم	0.08	-	-	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	4.01	-	-	-	-
الوساطة المالية	2.75	-	-	-	-
الانشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	7.11	-	-	-	-
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	19.38	-	-	-	-
التعليم**	0.02	-	-	-	-
الصحة والعمل الاجتماعي**	0.09	-	-	-	-
انشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الاخرى	0.05	-	-	-	-
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.31-	-	-	-	-
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الاساسية ويوزع بين:	**100.0**	**100.0**	**100**	**100.0**	**100.0**
انشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والانشطة المتعلقة بهما	57.23	63.3	44.3	63.7	54.8
الانشطة الاقتصادية الاخرى	42.77	36.7	55.7	36.3	45.2

المصدر : وزارة للتخطيط .

* بيانات اولية .

** تشمل القطاعين الخاص والعام.

- غير متوفر .

جدول رقم (12) : الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

" مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2018	2019	2020	2021*	2022*	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	3,720.9	-	-	-	-	-
صيد الاسماك	110.3	-	-	-	-	-
التعدين واستغلال المحاجر	43,738.2	-	-	-	-	-
الصناعات التحويلية	2,932.6	-	-	-	-	-
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,122.3	-	-	-	-	-
الانشاءات	3,205.5	-	-	-	-	-
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والاسرية	6,641.5	-	-	-	-	-
الفنادق والمطاعم	230.2	-	-	-	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	5,637.9	-	-	-	-	-
الوساطة المالية	3,474.1	-	-	-	-	-
الانشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	8,999.5	-	-	-	-	-
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	31,584.0	-	-	-	-	-
التعليم**	74.0	-	-	-	-	-
الصحة والعمل الاجتماعي**	190.3	-	-	-	-	-
انشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الاخرى	159.1	-	-	-	-	-
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-606.3	-	-	-	-	-
:الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الاساسية ويوزع بين	**112,250.0**	**115340.0**	**109,474.0**	**231,202.0**	**314,808.0**	**36.2**
انشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والانشطة المتعلقة بهما***	44,087.2	44877.0	42,320.0	150,075.0	206,713.0	37.7
الانشطة الاقتصادية الاخرى	68,162.8	70464.0	67,154.0	81,126.0	108,095.0	33.2

المصدر : وزارة للتخطيط .

* بيانات اولية .

** تشمل القطاعين الخاص والعام .

- غير متوفر .

جدول رقم (13) : هيكل الناتج المحلي الاجمالي الاسمي

" "نسبة من الاجمالي "

النشاط الاقتصادي	2018	2019	2020	2021*	2022*
الزراعة والصيد والحراجة	3.31	-	-	–	–
صيد الاسماك	0.10	-	-	–	–
التعدين واستغلال المحاجر	38.96	-	-	–	–
الصناعات التحويلية	2.61	-	-	–	–
امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.89	-	-	–	–
الانشاءات	2.86	-	-	–	–
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والاسرية	5.92	-	-	–	–
الفنادق والمطاعم	0.21	-	-	–	–
النقل والتخزين والاتصالات	5.05	-	-	–	–
الوساطة المالية	3.09	-	-	–	–
الانشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	8.02	-	-	–	–
الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	28.14	-	-	–	–
التعليم**	0.07	-	-	–	–
الصحة والعمل الاجتماعي**	0.17	-	-	–	–
انشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الاخرى	014	-	-	–	–
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.54	-	-	–	–
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الاساسية ويوزع بين:	**100.0**	**100.0**	**100**	**100.0**	**100.0**
انشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والانشطة المتعلقة بهما	39.28	37.38	38.6	64.9	65.7
الانشطة الاقتصادية الاخرى	60.72	62.62	61.4	35.1	34.3

المصدر : وزارة للتخطيط .
** تشمل القطاعين الخاص والعام .
- غير متوفر .

الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك والتضخم :

استنادا الى بيانات مصلحة الاحصاء والتعداد، فان الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك قد ارتفع خلال عام 2022 ليسجل 288.3 نقطة بزيادة قدرها 12.6 نقطة على اساس سنوي، مقابل 275.7 نقطة خلال نفس الفترة من العام السابق ليبلغ معدل التضخم وفقا لمؤشر الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك نسبة 4.6%، حيث تركز الارتفاع في الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية. فقد استحوذت مجموعة الغذاء والمشروبات على النصيب الاكبر في ارتفاع الاسعار حيث بلغ التضخم 4.4%، برفع المؤشر بمقدار 2.4 نقطة او ما نسبته 42.8% من اجمالي التضخم. كما ارتفع الرقم القياسي لاسعار النقل بنسبة 7.0%، خلال عام 2022، وارتفعت مجموعة الملابس والاحذية بنسبة 4.3%، ومجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 7.9%، ومجموعة الاثاث والاجهزة المنزلية بنسبة 3.6%، ومجموعة العناية الصحية بنسبة 3.3%، ومجموعة السلع الاخرى بنسبة 3.9%، ومجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 1.5%، ومجموعة التبغ بنسبة 0.2%، في حين انخفض الرقم القياسي لمجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 1.0%. ويلاحظ ان الارتفاع الحاصل في اسعار السلع الغذائية كان بسبب الضغوط التضخمية التي حدثت في الاسواق العالمية (تضخم مستورد)، وذلك بسبب الحرب الروسية الاوكرانية التي ادت الى ارتفاع اسعار المحروقات في الاسواق الدولية مما نجم عنها ارتفاع اسعار السلع الاولية واسعار النقل والشحن العالمية. كما كان لانخفاض سعر صرف الدينار الليبي امام الدولار الامريكي بنسبة 5.1% في نهاية عام 2022، بسبب الاجراءات الانكماشية التي اتخذها الفيدرالي الامريكي لكبح جماح التضخم ارتفع الوزن النسبي للدولار في سلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة من 41.73% الى 43.38%، كان لهما الاثر في ارتفاع الاسعار.

جدول رقم (14)

الرقم القياسي لاسعار المستهلك والتضخم حسب المجموعات الرئيسة

(سنة الاساس 2008)

ت	المجموعات الرئيسية	الوزن	2021	2021	معدل التضخم %
1	المواد الغذائية	38.8	314.0	333.0	4.4
2	التبغ	0.7	264.2	264.7	0.2
3	الملابس والاحذية	6.4	416.6	434.6	4.3
4	السكن والماء والكهرباء والغاز وانواع الوقود الاخرى	22.7	177.3	191.3	7.9
5	الاثاث والاجهزة المنزلية	4.9	353.2	365.9	3.6
6	الصحة	4.1	337.6	348.8	3.3
7	النقل	8.1	195.9	209.7	7.0
8	الاتصالات	2.7	83.2	83.9	0.8
9	الترفيه والثقافة	2.8	204.8	207.9	1.5
10	التعليم	4.0	380.0	380.6	0.2
11	المطاعم والفنادق	1.7	342.1	338.8	-1.0
12	السلع والخدمات الاخرى	3.1	289.3	300.7	3.9
	الرقم القياسي العام	**100**	**275.7**	**288.3**	**4.6**

جدول رقم (15)

معدل التضخم العام (2015 – 2022)

(سنة الاساس2008)

العام	معدل التضخم %
2015	9.9
2016	25.9
2017	25.8
2018	13.6
2019	-2.2
2020	1.4
2021	2.8
2022	4.6

شكل (1)

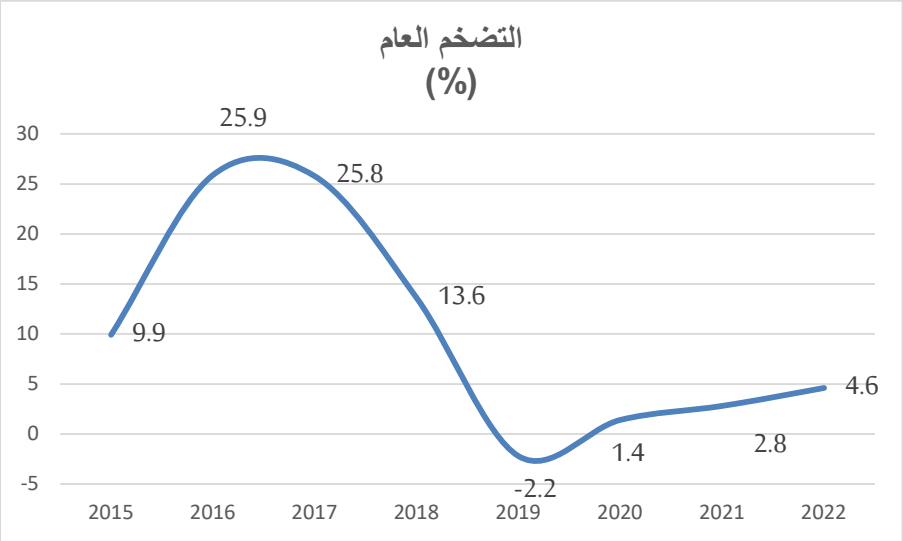

التطورات النفطية:

شـــهد قطاع النفط خلال الربع الاول لعام 2022، وبعد اعلان حالة «القوة القاهرة» من قبل المؤسسة الوطنية للنفط جراء اقفال ميناء السدرة وراس لانوف النفطيين بمنطقة خليج سرت وميناء البريقة والزويتينة وعدد من الحقول النفطية في جنوب غرب وشرق البلاد، تراجع انتاج النفط وبشكل كبير، الامر الذي انعكس على تراجع الصادرات. وقد تسبب الاغلاق بخسارة اكثر من 600 الف برميل يوميا تقريبا من اصـــل 1,2 مليون برميل. وفي الربع الثاني عاد انتاج النفط الليبي الى مســـتوياته الطبيعية البالغة 1.2 مليون برميل يوميًا تقريبا مع اعلان رفع حالة القوة القاهرة عن جميع حقول النفط والموانئ في 14 يوليو2022. وقد بلغ متوسط الانتاج اليومي خلال عام 2022 بما يقدر بـ 1.100 مليون برميل تقريبا وباجمالي 386.8 مليون برميل، ليسجل بذلك انخفاضا مقداره 53.7 الف برميل يوميا وما نسبته 12.2-% مقارنةً بعام 2021 الذي بلغ فيه متوســـط الانتاج اليومي 1.200 مليون برميل باجمالي 440.5 مليون برميل لنفس العام.

جدول رقم (16): كميات الانتاج اليومي من النفط الخام خلال عام 2022

"مليون برميل"

الفترة	كمية الانتاج اليومي	كمية الانتاج خلال السنة	
		المجموع	معدل التغير%
2020	0.400	142.5	66.0-
2021	1.200	440.5	209.1
2022	1.100	386.8	-12.2

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الانتاج المحلي من النفط الخام:

شهد انتاج النفط خلال عام 2022 حسب توزيع كميات الانتاج للشركات المنتجة ومساهمة انتاجها من اجمال الانتاج، انخفاضـــا طفيفا ليصـــل الى 386.57 مليون برميل مقارنة بـ 440.50 مليون برميل في نهاية عام 2021، اي بنســـبة تراجع بلغت 12.2- %، وما مقداره 54.0 الف برميل. حيث انخفض انتاج شـــركة مليتة الى 48.8 مليون برميل خلال عام 2022 مقابل 64.9 مليون برميل في عام 2021، كذلك خفضت شركة الواحة انتاجها بمقدار 93.6 مليون خلال عام 2022 مقابل 99.5 مليون برميل في عام 2021 وبنســـبة انخفاض 5.8% وبالمثل انخفض الانتاج عام 2022 في كل من حقل ســـرت والزويتينة وفنترســـهال واكاكوس والمبروك على التوالي 21.7، 8.3، 13.3، 77.9، 6.7، مليون

برميل، مقابل 30.7، 10.6، 17.7، 96.1، 8.8 مليون برميل عام 2021. بينما استقر انتاج حقل الهروج عند 13.8 مليون برميل تقريبا. والجدول التالي يوضح توزيع كميات الانتاج من النفط الخام ومقدار التغير ونسب التغير وذلك حسب الشركات المنتجة.

جدول رقم (17): انتاج النفط الخام حسب المجموعات العاملة 2022

"مليون برميل"

المجموعات العاملة	نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط	الفترة		مقدار التغير	معدل التغير%
	National Oil Corporation	2021	2022		
مليتة للنفط (ايني)	**%85.5**	64.90	48.87	-16.0	-24.7
الخليج العربي	**%100**	98.40	102.80	4.4	4.5
سرت	**%100**	30.70	21.78	-8.9	-29.1
الهروج (فيبا)	**%88**	13.70	13.87	0.2	1.2
الواحة	**%59.2**	99.50	93.69	-5.8	-5.8
الزويتينة	**%88**	10.60	8.34	-2.3	-21.3
فنتر سهال	**%51**	17.70	13.03	-4.7	-26.4
المبروك (توتال)	**%50**	8.80	6.76	-2.0	-23.2
اكاكوس (ريبسول)	**%88**	96.10	77.93	-18.2	-18.9
الاجمالي		**440.50**	**386.50**	**0.54-**	**-12.2**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

صادرات النفط الخام:

شهدت الصادرات النفطية خلال عام 2022 انخفاضا بنسبة -16%. حيث وصلت لمستوى 340.65 مليون برميل وبمتوسط انتاج يومي 0.950 مليون برميل، مقابل 407.00 مليون برميل خلال عام 2021 بمتوسط تصدير يومي 1.100 مليون برميل. ويعزى هذا الانخفاض في الصادرات النفطية الى تذبذب انتاج النفط خلال النصف الاول من عام 2022 واعلان حالة القوة القاهرة والاغلاقات الذي شهدتها الحقول والموانئ النفطية.

جدول رقم (18): صادرات النفط الخام 2022

"مليون برميل"

الفترة	الصادرات		
	المتوسط اليومي للكميات المصدرة	اجمالي الكميات المصدرة (مليون برميل)	نسبة التغير%
2020	0.400	130.10	-66.0
2021	1.100	407.00	212.8
2022	0.950	340.65	-16.0

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

اسعار النفط الخام المحلي:

نظرا للتطورات التي شهدها السوق العالمي للنفط خلال عام 2022، فقد ارتفع متوسط اسعار النفط الليبي بشكل ملحوظ ليصل الى 101.1 دولارا للبرميل، مقابل 68.0 دولار للبرميل في المتوسط لعام 2021 بمعدل ارتفاع نسبته 48.7%. نظرا لتعافى اداء الاقتصادات العالمية خلال عام 2022، واجراءات الحظر التي فرضه الاتحاد الاوروبي على واردات النفط والغاز الروسية. والجدول التالي يوضح متوسط اسعار الخام الليبي حسب النوع.

جدول رقم (19): متوسط اسعار النفط الخام الليبي حسب النوع 2022

"دولار امريكي"

نوع الخام / متوسط السنة	الشرارة	راس لانوف كثافة 41API	الزويتينة كثافة 40.5API	الزويتينة كثافة 40API	مرسى البريقة كثافة 40API	السدرة كثافة 37API	راس لانوف كثافة 36.5API
2018	68.48	71.79	71.10	69.93	69.20	69.39	71.02
2019	64.02	63.07	65.48	63.48	63.48	63.80	63.13
2020	40.17	35.70	46.31	44.35	43.29	48.20	49.28
2021	70.10	64.65	66.84	69.08	68.52	69.00	67.99
2022	**101.57**	**101.53**	**100.74**	**101.74**	**99.07**	**101.35**	**102.04**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

انتاج الغاز الطبيعي:

شـهد انتاج الغاز الطبيعي من الابار والحقول انخفاضـا خلال عام 2022 ليصـل الى نحو 888.50 مليار قدم مكعب، مقارنة بـ 931.30 مليار قدم مكعب عام 2021، ويشمل الغاز

المصـــاحب وغير المصـــاحب، وبمعدل انخفاض بلغ 4.68-% تقريبا وما مقداره 42.78 مليار قدم مكعب.

جدول رقم (20): انتاج وصادرات الغاز حسب النوع 2022

الانتاج والصادرات من الغاز المنتج (مليار قدم3)	2021	2022	مقدار التغير	نسبة التغير%
مصاحب	341.20	300.02	-41.18	-12.07
غير مصاحب	590.10	588.50	-1.60	-0.27
الاجمالي	**931.30**	**888.50**	**-42.78**	**-4.60**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الانتاج المحلي من المشتقات النفطية:

شـــهد عام 2022 ارتفاعا في الانتاج المحلي من المشـــتقات النفطية، حيث تشـــير البيانات الواردة بـالجـدول رقم (21) بـان الانتـاج المحلي ارتفع الى 5,147.50 الف طن متري في 2022 مقابل 4,277.00 الف طن متري في2021.

جدول رقم (21): الانتاج المحلي من المشتقات النفطية 2022

"بالالف الاطنان المترية"

المشتقات النفطية	الفترة	
	2021	2022
الغاز الطبيعي (اسطوانات)	32.40	35.60
البنزين	345.90	364.20
وقود الطائرات وكيروسين	485.00	534.50
نافتا (خام)	707.80	945.70
وقود الديزل	1,232.50	1,558.90
زيت الوقود الثقيل	1,473.40	1,708.60
الاجمالي	**4,277.00**	**5,147.50**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شهد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2022 ارتفاعا بمقدار 1635 الف طن متري اي بنســـبة بلغت 16%، ليصـــل الى 11369.36 الف طن متري خلال عام

2022، مقابل 9734.70 الف طن متري خلال عام 2021. وقد بلغ الاســـتهلاك المحلي من البنزين اعلى نسبة من اجمالي الاستهلاك حيث بلغ 43.5%.

جدول رقم (22): الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 2022

المشتقات النفطية الف طن متري	2021		2022	
	الكمية	% من الاجمالي	الكمية	% من الاجمالي
بنزين	4,544.90	46.7	4,946.5	43.5
وقود الطائرات وكيروسين	175.4	1.8	192.0	1.7
زيت الوقود الثقيل	1,157.40	10.2	1,157.40	10.2
وقود الديزل	3,545.10	36.4	4,750.7	41.8
غاز مسال (اسطوانات)	311.9	3.2	323.2	2.8
الاجمالي	**9,734.70**	**100.0**	**11,369.80**	**100.0**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

المالية العامة

شهدت الميزانية العامة خلال العام 2022 ارتفاعا ملحوظا في جانبي الايرادات والمصروفات، ويعزي ارتفاع الايرادات الى ارتفاع ايرادات النفط نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية على الرغم من انخفاض الكميات المنتجة والمصدرة من الحقول والموانئ النفطية، ليبلغ متوسط الانتاج اليومي خلال عام 2022، حوالي 1.1 مليون برميل، مقارنة بـ متوسط كميات الانتاج حوالي 1.2 برميل يوميا خلال عام 2021، اي بمعدل انخفاض قدره 10.8%، الا ان الارتفاع الذي شهدته اسعار نفط الخام الليبي في الاسواق الدولية والتي بلغ فيها متوسط السعر خلال عام 2022 حوالي 101.6 دولار للبرميل، مقابل 68.09 دولار للبرميل في المتوسط خلال عام 2021، بنسبة ارتفاع قدرها 49.2%، عملت على تعويض انخفاض الكميات المنتجة من النفط، لينعكس مباشرة في حصيلة الايرادات المتحصل عليها من هذا القطاع والتي تستحوذ على اكثر من 90% من اجمالي هيكل الايرادات. لتحقق الدولة ايرادات نفطية بما مقداره 105.5 مليار دينار (22.0 مليار دولار تقريبا)، مضافا اليها ما مقداره 25.0 مليار دينار كضرائب واتاوات على الشركات النفطية (5.2 مليار دولار تقريبا)، ليصل اجمالي الايرادات المتحصل عليها من هذا القطاع ما مقداره 130.5 مليار دينار.

وفي اطار اتفاق حكومة الوحدة الوطنية والمؤسسات السيادية على ضرورة دعم المؤسسة الوطنية للنفط، فقد صدر عن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم (438) لسنة 2022، والمعدل بالقرار رقم (414) لسنة 2022، باعتماد ترتيبات مالية طارئة مؤقتة للمؤسسة الوطنية للنفط، وذلك في اطار تحقيق خططها واهدافها للرفع من مستويات الانتاج والتصدير من الحقول والموانئ النفطية.

كما صدر عن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم (1052) لسنة 2022، بشان فتح اعتمادات شهرية مؤقتة على اساس ($\frac{1}{12}$) من النفقات الفعلية للسنة المالية 2021، لتنفق في عام 2022، والجدول التالي يوضح النفقات الفعلية لعام 2022، وكذلك الترتيبات المالية الاستثنائية لتطوير قطاع النفط في ليبيا ، على النحو التالي:

جدول رقم (23) استخدامات الميزانية العامة للعام المالي* 2022

(بمليون دينار)

الباب	البيان	المبالغ	ترتيبات مالية طارئة للمؤسسة الوطنية للنفط**
الاول	المرتبات وما في حكمها	47,138.3	3,660.3
الثاني	نفقات التسيير والتشغيل والتجهيز	8,985.8	14,351.4
الثالث	نفقات التنمية	17,464.7	16,260.7
الرابع	نفقات الدعم	20,038.0	-
الاجمالي		**93,599.9**	**34,272.5**
اجمالي الاستخدامات		**127,872.40**	

*المصدر: وزارة المالية.

** المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

في حين بلغت الايرادات الموردة فعليا الى وزارة المالية لعام 2022، والتي غطت النفقات خلال العام المالي 2022، على النحو التالي:

جدول رقم (24) يوضح موارد الميزانية العامة للعام المالي* 2022

"بمليون دينار"

ت	البيان	المبالغ
1.	**الموارد النفطية**	**130,535.1**
2.	الايرادات السيادية ورسوم الخدمات	
	أ. الضرائب ورسوم على دخل الانشطة الاقتصادية	1,381.0
	ب. ايرادات الجمارك	211.4
	ت. ايرادات الاتصالات	529.2
	ث. ارباح مصرف ليبيا المركزي	-
	ج. ايرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي	264.9
	ح. رسوم الخدمات وايرادات اخرى	319.8
	اجمالي الايرادات السيادية	**2,706.4**
3.	**بواقي ارصدة حسابات عن سنوات سابقة**	**953.9**
	اجمالي الايرادات	**134,195.2**

*المصدر: وزارة المالية.

الموقف التنفيذي للايرادات والنفقات للعام المالي 2022:

- **اولا: الايرادات:**

بلغت اجمالي الايرادات المحققة من سجلات وزارة المالية لعام 2022، ما مقداره حوالي 134,195.1 مليون دينار، استحوذت الايرادات النفطية على النسبة الاكبر منها وهي 97.3%، في حين شكلت الايرادات السيادية نحو 2%. فبلغت **الايرادات النفطية** لعام 2022 ما مقداره 130,535.1 مليون دينار، بينما بلغ اجمالي الايرادات السيادية المحققة ما قيمته 2,706.2 مليون دينار، وهي على النحو التالي:

- **ايرادات الضرائب:** بلغ ما تم تحقيقه فعليا من ايرادات الضرائب هو 1,381.0 مليون دينار، مشكلة ما نسبته حوالي 1.0 % من اجمالي الايرادات المحققة فعليا.
- **ايرادات الجمارك:** بلغت الايردات الموردة فعليا لحساب الخزانة العامة بمصرف ليبيا المركزي من هذا البند ما قيمته 211.4 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 0.2% من اجمالي هيكل الايرادات.
- **ايرادات الاتصالات:** بلغت ايرادات هذا البند خلال عام 2022 ما قيمته، 529.2 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 0.4% من الايرادات الكلية.
- **ايرادات بيع المحروقات بالسوق المحلي:** بلغت ايرادات هذا البند ما قميته 264.9 مليون دينار، لتشكل ما نسبته 0.2%،من الايرادات الكلية.
- **رسوم الخدمات وايرادات اخرى:** تم توريد ما قميته 319.7 مليون دينار من هذا البند، مشكلة ما نسبته 0.2% من اجمالي الايرادات.
- **بواقي ارصدة عن سنوات سابقة:** بلغ تمويل النفقات الفعلية من هذا البند لعام 2022، ما مقداره 953.8 مليون دينار لتشكل حوالي 0.7% من اجمالي موارد المالية العامة.

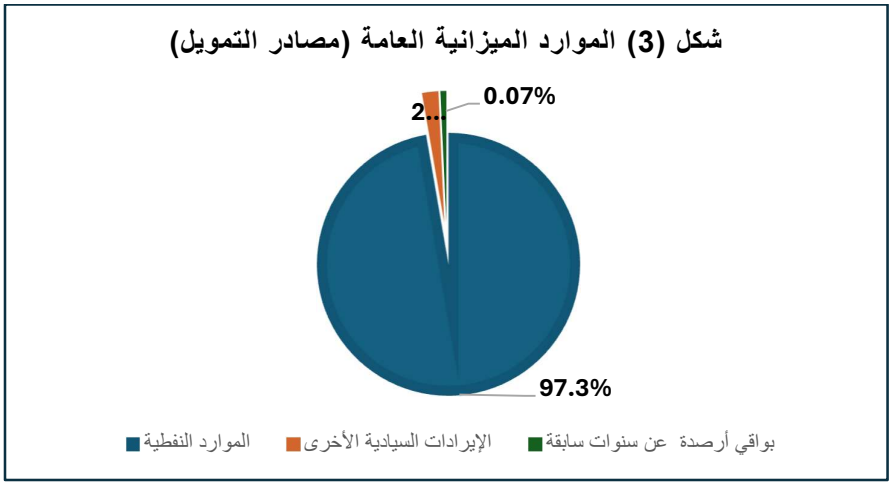

ثانيا: تحليل هيكل الانفاق للعام 2022:

حقق الاقتصاد الليبي تطورات ايجابية ملموسة على الصعيدين الاقتصادي والمالي خلال عام 2022 متجاوزًا التوقعات السابقة المحلية والدولية لاداء الاقتصاد الليبي رغم الانقسام السياسي وما يشهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ في معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم، وظهور بوادر ازمة مصرفية عالمية، وحالة عدم اليقين الناجمة عن التوترات الجيوسياسية واستمرار تحديات سلاسل الامداد وتشديد البنوك المركزية للسياسة النقدية. فقد بلغ اجمالي الانفاق الحكومي على الابواب الاربعة للميزانية لعام 2022 نحو 127.9مليار دينار بما في ذلك الميزانية الاستثنائية للمؤسسة الوطنية للنفط وعلى النحو التالي:

- **الباب الاول: المرتبات وما في حكمها:**

بلغ اجمالي الانفاق على بند المرتبات نحو 50.9 مليار دينار مرتفعا بنسبة 54% عما كان عليه عام 2021 وليشكل حوالي 39.8% من اجمالي الانفاق، اي انه ارتفع من 33.1 مليار دينار عام 2021 الى 50.9 مليار دينار عام 2022، نتيجة تنفيذ بعض قوانين المرتبات وخصوصا قطاع التعليم والداخلية واللذان يشكلان اكثر من 50% من الموظفين، وخلال العام 2022 تمت مطابقة نسبة كبيرة من الموظفين في القطاعات الممولة من الخزانة العامة لجدول المرتبات الموحد الذي اقرته حكومة الوحدة الوطنية. كما ساهم اقرار الخطة التطويرية لقطاع النفط في ليبيا (الميزانية الاستثنائية) في زيادة بند المرتبات بمبلغ 3.7 مليار دينار.

- **الباب الثاني: النفقات التسييرية والتشغيلية :**

بلغ بند النفقات التسييرية والتشغيلية (الباب الثاني) نحو 9 مليار دينار، حيث تم انفاق 58.6% منه على القطاعات الخدمية اي 5.3 مليار دينار، وما نسبته 34.2% تم انفاقه على القطاعات السيادية بمبلغ 3 مليار دينار، و 3.97% على القطاعات بسلطات الحكم المحلي بواقع 356 مليون دينار. و 2.54% على السلطة التشريعية والاجهزة الرقابية بواقع 227 مليون دينار. فيما بلغ الانفاق التسييري والتشغيلي للمؤسسة الوطنية للنفط نحو 7.9 مليار دينار ليبلغ بالتالي اجمالي الانفاق التسييري والتشغيلي نحو 23.3 مليار دينار. وليشكل الانفاق التسييري حوالي 18.2% من اجمالي الانفاق.

- **الباب الثالث: التحول (التنمية) :**

بلغ ما تم تسييله لهذا الباب ما مقداره 17,464.7 مليون دينار، في حين بلغت النفقات الفعلية ما مقداره 900.2 مليون دينار، وتم تعلية مبلغ 16,564.5 مليون دينار، حسب قرار مجلس الوزراء رقم (601) لسنة 2022. فيما بلغ الانفاق التنموي من قبل المؤسسة الوطنية للنفط نحو 16.26 مليار دينار، ليبلغ بالتالي اجمالي الانفاق التنموي بنهاية العام 2022 نحو 33.7 مليار دينار وليشكل حوالي 26.3% من اجمالي الانفاق.

- **الباب الرابع: الدعم وموازنة الاسعار:**

بلغ اجمالي النفقات الفعلية لهذا الباب ما مقداره 20,038.0 مليون دينار، حيث بلغ بند **دعم المحروقات** ما مقداره 4,990.0 مليون دينار، وتجدر الاشارة هنا الى انه هذا المبلغ لا يعكس القيمة الاجمالية لكامل السنة، حيث انتهجت المؤسسة الوطنية للنفط منذ نوفمبر 2021 استقطاع جزء من الايرادات النفطية لاستيراد المحروقات. فيما ارتفع دعم الكهرباء بنسبة 226% عما كانت عليه عام 2021 فارتفع من 840 مليون دينار عام 2021 الى 2,745 مليون دينار عام 2022. كما تم تخصيص ما قيمته 2.7 مليار دينار لدعم الادوية صرف منها فقط 1.7 مليار دينار، وتم تخصيص مبلغ 1.6 مليار دينار لمنحة الزواج انفق منه مليار دينار فقط، وبلغ الانفاق على منحة الابناء والزوجة نحو 6.8 مليار دينار. وانفق مبلغ 747 مليون دينار على النظافة و 358 مياه وصرف صحي. فيما بلغت بنود الانفاق الاخرى

نحو 1.6 مليار دينار والتي تتمثل في منحة الطلبة ودعم الاندية والمعاشات الاساسية ودعم المؤسسات الشبابية ودعم اسر الشهداء. ليشكل بند الدعم حوالي 15.6% من اجمالي الانفاق.

جدول رقم (25) يوضح النفقات الفعلية للعام المالي* 2022

"مليون دينار"

الباب	البيان	المبالغ
الاول	المرتبات وما في حكمها	47,138.3
الثاني	نفقات التسيير والتشغيل والتجهيز	8,985.8
الثالث	نفقات التنمية	17,464.7
الرابع	نفقات الدعم	20,038.0
الخامس	الطوارئ	0.0
الاجمالي		**93,599.9**

*المصدر: وزارة المالية.

شكل رقم (2) يوضح هيكل النفقات الفعلية للعام المالي 2022

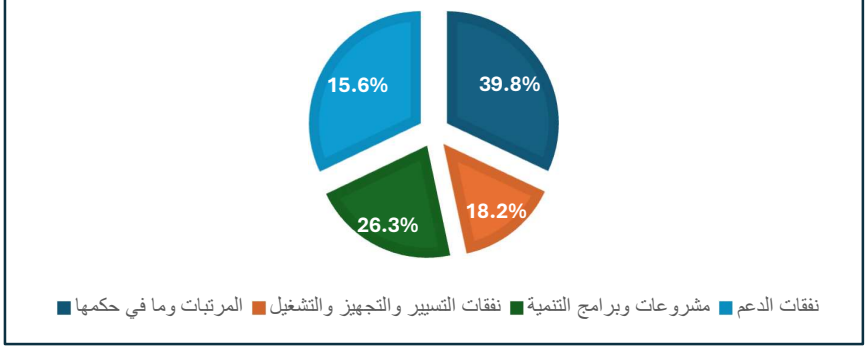

- **ثالثا: الترتيبات المالية الطارئة للمؤسسة الوطنية للنفط:**

بلغ اجمالي قيمة دعم المؤسسة الوطنية للنفط خلال عام 2022 من قبل حكومة الوحدة الوطنية 34,272.4 مليون دينار في صورة ترتيبات مالية استثنائية، وزعت هذه الترتيبات على النحو التالي حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي:

- دعم الباب الاول **(المرتبات وما في حكمها)** الخاص بالمؤسسة الوطنية للنفط بما مقداره 3,660.3 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 10.6% من اجمالي الترتيبات المالية الطارئة.
- دعم الباب الثاني **(التسيير والتشغيل والتجهيز)** الخاص بالمؤسسة بما قيمته 14,351.4 مليون دينار، اي ما نسبته 41.8% من اجمالي ترتيبات المالية للمؤسسة.
- دعم الباب الثالث **(التنمية)** بما مقداره 16,260.7 مليون دينار، ليستحوذ هذا الباب على النسبة الاكبر 47.4%، من اجمالي الترتيبات المالية الاستثنائية الخاصة بالمؤسسة الوطنية للنفط

جدول (26) الميزانية الاستثنائية للمؤسسة الوطنية للنفط

"القيمة بالمليون دينار"

البيان	التحويلات المالية بالدينار الليبي
المرتبات وما في حكمها	3,660.30
النفقات التسييرية والتشغيلية	7,915.84
نفقات الخطة التنموية والاستراتيجية للتطوير	16,260.75
التزامات سنوات سابقة	6,435.60
الاجمالي	34,272.49

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

وضع ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2022

يحظى ميزان المدفوعات باهمية بالغة على المستوى التحليل الاقتصادي لاي دولة ، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، فضلا عن ان ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية ، انما يعكس من حيث المحتوى هيكل الانتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ، ومدى الاستجابة لتطور قوى الانتاج دوليا.

ويعتبر ميزان المدفوعات من اهم المقاييس التي يمكن ان تحدد وضع البلاد الاقتصادي من ازدهار او عجز مالي ، حيث يوفر ميزان المدفوعات العديد من الفوائد تكمن فيما يلي :

- يمنح ميزان المدفوعات جميع التفاصيل الخاصة بالاقتصاد القومي، واقتصادات العالم الخارجي وكيفية العلاقة بينهما ومدى ارتباطها .
- يساعد الميزان التجاري الجهات المسؤولة على اتخاذ القرارات الخاصة والمتعلقة بالسياسات الاقتصادية .
- يعتبر ميزان المدفوعات من اهم الوسائل التي تعمل على تفسير وتحليل جميع الظواهر الاقتصادية بشكل علمي خاصة للاقتصاد العالمي .
- يعمل ميزان المدفوعات على تقديم الفرصة للحكومة بالتنبؤ وتقدير اسعار صرف العملات الموجودة في السوق المالي للدولة.
- من خلال توضيح وقياس ميزان المدفوعات يتم تقدير الوضع الاقتصادي للدولة، خلال فترة زمنية معينة .
- من خلال توضيح وقياس ميزان المدفوعات يتم رصد جميع التغيرات التي تحدث على التجارة الدولية، وكذلك تتم عملية المقارنة بين سلسلة موازين المدفوعات الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتلخص وضع ميزان المدفوعات لليبيا خلال عام 2022 في الاتي :

تشير بيانات ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2022 الى تاثر الوضع العام لميزان المدفوعات بارتفاع الايرادات النفطية خلال العام نتيجة لارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية مما ادى لحدوث فائض في الميزان الكلي بلغ 7.1 مليار دولار مقابل عجز بلغ 1.3 مليار دولارعام 2021 ويرجع الفائض في الميزان الكلي الى فائض الحساب الجاري الذي بلغ 9.6 مليار دولار مقابل فائض بلغ 4.0 مليار دولار عام 2021، وذلك بسبب فائض الميزان التجاري

الذي بلغ نحو 20.1 مليار دولار في عام 2022 مقابل فائض بلغ 14.5مليار دولار في عام 2021 .

جدول رقم (27): الميزان الكلي خلال عامي 2021 و2022

مليون دولار

البند	2021	2022	مقدار التغير	نسبة التغير %
رصيد الحساب الجاري	3997.4	9607.4	5610.0	140.3
الحساب الراسمالي والمالي	3133.1	3888.9	755.8	24.1
الميزان الكلي	1321.6-	7113.5	8435.1	638.2

وفيما يلي تحليل لاهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2022:

الحساب الجاري:

تشير بيانات التدفقات التي نشات عن المعاملات المتعلقة (السلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية) مع العالم الخارجي خلال عام 2022 الى تحقيق زيادة في الحساب الجاري بمقدار 5.2 مليار دولار وبنسبة ارتفاع قدرها 140.3%، ليبلغ الفائض 9.6 مليار دولار مقابل فائض مقداره 4.0 مليار دولار في عام 2021، وذلك بسبب ارتفاع الميزان التجاري من 14.5 مليار دولار خلال عام 2021 الى 20.1 مليار دولار خلال عام 2022، و ارتفاع العجز في العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 10.5 مليار دولار في عام 2021 الى 10.4 مليار دولار عام 2022.

جدول رقم (28): الحساب الجاري خلال عامي 2021 و 2022

"مليون دولار"

البند	2021	2022	مقدار التغير	نسبة التغير %
السلع	14,492.6	20,081.4	5,588.8	38.6
الخدمات	-8,578.1	-8,122.2	455.9	-5.3
الدخل	-536.8	125.3	662.1	123.3
التحويلات الجارية	-1,380.3	-2,477.1	-1,096.8	79.5
رصيد الحساب الجاري	3,997.4	9,607.4	5,610.0	140.3

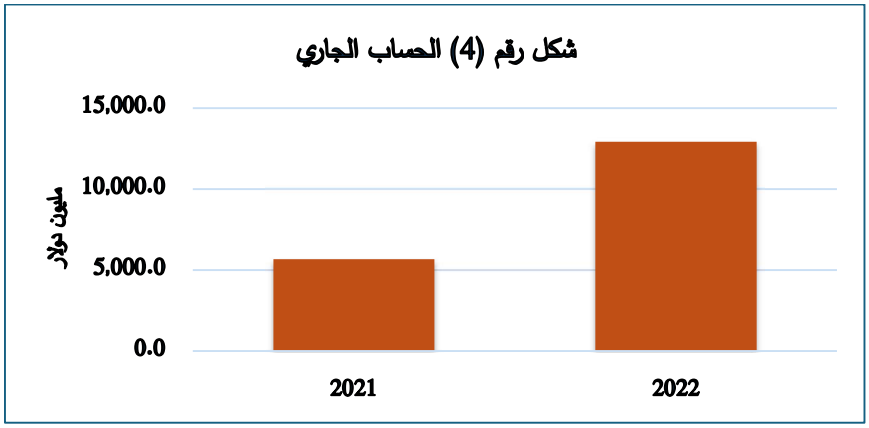

1-الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري خلال عام 2022 فائضا كبير بلغ 20.1 مليار دولار مقابل 14.5 مليار دولار خلال عام 2021، ويعزى ذلك لارتفاع الصادرات السلعية من 32.3 مليار دولار خلال عام 2021 الى 39.7 مليار دولار خلال عام 2022، وذلك نتيجة لارتفاع عوائد الصادرات النفطية من 30.9 مليار دولار في عام 2021 الى 37.7 مليار دولار في عام 2022، ففي عام 2022، لم تكتفي اسعار النفط بتعويض خسائرها الحادّة خلال اعوام الوباء، فقد شهد عام 2022 ارتفاعا في الطلب على النفط رغم عدم القضاء على فيروس كورونا بشكل نهائي في مختلف انحاء العالم، بيد ان دلائل متحور اوميكرون لن يمثل عائقا كبيرا كما كان يُخشى في بداية انتشار الفيروس.

وبالبرغم ان حركة السفر والمطارات لم تصل بعد الى مستويات ما قبل وباء كورونا، الا ان الطلب زاد على وقود الطائرات في اوروبا، فيما كانت زيادة اسعار الديزل مدفوعة ايضا بزيادة الطلب على زيوت التدفئة وسط ارتفاع اسعار الغاز الطبيعي ووقود النقل وغيرها.

ايضا وجود عوائق امام زيادة المعروض، حيت ادت الانقطاعات المفاجئة في امدادات النفط في بعض مناطق العالم، اضافة الى قيام اعضاء منظمة اوبك بشكل تدريجي على تقليص انتاج النفط مما ادى الى تقليل معدل المعروض حاليا من النفط والغاز.

يضاف الى اسباب ارتفاع اسعار النفط حاجز المائة دولار للبرميل التوترات السياسية في انحاء العالم لاسيما تصاعد التوتر بين روسيا من جهة والولايات المتحدة والدول الاوروبية من جهة اخرى بسبب الغزو الروسي على اوكرانيا، حيت ادى استمرار الحرب بين روسيا واوكرانيا الى

ارتفاع اسعار الغاز الطبيعي بشكل كبير، اضافة الى ما ذكر ادت زيادات اسعار الفائدة الى صعود قيمة الدولار، اذ ان ارتفاع الدولار يجعل السلعة المقومة به اكثر تكلفة لحائزي العملات الاخرى، الامر الذي ضغط على اسعار النفط وادى الى ارتفاعه بشكل ملحوظ.

اما قيمة الواردات السلعية فقد شهدت ارتفاع بنسبة 10.5% لتبلغ 19.7 مليار دولار خلال عام 2022، مقابل 17.8 ملياردولار خلال عام 2021.

جدول رقم (29): الميزان التجاري خلال عامي 2021 و 2022

"مليون دولار"

البند	2021	2022	مقدار التغير	نسبة التغير %
الصادرات (فوب)	**32,297.0**	**39,746.9**	**7,449.9**	**23.1**
– الصادرات النفطية	30,931.7	37,664.4	6,732.7	21.8
– الصادرات الاخرى	1,365.3	2,082.5	717.2	52.5
الواردات (فوب)	**17,804.4**	**19,665.5**	**1,861.1**	**10.5**
الميزان التجاري	**14,492.6**	**20,081.4**	**5,588.8**	**38.6**

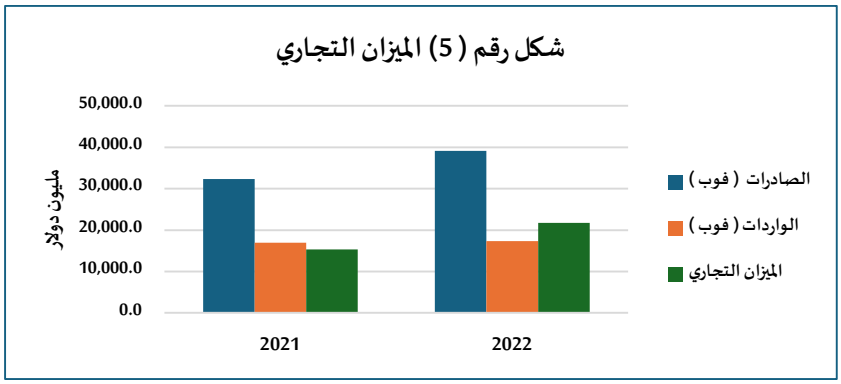

2- العمليات غير المنظورة:

اظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية)، ارتفاعا في العجز بمقدار 21.2 مليون دينار من 10.5 مليار دولار عام 2021 الى عجز قدره 10.4 مليار دولار عام 2022، ويعزى ذلك الى ارتفاع العجز في حساب الخدمات ليصل الى 8.1 مليار دولار في عام 2022 مقابل عجز قدره 8.6 مليار دولار في عام 2021، كما حقق حساب التحويلات الجارية عجزا بلغ 2.5 مليار دولار مقابل عجزا بلغ 1.4 مليار دولار في عام 2021، في حين حقق حساب الدخل فائض بلغ 125.3 مليون دولار عام 2022، مقابل عجزا بلغ 0.5 مليار دولار في عام 2021.

جدول رقم (30): العمليات غير المنظورة خلال عامي 2021 و 2022

" مليون دولار "

البند	2021	2022	مقدار التغير	نسبة التغير %
حساب الخدمات	**-8,578.1**	**-8,122.2**	**455.9**	**-5.3**
دائن	82.8	84.2	1.4	1.7
مدين	8,660.9	8,206.4	-454.5	-5.2
حساب الدخل	**-536.8**	**125.3**	**662.1**	**123.3**
دائن	871.0	1,848.7	977.7	112.3
مدين	1,407.8	1,723.4	315.6	22.4
حساب التحويلات الجارية	**-1,380.3**	**-2,477.1**	**-1,096.8**	**79.5**
اجمالي العمليات غير المنظورة	**-10,495.2**	**-10,474.8**	**21.2**	**-0.2**

3- الحساب الراسمالي والمالي:

اسفرت حركة المعاملات الراسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2022 الى حدوث تدفقات مالية بلغت 3.9 مليار دولار في عام 2022، مقابل تدفقات بلغت 3.1 مليار دولار في عام 2021، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الراسمالية وحيازة الاصول غير المنتجة غير المالية وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواءً الى الداخل او الى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الاخرى المتمثلة في الائتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الاجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية او المصارف التجارية او الحكومة العامة او القطاعات الاخرى.

4- الميزان الكلي:

وللاسباب سالفة الذكر وكنتيجة مباشرة لذلك فقد حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا لعام 2022 فائضا بلغ 7.1 مليار دولار مقابل عجز 1.3 مليار دولار لعام 2021 .

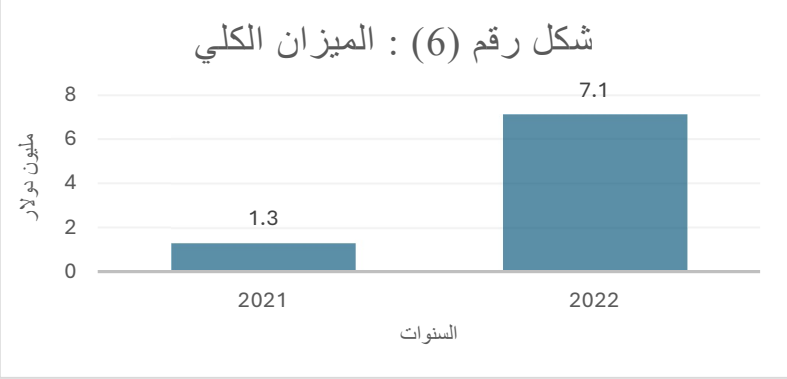

جدول رقم (31) جدول ميزان مدفوعات ليبيا لعامي 2021– 2022

"مليون دولار"

البنود	2021	2022
ا- الحساب الجاري	**3,997.4**	**9,187.6**
السلع: الصادرات (فوب)	32,297.0	39,746.9
السلع: الواردات (فوب)	-17,804.4	-19,665.5
الخدمات : دائن	82.8	84.2
الخدمات :مدين	8,660.9	8,206.4
1-ميزان السلع والخدمات	**5,914.5**	**11,959.2**
الدخل الاولي : دائن	871.0	1,848.7
الدخل الاولي : مدين	1,407.8	2,143.2
2-ميزان السلع والخدمات والدخل الاولي	**5,377.7**	**11,664.7**
الدخل الثانوي : دائن	138.0	88.0
الدخل الثانوي : مدين	1,518.3	2,565.1
ب- الحساب الراسمالي	**0.0**	**0.0**
الحساب الراسمالي : دائن	0.0	0.0
الحساب الراسمالي : مدين	0.0	0.0
صافي الاقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب الجاري والراسمالي)	3,997.4	9187.6
ج- الحساب المالي	**1,811.5**	**11,002.4**
الاستثمار المباشر : الاصول	225.4	60.7
الاستثمار المباشر : الخصوم	-603.0	-702.0
استثمارات الحافظة : الاصول	912.9	393.8
حصص الملكية واسهم صناديق الاستثمار	0.0	0.0
سندات الدين	0.0	0.0
استثمارات الحافظة : الخصوم	0.0	0.0
حصص الملكية واسهم صناديق الاستثمار	0.0	0.0
سندات الدين	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:صافي	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الاصول	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الخصوم	0.0	0.0
الاستثمارات الاخرى : الاصول	4,679.1	4,170.4
الاسهم الاخرى	0.0	0.0
سندات الدين الاخرى	4,679.1	4,170.4
المصرف المركزي	0.0	0.0
شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي	2,904.2	1,413.8
الحكومة العامة	360.1	445.3
القطاعات الاخرى	1,414.8	2,311.3

"مليون دولار"

البنود	2021	2022
الشركات المالية الاخرى	0.0	0.0
الشركات الغير المالية والاسر المعيشية	0.0	0.0
الاستثمارات الاخرى : الخصوم	2,081.3	34.0"
الاسهم الاخرى	0.0	0.0
مخصصات وحدة حقوق السحب الخاصة	0.0	0.0
سندات الدين الاخرى	2,081.3	34.0
المصرف المركزي	2,081.3	0.0
شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي	0.0	34.0
الحكومة العامة	0.0	0.0
القطاعات الاخرى	0.0	0.0
الشركات المالية الاخرى	0.0	0.0
الشركات الغير المالية والاسر المعيشية	0.0	0.0
د–صافي السهو والخطا	**-2,185.9**	**1,814.8**
هـ–الاصول الاحتياطية	**-1,321.6**	**7,113.5**

التجارة الخارجية لليبيا خلال الفترة (2021-2022)

تعد التجارة الخارجية من اهم مقومات نجاح وازدهار الاقتصاد لكافة دول العالم، حيث تظهر اهميتها في دورها الذي يدعم استفادة كل دولة من المميزات التي تقدمها الدول الاخرى، بسبب عدم قدرة الدول على توفير حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها المحلية، كما يمكن الاستفادة من هذه الموارد في حال استخدامها بطرق جيدة، بهدف تصديرها لدول العالم، وتُوضح اهمية التّجارة الخارجية بشكل دقيق بناء على النقاط الاتية:

- ❖ تعد التّجارة الخارجية من اهم الوسائط المُباشرة لتعزيز العلاقات الخارجية، وربط الدول معا.
- ❖ تسهم في توفير الكثير من الخدمات والسلع بالاعتماد على مبدا التخصص الذي يُوفر المنتوجات باقل الاسعار.
- ❖ قد تدعم القدرة التسويقية، من خلال انشاء العديد من الاسواق الجديدة للمنتوجات المتنوعة.
- ❖ تُسهم في رفع مُعدّل الرفاهية في المجتمع، من خلال توفير العديد من المنتوجات التي تؤدي الى تنوع خيارات الافراد سواء للاستهلاك ام الاستثمار.
- ❖ تعد من اهم المؤشرات المهمة لقياس القدرات الخاصة بالدول من مبدا التنافس وتسويق الانتاج في الاسواق العالمية.
- ❖ تشارك الدول في بناء انظمة اقتصادية قوية.
- ❖ تُعزّز من التنمية المستدامة فيها، من خلال توفير المعلومات الرئيسة والوسائط التكنولوجية المناسبة.
- ❖ تدعم التنمية الاقتصادية، من خلال تطوُّر الدخل القومي الذي يسهم في تحسين التنمية الخاصة بكل دولة.

وفيما يلي تحليل لاهم مؤشرات التجارة الخارجية للاقتصاد الليبي خلال الفترة 2021-2022:

اولا: حجم التبادل التجاري:

سجل حجم التبادل التجاري (صادرات+ واردات) بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2022 ارتفاعا بلغ 9,112.5 مليون دينار وما نسبته 17.8% ليصل الى 60,174.5 مليون دينار مقابل 51,062.0 مليون دينار خلال عام 2021، ويعود هذا الارتفاع في حجم التجارة الخارجية الى ارتفاع حجم الصادرات لتبلغ 40,252.1 مليون دينار مقابل 33,092.9 مليون دينار خلال عام 2021

وللوقوف على مدى اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد المحلي فقد اظهر مؤشر درجة الانكشاف الخارجي انخفاض درجة انكشاف الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي من 99.4% لعام 2021 الى 91.8% عام 2022.

جدول رقم (32) : حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2021 -2022)

" بالمليون دينار "

البند	2021	2022	مقدار التغير	نسبة التغير
الصادرات	33,092.9	40,252.1	7,159.2	21.6
الواردات	17,969.1	19,922.4	1,953.3	10.9
الميزان التجاري	**15,123.8**	**20,329.7**	**5,205.9**	**34.4**
حجم التجارة الخارجية	**51,062.0**	**60,174.5**	**9,112.5**	**17.8**
الناتج المحلي الاجمالي	51,378.2	65,585.0	14,206.8	27.7
درجة الانكشاف (%)	99.4	91.8	-7.6	-7.7

*المصدر: الاحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map).

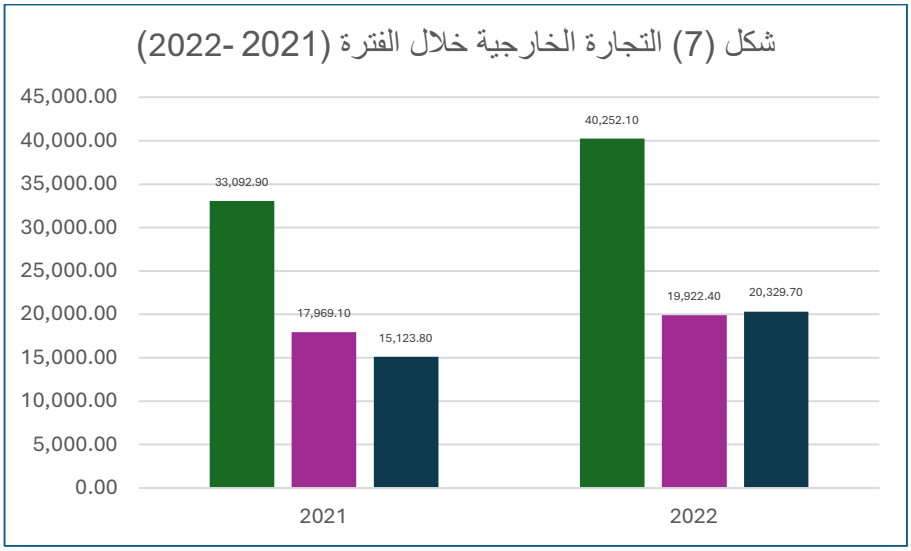

اولا: الصادرات :

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على مورد طبيعي ناضب وهو النفط كمصدر اساسي للدخل والذي بدوره يتاثر بظروف الاسواق العالمية للنفط حيث تشكل الصادرات النفطية اكثر من 96% من اجمالي الصادرات، مما جعل الاقتصاد الوطني عرضة بشكل مستمر الى صدمات قوية نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في قطاع النفط سواء على المستوى المحلي او الدولي.

التوزيع الجغرافي للصادرات:

اظهرت البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الليبية الواردة بالجدول ادناه، الاهمية النسبية العالية التي تحظى بها الصادرات الليبية لدول الاتحاد الاوروبي، اذ بلغت خلال عام 2022 نحو 66.2% من اجمالي الصادرات، ويعود سبب ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات الوطنية لدول الاتحاد الاوروبي (منطقة اليورو)، الى خصائص اقتصادات هذه البلدان على اعتبارها بلدان صناعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام، وتاتي الصادرات الليبية للدول الاسيوية في المرتبة الثانية اذ بلغت خلال الفترة نحو 16.8% من اجمالي الصادرات الليبية.

جدول رقم (33): توزيع الصادرات الليبية حسب مجموعات البلدان خلال الفترة (2021 – 2022)

" مليون دينار"

مجموعات البلدان	2021	النسبة من اجمالي الصادرات %	2022	النسبة من اجمالي الصادرات %
مجموعة دول الاتحاد الاوروبي	21,211.1	64.1	26,633.9	66.2
اقطار جامعة الدول العربية	1,265.1	3.8	2,270.3	5.6
الدول الاسيوية	5,880.8	17.8	6,752.2	16.8
دول اوربية اخرى	2,129.1	6.4	1,918.2	4.8
البلدان الافريقية	1.5	0.0	35.9	0.1
دول شمال ووسط وجنوب امريكا	2,316.9	7.0	2,245.9	5.6
استراليا ونيوزيلاندا	288.4	0.9	395.6	1.0
الاجمالي	**33,092.9**	**100.0**	**40,252.0**	**100.0**

*المصدر: الاحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map).

شكل رقم (8): الاهمية النسبية لتوزيع الصادرات حسب مجموع البلدان لعام 2022

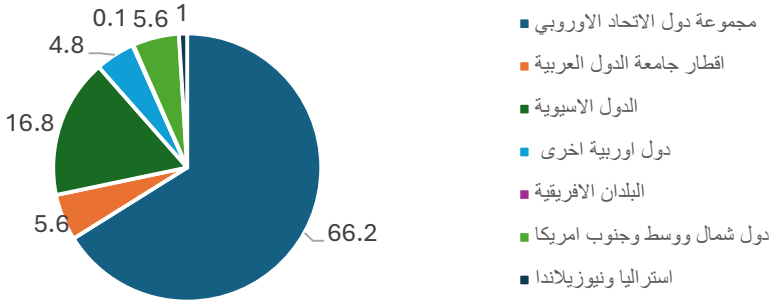

الصادرات حسب اهم البلدان المصدر اليها :

من خلال الاطلاع على الجداول ادناه لقيم الصـــادرات حســـب اهم البلدان المصـــدرة اليها يتضـح ان ايطاليا كانت اهم مستورد حيث بلغت نسـبة ما صُـدر اليها 26.1% من اجمالي قيمة الصادرات الليبية، حيت بلغت قيمة ما صدر اليها خلال عام 2022 نحو 10,500.5

مليون دينار، فيما جاءت دول اسبانيا والمانيا والصين الشعبية واليونان وفرنسا من ضمن اهم الدول المستوردة من ليبيا ، وتجدر الاشارة الى ان معظم الصادرات الليبية لتلك الدول هي صادرات نفطية .

جدول رقم (34): قيمة الصادرات حسب اهم البلدان المصدر اليها

خلال الفترة (2021 -2022)

" مليون دينار"

البلدان المصدر اليها	2021	النسبة من اجمالي الصادرات %	2022	النسبة من اجمالي الصادرات %
ايطاليا	7,470.1	22.6	10,500.5	26.1
اسبانيا	3,427.2	10.4	3,953.8	9.8
المانيا	3,659.9	11.1	3,806.9	9.5
الصين الشعبية	3,271.5	9.9	2,933.4	7.3
اليونان	1,023.2	3.1	2,545.8	6.3
فرنسا	2,175.8	6.6	2,230.1	5.5
الولايات المتحدة الامريكية	2,239.7	6.8	2,245.8	5.6
تايلند	1,155.9	3.5	1,945.1	4.8
هولندا	1,692.7	5.1	1,838.5	4.6
الامارات	956.2	2.9	1,784.9	4.4
المملكة المتحدة	1,549.1	4.7	1,608.5	4.0
تركيا	821.8	2.5	767.0	1.9
سنغافورة	171.2	0.5	373.4	0.9
سويسرا	302.1	0.9	117.1	0.3
كوريا الجنوبية	12.5	0.0	90.9	0.2
ماليزيا	30.3	0.1	36.7	0.1
اندونيسيا	10.5	0.0	0.8	0.0
بلدان أخرى	3,123.2	9.4	3,472.9	8.6
الاجمالي	**33,092.9**	**100.0**	**40,252.1**	**100.0**

*المصدر: الاحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map).

شكل رقم (9): اهم عشرة بلدان المصدر إليها خلال عام 2022

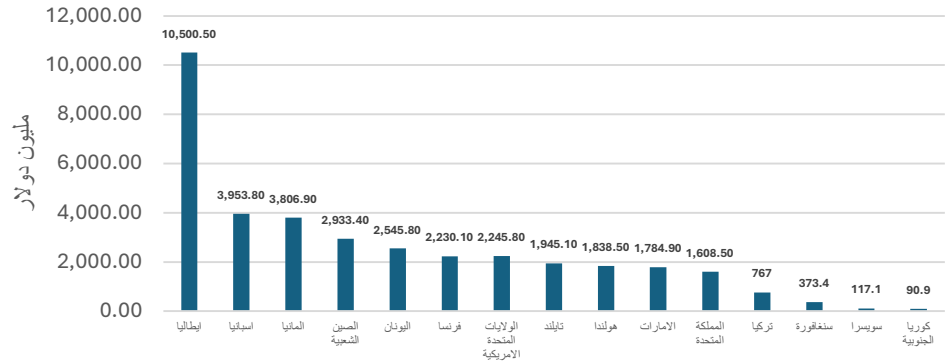

التركيب السلعي للصادرات:

اظهرت البيانات المتعلقة بالتركيب السلعي للصادرات الوطنية الواردة بالجدول ادناه مدى استحواذ صادرات الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها على النصيب الاوفر من اجمالي الصادرات خلال عام 2022، مشكّلة بذلك ما نسبته 95.0% من اجمالي الصادرات، الامر الذي يبين عدم تنوع الصادرات الوطنية، نتيجة ضعف هيكل الانتاج المحلي وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات انتاج النفط واسعاره في الاسواق الدولية، فيما سجلت الصادرات الاخرى نسبة 5.0% من اجمالي الصادرات والتي في معظمها صادرات المعادن العادية ومصنوعاتها والمعادن الثمينة ومصنوعاتها (الذهب).

جدول رقم (35): قيمة الصادرات مصنفة حسب اقسام السلع
خلال الفترة (2021 – 2022)

" مليون دينار "

اقسام السلع	2021	الاهمية النسبية %	2022	الاهمية النسبية %
المنتوجات المعدنية أهمها النفط الخام	31,647.3	95.6	38,179.2	94.0
المعادن العادية ومصنوعاتها	929.4	2.8	844.1	2.1
لؤلؤ طبيعي او مستنبت واحجار كريمة او شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها	237.8	0.7	747.8	1.9
منتوجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها.	208.1	0.6	322.4	0.8
معدات النقل	2.0	0.0	62.6	0.2
حيوانات حية – منتوجات حيوانية	26.1	0.1	42.8	0.1
الات والاجهزة والمعدات الكهربية واجهزة التسجيل والاذاعة والصوت	16.8	0.1	15.1	0.0
عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق	8.6	0.0	12.7	0.0
سلع ومنتوجات متنوعة	1.6	0.0	5.0	0.0
منتوجات المملكة النباتية	3.7	0.0	10.2	0.0
الاجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية واجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية	3.1	0.0	1.3	0.0
جلود حيوانات خام وجلود مدبوغة	2.9	0.0	2.8	0.0
مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، التبغ	1.5	0.0	1.7	0.0
منتوجات ومواد نسيجية	1.4	0.0	1.9	0.0
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	1.7	0.0	1.3	0.0
شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية والمنتوجات المشتقة منها	0.4	0.0	0.5	0.0
الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، الفلين ومصنوعاته، مصنوعات القش	0.2	0.0	0.1	0.0
مصنوعات من الحجر والجص والاسمنت والميكا ومنتوجات الخزف والزجاج	0.2	0.0	0.5	0.0
الاحذية، اغطية الراس، المظلات، مظلات الشمس، عصى المشي، سياط الفروسية	0.1	0.0	0.0	0.0
الاجمالي	**33,092.9**	**100.0**	**40,252.0**	**100.0**

*المصدر: الاحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map).

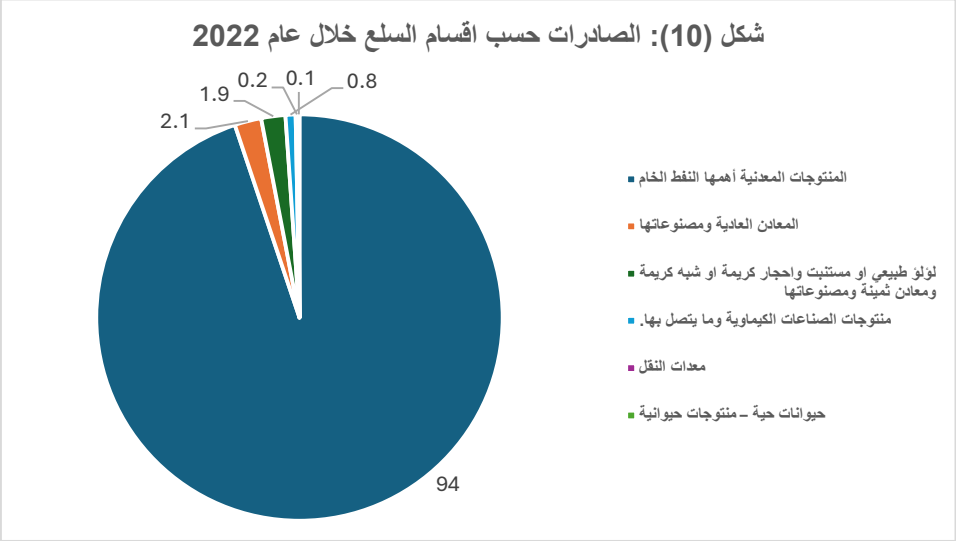

ثانيا: الواردات:

يعتمد السوق المحلي بنسبة تتجاوز 85.0 % في تلبية احتياجات كافة القطاعات والافراد من السلع الاستهلاكية والراسمالية كالالات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعملية الانتاجية، على الاسواق الخارجية.

التوزيع الجغرافي للواردات:

تعد بلدان الاتحاد الاوربي المصدر الرئيسي لواردات ليبيا حيث بلغت اهميتها النسبية نحو 40.3% من اجمالي الواردات خلال عام 2022 حيث سجلت قيمة واردات ليبيا من دول الاتحاد الاوروبي نحو 8.0 مليار دينار خلال الفترة، ويعود ذلك الى الجوار الجغرافي الذي يلعب دورا رئيسيا في زيادة حجم المبادلات التجارية بين ليبيا ودول منطقة اليورو، فيما شكلت الدول الاسيوية واقطار جامعة الدول العربية و الدول الاوروبية الاخرى و دول شمال ووسط وجنوب امريكا النسب الباقية .وتشير البيانات الى ضعف المبادلات التجارية بين ليبيا والدول الافريقية واستراليا ونيوزيلندا.

جدول رقم (36): توزيع الواردات الليبية حسب مجموعات البلدان
خلال الفترة (2021– 2022)

" مليون دينار "

مجموعات البلدان	2021	النسبة من اجمالي الواردات %	2022	النسبة من اجمالي الواردات %
مجموعة دول الاتحاد الاوروبي	6,132.2	34.1	8,037.1	40.3
اقطار جامعة الدول العربية	3,733.6	20.8	3,942.5	19.8
الدول الاسيوية	5,940.9	33.1	6,359.7	31.9
دول اوربية اخرى	1,198.7	6.7	585.0	2.9
البلدان الافريقية	19.3	0.1	16.1	0.1
دول شمال ووسط وجنوب امريكا	879.4	4.9	895.0	4.5
استراليا ونيوزيلاندا	65.1	0.4	87.1	0.4
الاجمالي	**17,969.2**	**100.0**	**19,922.5**	**100.0**

*المصدر: الاحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map).

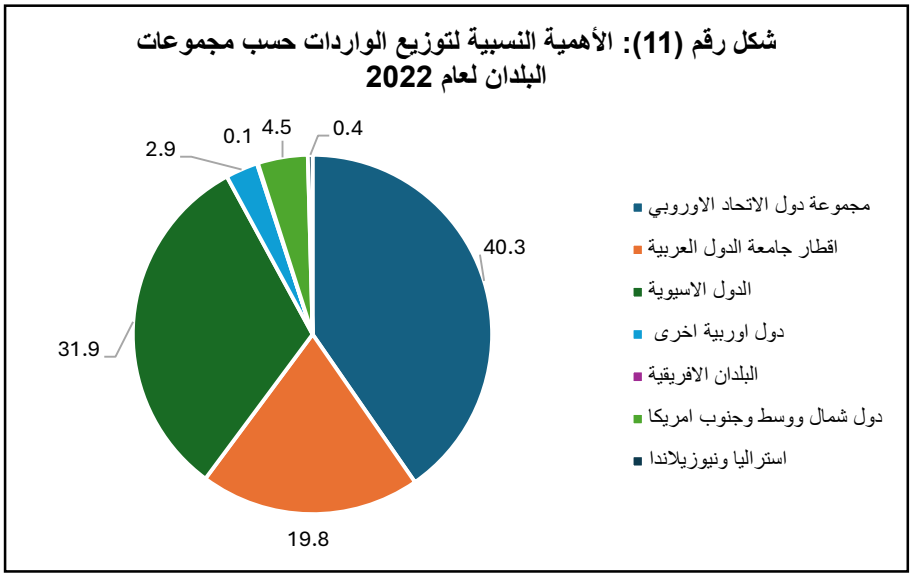

جدول رقم (37): قيمة الواردات حسب اهم البلدان المستورد منها خلال الفترة (2021-2022)

" مليون دينار "

البلدان المستورد منها	2021	النسبة من اجمالي الواردات %	2022	النسبة من اجمالي الواردات %
تركيا	2,769.4	15.4	2,841.1	14.3
الصين الشعبية	2,129.0	11.8	2,373.3	11.9
ايطاليا	1,434.2	8.0	2,287.6	11.5
اليونان	1,189.8	6.6	1,946.1	9.8
الامارات	1,706.5	9.5	1,366.4	6.9
مصر	960.8	5.3	1,214.9	6.1
المانيا	681.8	3.8	558.2	2.8
اسبانيا	366.7	2.0	429.4	2.2
كوريا الجنوبية	428.5	2.4	366.9	1.8
هولندا	535.8	3.0	365.1	1.8
البرازيل	313.4	1.7	320.0	1.6
اوكرانيا	468.0	2.6	254.5	1.3
الولايات المتحدة الامريكية	295.3	1.6	291.0	1.5
فرنسا	208.2	1.2	229.7	1.2
سويسرا	216.7	1.2	154.3	0.8
المملكة المتحدة	141.1	0.8	145.6	0.7
بلدان اخرى	4,123.9	22.9	4,778.3	24.0
الاجمالي	**17,969.1**	**100.0**	**19,922.4**	**100.0**

*المصدر: الاحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

شكل رقم (12): اهم عشرة بلدان المستورد منها خلال عام 2022

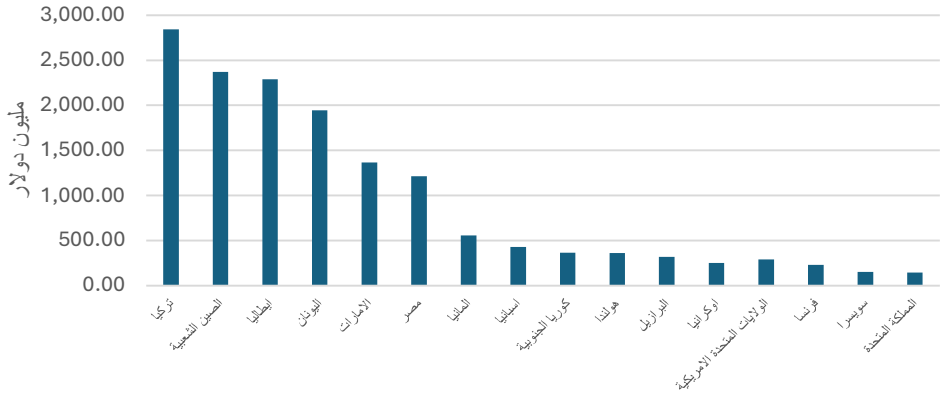

من خلال الاطلاع على الجدول والرسم التوضيحي اعلاه لقيمة الواردات حسب اهم البلدان المستورد منها يتضح ان دول تركيا والصين وايطاليا واليونان تتصدر قائمة اهم البلدان المستورد منها، حيث بلغت نسبة ما استورد منها حوالي 47.4% خلال عام 2022 من اجمالي قيمة الواردات الليبية.

التركيب السلعي للواردات:

احتلت واردات المنتجات المعدنية وكذلك واردات الالات والمواد الغذائية المرتبة الاولى من اجمالي الواردات خلال عام 2022، حيث شكلت 53.0% من اجمالي الواردات، وهذا يعكس مدى ضعف وعجز السوق المحلي في توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الافراد مما يؤدي ذلك الى زيادة درجة الانكشاف الخارجي وزيادة الطلب على النقد الاجنبي.

فيما احتلت واردات المملكة النباتية ، منتجات الصناعات الكيماوية ، معدات النقل ، منتوجات ومواد نسيجية والمعادن العادية المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية لتشكل 27.5%، فيما شكلت واردات المنتجات الاخرى النسبة الباقية 22.8 % من اجمالي الواردات السلعية.

جدول رقم (38): قيمة الواردات مصنفة حسب اقسام السلع

خلال الفترة (2021-2022)

" مليون دينار "

اقسام السلع	2021	الاهمية النسبية %	2022	الاهمية النسبية %
حيوانات حية – منتوجات حيوانية	871.1	4.8	779.4	3.9
منتوجات المملكة النباتية	1279.1	7.1	872.5	4.4
شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية والمنتوجات المشتقة منها	258.8	1.4	350.1	1.8
مواد غذائية محضرة، مشروبات، خل، التبغ	1840.4	10.2	1919.2	9.6
المنتوجات المعدنية	3290.9	18.3	5845.5	29.3
منتوجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها.	1363.9	7.6	1188.9	6.0
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	774.4	4.3	836.1	4.2
جلود حيوانات خام وجاود مدبوغة	29.8	0.2	45.8	0.2
الخشب ومصنوعاته، الفحم الخشبي، الفلين ومصنوعاته، مصنوعات القش	133.5	0.7	155.0	0.8
عجائن الخشب، عجائن سلولوزية، ورق مقوى وفضلات الورق	224.9	1.3	287.0	1.4
منتوجات ومواد نسيجية	833.1	4.6	862.0	4.3
الاحذية، اغطية الراس، المظلات، مظلات الشمس، عصى المشي، سياط الفروسية	115.8	0.6	126.5	0.6
مصنوعات من الحجر والجص والاسمنت والميكا ومنتوجات الخزف والزجاج	541.2	3.0	540.8	2.7
لؤلؤ طبيعي او مستنبت واحجار كريمة او شبه كريمة ومعادن ثمينة ومصنوعاتها	466.3	2.6	420.1	2.1
المعادن العادية ومصنوعاتها	856.6	4.8	879.3	4.4
الات والاجهزة والمعدات الكهربية واجهزة التسجيل والاذاعة والصوت	3034.6	16.9	2793.5	14.0
معدات النقل	1136.2	6.3	1027.8	5.2
الاجهزة البصرية والفوتوغرافية والسينمائية واجهزة قياس الضغط والمعدات الطبية	238.3	1.3	240.3	1.2
الاسلحة والذخائر، اجزاؤها ولوازمها	0.8	0.0	1.5	0.0
سلع ومنتوجات متنوعة	679.4	3.8	751.1	3.8
الاجمالي	**17969.1**	**100.0**	**19922.4**	**100.0**

*المصدر: الاحصاءات التجارية لتنمية الاعمال الدولية (Trade Map)

شكل (13) الواردات حسب اقسام السلع خلال عام 2022

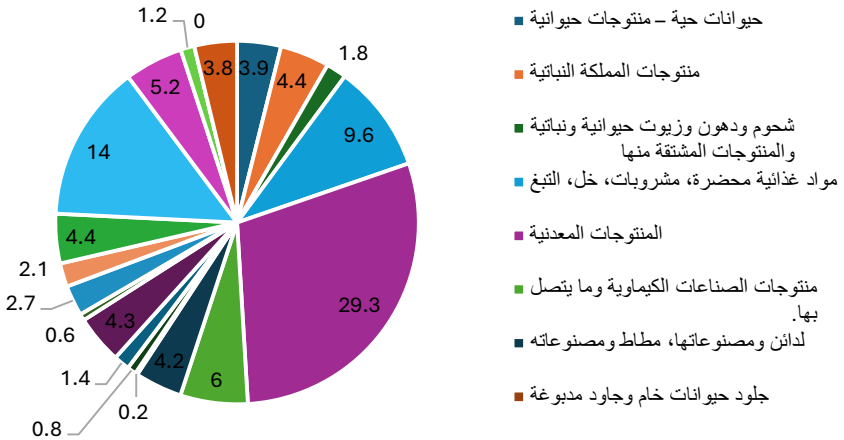

التطورات النقدية

1. القاعدة النقدية:

شهد عام 2022 ارتفاعا في رصيد القاعدة النقدية ليصل الى 64,450.5 مليون دينار مقارنة بنحو 60,869.2 مليون دينار في نهاية عام 2021 مظهرا بذلك ارتفاعا قدره 3,581.3 مليون دينار، او ما نسبته 5.9%. متاثرا بارتفاع احتياطيات المصارف التجارية والتي تمثل ودائع المصارف التجارية لدى المصرف المركزي لتصل الى 30,963.1 مليون دينار في نهاية عام 2022، مقابل 27,534.9 مليون دينار في نهاية العام السابق، في حين انخفضت العملة خارج المصارف بنحو 446.4 مليون دينار لتصل الى 31,353.4 مليون دينار، مقابل 31,799.8 مليون دينار في نهاية العام السابق، كما ارتفع رصيد ودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي بنحو 599.5 مليون دينار، او ما نسبته 39.1%.

ويعزى ارتفاع رصيد القاعدة النقدية بنهاية العام 2022 الى ارتفاع الانفاق الحكومي بنسبة 49% بنهاية ديسمبر 2022 اي انه ارتفع من 85.8 مليار دينار في نوفمبر 2022 الى 127.9 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2022.

العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:

مارس صافي الاصول الاجنبية تاثيرا توسعيا على رصيد القاعدة النقدية، والتي ارتفعت بنحو 39,435.6 مليون دينار من 336 مليار دينار عام 2021 الى 375 مليار عام 2022 او ما نسبته 11.7%، وذلك ناتج عن ارتفاع الاحتياطيات الاجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي وارتفاع متوسط سعر الصرف الرسمي من 4.596 دينار للدولار عام 2021 الى 4.82 دينار للدولار. بينما ساهم صافي المستحقات على الحزانة في تعقيم الاثر التوسعي لصافي الاصول الاجنبية على القاعدة النقدية، وفي المجمل كان لصافي الاصول المحلية اثر انكماشي على القاعدة النقدية اي بانخفاض قدره 35,854.3 مليون دينار، او ما نسبته 13.0% في نهاية عام 2022. وبالتالي فان المحصلة هي ارتفاع رصيد القاعدة النقدية بمبلغ 3.5 مليار دينار.[1]

[1] الفرق بين مقدار التغير في صافي الأصول الأجنبية ومقدار الأصول المحلية.

جدول رقم (39) القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

"مليون دينار"

البيان	2021	2022	مقدار التغير	نسبة التغير
القاعدة النقدية:	**60,869.2**	**64,450.5**	**3,581.3**	**5.9**
ا - العملة خارج المصارف	**31,799.8**	**31,353.4**	**446.4-**	**1.4-**
ب- الاحتياطيات الاولية للمصارف التجارية:	**27,534.9**	**30,963.1**	**3,428.2**	**12.5**
- نقدية في الصندوق	2,775.1	2,013.2	761.9-	27.5-
- ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	24,759.8	28,949.9	4,190.1	16.9
ج – ودائع المؤسسات العامة لدى م.ل.م	**1,534.5**	**2,134.0**	**599.5**	**39.1**
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:	**60,869.2**	**64,450.5**	**3,581.3**	**5.9**
ا - صافي الاصول الاجنبية	**336,085.2**	**375,520.8**	**39,435.6**	**11.7**
ب - صافي الاصول المحلية:	**(275,216.0)**	**(311,070.3)**	**35,854.3-**	**13.0**
– صافي المستحقات علي الخزانة العامة	(96,380.1)	(134,649.5)	38,269.4-	39.7
– المستحقات على المصارف التجارية	19,850.7	19,850.7	0.0	0.0
– مستحقات على المؤسسات العامة	0.0	0.0	0.0	0.0
– صافي البنود الاخرى	(198,686.6)	(196,271.5)	2,415.1	1.2-

شكل رقم (14) القاعدة النقدية

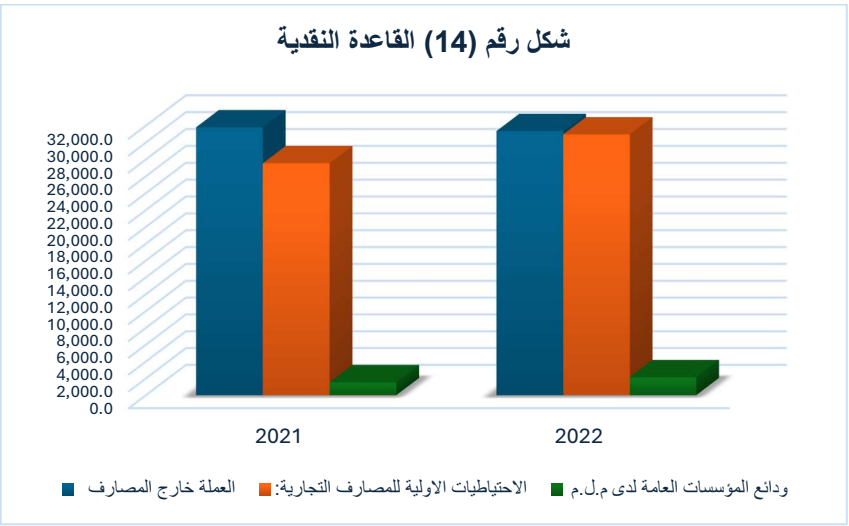

2. عرض النقود:

ارتفع عرض النقود بمفهومه الواسع (ع2) بنهاية العام 2022 بمقدار 9.7 مليار دينار او ما نسبته 9.7% ليصل الى 110,338.9 مليون دينار، مقابل 100,618.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.

بينما سـجل عرض النقود بمفهومه الضـيق ارتفاعا بلغ نسـبته 10.2% نهاية عام 2022، مقارنة بعام 2021، ليصل الى 107,239.2 مليون دينار، مقابل 97,335.4 مليون دينار في عام2021، ويعزى ذلك في الاســـاس الى نمو الودائع تحت الطلب بنســـبه 15.8% لتسـجل 75,885.8 مليون دينار والتي تشـكل ما نسـبته 70.8% من عرض النقد بالمفهوم الضيق. في حين سجلت العملة خارج المصارف انخفاضا بنسبة 1.4% لتسجل 31,353.4 مليون دينار، مقابل 31,799.8 مليون دينار في نهاية عام 2021، وتشـــكل ما نســـبته 29.3% من عرض النقد بالمفهوم الضيق.

ومن خلال تحليل هيكل عرض النقود، نلاحظ ان الودائع تحت الطلب لازالت تشـكل نسـب مسـاهمة مرتفعة، كذلك ارتفاع مسـاهمة العملة خارج المصـارف بنسـبة كبيرة في عرض النقود، في حين انخفض شـبه النقد بنسـبة 5.6% لتسـجل 3,099.7 مليون دينار في عام 2022، مقابل 3,282.9 مليون دينار لعام 2021. ونلاحظ ان الودائع الادخارية ولاجل لا زالت تشكل نسبة متدنية، حيث بلغت 2.8% من اجمالي ($ع_2$) عام 2022، مقابل 3.3% عام 2021.

وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2022 بالنسبة الى($ع1$) نحو 1.66 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة الى ($ع_2$) نحو 1.71 مرة.

العوامل المؤثرة في عرض النقود:

كان للعوامل التوسعية التي تمثلت بصافي الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي دورا واضحا في زيادة عرض النقود خلال عام 2022، اذ كان لها اثرا توسعيا على عرض النقود بنحو 41,220.1 مليون دينار اي بنسبة زيادة بلغت 11.9%، لتصل الى 387,698.1 مليون دينار نهاية عام 2022 مقابل 346,478.0 مليار دينار نهاية عام 2021، الا ان معظم هذا الاثر لم يتحقق عمليا ويعود ذلك الى العلاقة التي تربط صافي الاصول الاجنبية بصافي المستحقات على الخزانة العامة، حيث معظم الزيادة في صافى الاصول الاجنبية انعكست في شكل زيادة في صافى المستحقات على الخزانة العامة (ودائع الخزانة العامة مطروح منها الالتزامات القائمة عليها) والذى كان له اثرا انكماشيا بنحو 41,919.1 مليون دينار، مما ادى الى تعقيم الاثار التوسعية لصافى الاصول الاجنبية على عرض النقود، كما

ان جزء من الزيادة في صافي الاصول الاجنبية انعكست على صافي البنود الاخرى في شكل فروقات اسعار الصرف.

بينما ساهم صافي المستحقات على الحزانة في تعقيم الاثر التوسعي لصافي الاصول الاجنبية على السيولة المحلية حيث انخفض صافي المستحقات على الخزانة بمقدار 41,919.1 مليون دينار اي بنسبة 40.0%،نتيجة ارتفاع ودائع الخزانة العامة لدى المصرف المركزي، ومن جهة اخرى فقد كان للزيادة في المستحقات على القطاعات الاخرى والبالغة نحو 3,688.9 مليون دينار اثرا توسعيا على عرض النقود. بينما كان لصافي البنود الاخرى تاثيرا توسعيا على السيولة المحلية بمقدار 6,730.7 مليون دينار اي بنسبة 4.2%.

والخلاصة ان سياسة الانفاق العام كانت من اهم العوامل التي اثرت في زيادة رصيد عرض النقود خلال الفترة.

جدول رقم (40) عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

"مليون دينار"

البيان	2021	2022	مقدار التغير	نسبة
1. عرض النقود (ع1):	**97,335.4**	**107,239.2**	**9,903.8**	**10.2**
– العملة خارج المصارف	31,799.8	31,353.4	446.4-	1.4-
– ودائع تحت الطلب	65,535.6	75,885.8	10,350.2	15.8
2. شبه النقود:	**3,282.9**	**3,099.7**	**183.2-**	**5.6-**
عرض النقود (ع2)	**100,618.3**	**110,338.1**	**9,720.6**	**9.7**
العوامل المؤثرة في عرض النقود:	**100,618.3**	**110,338.9**	**9,720.6**	**9.7**
1. صافي الاصول الاجنبية:	**346,478.0**	**387,698.1**	**41,220.1**	**11.9**
– المصرف المركزي	336,085.2	375,520.8	39,435.6	11.7
– المصارف التجارية	10,392.8	12,177.3	1,784.5	17.2
2. المستحقات على الخزانة العامة (صافي):	**(104,913.9)**	**(146,833.0)**	**41,919.1-**	**40.0**
– المصرف المركزي	(96,380.1)	(134,649.5)	38,269.4-	39.7
– المصارف التجارية	(8,533.8)	(12,183.5)	3,649.7-	42.8
3. المستحقات على القطاعات الاخرى	**21,144.6**	**24,833.5**	**3,688.9**	**17.4**
4. صافي البنود الاخرى	**(171,951.7)**	**(155,359.7)**	**6,730.7**	**4.2-**

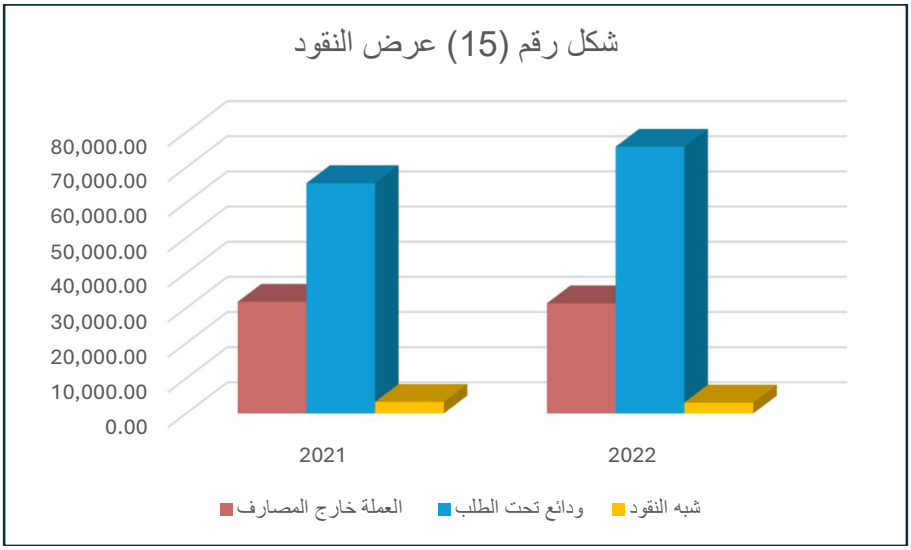

سعر صرف الدينار الليبي:

في مطلع هذا العام واجه الاقتصاد الامريكي موجات تضخمية عالية ووصولها الى معدلات لم تحدث منذ 40 عام، مما حذا بالفدرالي الامريكي الى اتخاذ اجراءات التشديد النقدي ورفع معدلات الفائدة بوتيرة هي الاسرع في تاريخ الفدرالي الامريكي ووصوله الى 4.50 نقطة بنهاية العام، هذا الامر ساهم في ارتفاع قيمة الدولار الامريكي عالميا بنسبة 6% امام اليورو و5% امام وحدات حقوق السحب الخاصة. وعلى هذا الاساس تاثر سعر صرف الدينار الليبي، بالتغيرات التي طرات على اسعار صرف العملات الاجنبية وفقا للوزن الذي تحظى به ضمن سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، حيث انخفض سعر صرف الدينار الليبي امام الدولار الامريكي بنسبة 5.1% في نهاية عام 2022، اي انخفض من 4.5961 دينارا لكل دولار في نهاية عام 2021 ليصل الى 4.8288 دينارا لكل دولار في نهاية عام 2022، وجدير بالذكر ان الوزن النسبي للدولار في سلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة ارتفع من 41.73% الى 43.38% ليساهم ايضا في ارتفاع قيمة الدولار امام الدينار، في حين ارتفع سعر صرف الدينار الليبي امام اليورو بنسبة 1.4%، اي ارتفع من 5.2028 دينارا لكل

يورو في نهاية عام 2021 ليصل الى 5.1286 دينارا لكل يورو في نهاية عام 2022، وذلك بسبب انخفاض الوزن النسبي لليورو في سلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة من 30.92% الى 29.31%. على الرغم من رفع نسبة الفائدة من قبل البنك المركزي الاوروبي لتصل الى 2.50 نقطة مئوية خلال الفترة موضوع التقرير.

شهد سعر صرف الدينار الليبي خلال عام 2022، تغيرات متباينة بين ارتفاع وانخفاض مقابل اهم العملات الرئيسية. حيث بلغ مقابل الدولار الامريكي نحو 4.8070 دينار لكل دولار، مقابل 4.5961 دينار لكل دولار خلال عام 2021، مسجلا بذلك انخفاضا في قيمة الدينار الليبي بما نسبته 4.6%. كما سجل سعر صرف الدينار الليبي ارتفاعا مقابل الفرنك السويسري بنسبة 0.4% ليصل الى 5.0376 دينار لكل فرنك سويسري مقابل 5.0176 دينار لكل فرنك سويسري. فيما اظهر سعر صرف الدينار الليبي خلال عام 2022، انخفاضا امام اليورو ليصل الى 5.0597 دينار لكل يورو، مقابل 5.2028 دينار لكل يورو خلال عام 2021، معلنا بارتقاعا في قيمة الدينار الليبي بما نسبته 2.7%. كذلك انخفض امام الجنيه الاسترليني ليصل عند مستوى 5.9354 دينار، مقابل 6.1941 دينار خلال نفس الفترة ليسجل ارتفاعا في قيمة الدينار الليبي بنسبة 4.2%. هذا وقد سجل سعر صرف الدينار الليبي ايضا خلال العام موضوع التقرير، انخفاضا اتجاه الين الياباني بما نسبته 8.0%، ليصل 3.6721 دينار لكل ين ياباني مقابل 3.9900 دينار لكل ين ياباني، وانخفض امام يوان الصيني، بنسبته 1.0% ليصل 0.7145 دينار لكل ايوان صيني مقابل 0.7217 دينار لكل يوان صيني.

وفيما يتعلق بظام الصرف فقد حافظ مصرف ليبيا المركزي على اتباع نظام سعر الصرف الثابت من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة عند 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي.

والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الليبي، مقابل بعض العملات الرئيسية الدولية في نهاية عام 2022:

جدول رقم (41) اسعار صرف الدينار الليبي مقابل اهم العملات الرئيسية

"مليون دينار"

البيان	2020	1202	2022	معدل التغير %
دولار امريكي	1.3376	4.5961	4.8070	4.6
يورو	1.6426	5.2028	5.0597	-2.7
جنيه استرليني	1.8101	6.1941	5.9354	-4.2
فرنك سويسري	1.5159	5.0176	5.0376	0.4
ين ياباني (100 ينا)	1.2900	3.9900	3.6721	-8.0
الايوان الصيني	0.2048	0.7217	0.7145	-1.0

شكل رقم (16) أسعار صرف الدينار الليبي مقابل العملات الرئيسية

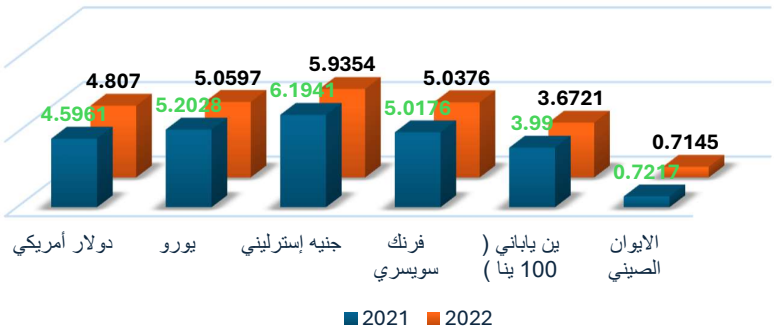

مقاصة الصكوك:

اظهرت الصكوك المارة بغرفة مقاصة طرابلس خلال عام 2022، ارتفاعا ملحوظا في العدد والقيمة. حيث وصل عدد هذه الصكوك الى 3035 الف صك، مقابل 2676 الف صك لعام 2021، اي بزيادة بلغت 359 الف صك وما نسبته 13.4%. فيما بلغت قيمة الصكوك خلال العام موضوع التقرير نحو 85.5 مليار دينار مقابل 47.4 مليار دينار، مسجلة بذلك ارتفاعا بلغ 38.1 مليار دينار وما نسبته 80.4%.

جدول رقم (42) مقاصة الصكوك

الفترة	العدد بالالاف	القيمة بالمليون دينار
2019	3,828	62,254.4
2020	2,691	49,832.5
2021	2,676	47,401.2
2022	3,035	85,523.6

مصرف ليبيا المركزي

ارتفع اجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2022 (عدا الحسابات النظامية)، بنسبة 8.7% وبمقدار 42.1 مليار دينار، ليبلغ نحو 527.0 مليار دينار، مقابل 484.9 مليار دينار في نهاية عام 2021، ويعزى ذلك الى الارتفاع الكبير في اجمالي سندات واذونات خزانة اجنبية وعملات اجنبية بمقدار 41.2 مليار دينار وبنسبة 14.1% لتصل الى 332.7 مليار دينار في نهاية 2022 مقارنة بما كانت عليه في نهاية 2021 والبالغة 291.5 مليار دينار. وفيما يلي تحليل لاهم بنود المركز المالي للمصرف:

اولا : الاصول:

1. اصول اصدار العملة:

سجلت اصول اصدار العملة انخفاضا بنحو1.2 مليار دينار، وبنسبة انخفاض بلغت 3.5% لتصل في نهاية عام 2022 الى 33.4 مليار دينار، مقابل 34.6 مليار دينار في نهاية عام 2021، وفيما يتعلق بغطاء العملة المصدرة للتداول فقد شكل بند سندات واذونات خزانة اجنبية وعملات اجنبية ما نسبته 99.9% من اجمالي اصول اصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2021 والبالغ 46.9 مليون دينار، مشكلا ما نسبته 0.1% من اجمالي اصول اصدار العملة.

2. اصول العمليات المصرفية:

بلغ اجمالي اصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2022 نحو 493.7 مليار دينار، مقابل 450.3 مليار دينار في نهاية عام 2021، مسجلا ارتفاعا قدره 43.3 مليار دينار، اي بنسبة زيادة 9.6%. ويعزى ذلك الى الارتفاع الكبير في اجمالي سندات واذونات خزانة اجنبية وعملات اجنبية بمقدار 41.2 مليار دينار وبنسبة 14.1% لتصل الى 332.7 مليار دينار في نهاية 2022 مقارنة بما كانت عليه في نهاية 2021 والبالغة 291.5 مليار دينار، وفيما يلي تحليل لاهم البنود المكونة لاصول العمليات المصرفية:

- **سندات واذونات خزانة اجنبية وارصدة بعملات قابلة للتحويل:**

بلغ رصيد سندات واذونات خزانة اجنبية وارصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2022 نحو 332.7 مليار دينار، مقابل نحو 291.5 مليار دينار في نهاية عام 2021، مسجلاً ارتفاعا قدره 41.2 مليار دينار، وبما نسبته 14.1%.

- **المساهمات والاستثمارات المحلية:**

لا تغير يذكر على رصيد بند المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2022 اذ بقي كما هو عليه في نهاية 2021 والبالغ 3.2 مليار دينار.

- **المساهمات والاستثمارات الاجنبية:**

ارتفع رصيد المساهمات والاستثمارات الاجنبية في نهاية عام 2022 بنحو 1.1 مليار دينار، وبنسبة ارتفاع بلغت 2.4%، ليصل الى 48.6 مليار دينار، مقابل 47.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.

- **قروض وسلفيات الخزانة العامة:**

لم يطرا اي تغير في رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2022، وبقي كما هو عليه في نهاية عام 2021، والبالغ 84.1 مليار دينار.

- **الاصول الاخرى:**

بلغ رصيد الاصول الاخرى في نهاية عام 2022 نحو 5.3 مليار دينار، مقابل 4.2 مليار دينار في نهاية عام 2021، مظهراً ارتفاعا قدره 1.1 مليار دينار، وبنسبة ارتفاع 25.2%.

ثانيا : الخصوم:

1. **خصوم اصدار العملة:**

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2022 انخفاضا بلغ 1.2 مليار دينار، وبنسبة انخفاض بلغت 3.5%، ليصل الى نحو 33.4 مليار دينار، مقابل 34.6 مليار دينار في نهاية عام 2021.

2. **خصوم العمليات المصرفية:**

- الودائع:

سجل رصيد الخصوم الايداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2021 زيادة وقدرها 40.1 مليار دينار ليصل الى 238.4 مليار دينار، مقابل 198.3 مليار دينار في نهاية عام 2021، ويعزى ذلك الى الارتفاع الكبير في رصيد ودائع الخزانة العامة بنحو 21.8 مليار دينار، اي ما نسبته 62.6%، ليصل في نهاية عام 2022 الى 56.5 مليار دينار، مقابل 34.8 مليار دينار في نهاية عام 2021. وكذلك رصيد مؤسسات واجهزة عامة حيث ارتفع بمقدار 17.7 مليار دينار، وبما نسبته 18.6% ليصل الى 112.7 مليار دينار في نهاية عام 2022، مقابل 95.1 مليار دينار في نهاية عام 2021؛ وسجل رصيد المصارف المحلية (مصارف تجارية ومصارف متخصصة) ارتفاعا طفيفا بلغ 77.8 مليون دينار، وبنسبة 0.1%، ليصل الى 52.5 مليار دينار في نهاية عام 2022، مقابل 52.4 مليار دينار في نهاية عام 2021. كما ارتفع رصيد حسابات متنوعة بمقدار 50 مليون دينار، وبما نسبته 0.4% ليصل الى 13.05 مليار دينار في نهاية عام 2022، مقابل 13.0 مليار دينار في نهاية عام 2021. وكذلك سجل رصيد حسابات مصارف خارجية (المصرف الليبي الخارجي) زيادة بمقدار بنحو 0.5 مليار دينار، وبنسبة زيادة بلغت 17.7% ليصل الى 3.6 مليار دينار في نهاية عام 2022، مقابل 3.1 مليون دينار في نهاية عام 2021.

- راس المال والاحتياطي العام:

لم يطرا اي تغير على رصيد راس المال والاحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2022، ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2021، والبالغ 1.5 مليار دينار.

- الاحتياطيات والمخصصات الاخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات الاخرى انخفاضا بمقدار 3.6 مليار دينار، وبنسبة انخفاض بلغت 2.6%، ليصل الى 136.6 مليار دينار في نهاية عام 2022، مقابل 140.2 مليار دينار في نهاية عام 2021. ويعود السبب بشكل كبير الى انخفاض في الاحتياطيات الاخرى 6.7 مليار دينار وبنسبة انخفاض بلغت 5.4% لتصل الى 115.7 مليار دينار في نهاية عام 2022 مقابل 122.4 مليار دينار في نهاية عام 2021.

- الخصوم الاخرى:

سجل بند الخصوم الاخرى ارتفاعا قدره 6.8 مليار دينار، وبما نسبته 6.2% ليصل في نهاية عام 2022 الى 117.1 مليار دينار، مقابل 110.3 مليار دينار في نهاية عام 2021.

جدول رقم (43): اصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البيان	2021	2022	مقدار التغير	نسبة التغير%
اولا: اصول اصدار العملة:-	**34,575.4**	**,367.233**	**1,208.2-**	**3.5-**
1- سندات واذونات خزانة اجنبية وعملات اجنبية	34,528.5	33,320.3	1,208.2-	3.5-
2-ذهب نقدي	46.9	46.9	0.0	-
ثانيا: اصول العمليات المصرفية: -	**450,312.1**	**493,659.1**	**43,347.0**	**9.6**
1-سندات واذونات خزانة اجنبية وعملات اجنبية	,496.3291	332,663.5	41,167.2	14.1
2-المساهمات والاستثمارات المحلية	3,188.1	3,188.1	0.0	-
3-المساهمات والاستثمارات الاجنبية	47,452.4	48,568.0	1,115.6	2.4
4-الدين العام الممنوح للخزانة العامة:	84,107.0	84,107.0	-	-
- سندات واذونات الخزانة العامة	0.0	0.0	-	-
- قروض وتسهيلات للخزانة العامة	84,107.0	84,107.0	-	-
5-القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:	0.0	0.0	-	-
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات واجهزة عامة (محلية، اجنبية)	0.0	0.0	-	-
6- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	19,850.7	19,850.7	0.0	-
7- الاصول الاخرى	4,217.6	5,281.8	1,064.2	25.2
اجمالي الاصول	**484,887.5**	**527,026.3**	**42,138.8**	**8.7**
اولا: خصوم اصدار العملة: -	**34,575.4**	**33,367.2**	**1,208.2-**	**3.5-**
1-عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	34,574.9	33,366.5	1,208.4-	3.5-
2-عملة لدى العمليات المصرفية	0.5	0.7	0.2	40.0
ثانيا: خصوم العمليات المصرفية: -	**450,312.1**	**493,659.1**	**43,347.0**	**9.6**
1-الودائع (الحسابات الجارية):	198,325.9	238,435.9	40,110.0	20.2
- الخزانة العامة	34,771.9	56,547.1	21,775.2	62.6
- مؤسسات واجهزة عامة	95,068.6	112,730.4	17,661.8	18.6
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	52,407.2	52,485.0	77.8	0.1
- حسابات متنوعة	13,005.9	13,056.1	50.2	0.4
- حسابات مصارف خارجية	3,072.3	3,617.3	545.0	17.7
2- راس المال والاحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	-
3- احتياطيات ومخصصات اخرى	140,226.0	136,617.4	3,608.6-	2.6-
4- الخصوم الاخرى	110,260.2	117,105.8	6,845.6	6.2
اجمالي الخصوم	**484,887.5**	**527,026.3**	**42,138.8**	**8.7**

انشطة ادارات مصرف ليبيا المركزي

فيما يلي ملخص لاهم نشاطات ادارات المصرف لعام 2022:

- **ادارة البحوث والاحصاء**

قامت ادارة البحوث والاحصاء باعداد البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة. كما قامت بالاشراف على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالاحصاءات الواردة من مختلف الجهات والمؤسسات والمصارف، ومن ادارات المصرف، وقامت بتبويبها وتحليلها واعداد التقارير بشانها، وتتلخص تلك الاعمال خلال فترة التقرير، في الاتي:

- تجميع القوائم والبيانات المالية للمصرف المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات والجهات الاخرى ذات العلاقة ومراجعتها، واعداد تقارير عنها بشكل شهري.
- اصدار النشرة الاقتصادية بشكل ربع سنوي خلال عام 2022.
- اصدار كتيب ميزان مدفوعات ليبيا لعام2021.
- اعداد الجداول الاحصائية للبيانات النقدية والمالية المختلفة، لاغراض التحليل المالي، ورصد الظواهر والتطورات الاقتصادية المحلية.
- تزويد صندوق النقد الدولى، بالاحصاءات النقدية والمصرفية والمالية بشكل شهري.
- متابعة الموقع الرسمي للمصرف، وتغذيته بالبيانات والاحصاءات النقدية والمالية والمصرفية، والتقارير المعدة للنشر على الموقع.
- استيفاء الاستبيانات الواردة من المؤسسات الدولية.

وفيما يخص مكتبة مصرف ليبيا المركزي بادارة البحوث والاحصاء، فقد عملت الادارة على تجديد ومتابعة الدوريات العربية التي تم الاشتراك فيها خلال العام 2022 مع الناشر مباشرة بالاضافة الى الاستمرار في استقبال رواد المكتبة في الايام المخصصة، حيث يتم تقديم كل المساعدات اللازمة لهم وتوجيههم وارشادهم، والحرص على تهيئة وتوفير المناخ الملائم للاطلاع والدراسة داخل صالة المكتبة.

- **ادارة الرقابة على المصارف والنقد:**

تقوم الادارة بالاشراف والرقابة على القطاع المصرفي وفقا للمهام المكلفة بها، وفيما يلي اهم الاعمال التي قامت بها الادارة عن طريق الاقسام التابعة لها خلال سنة 2022:-

1. اصدرت الادارة عدد (15) منشور تضمنت تعليمات وتوجيهات صادرة بموجب قرارات عن السيد/ محافظ مصرف ليبيا المركزي.
2. اصدرت الادارة عدد (344) رسالة دورية خلال فترة التقرير تضمنت طلب بعض المعلومات والبيانات من المصارف سواء لعمل هذه الادارة او لجهات رسمية اخرى.
3. قامت الادارة باتخاذ الاجراءات اللازمة حيال ما ورد اليها من مراسلات من المصارف والجهات العامة والخاصة خلال فترة التقرير حيث بلغ عدد المعاملات الواردة الى الادارة (9051) معاملة.
4. قامت الادارة بالرد على مختلف الجهات حول المواضيع المتعلقة بالعمل المصرفي ومخاطبة المصارف بشان مختلف المهام التي تقع ضمن اجراءات الاشراف والرقابة على المصارف، وقد بلغت هذه المراسلات خلال فترة التقرير عدد (3152) رسالة صادرة.
5. قامت الادارة باتخاذ الاجراءات اللازمة حيال ما ورد اليها من مراسلات مختلفة من السيد المحافظ ومن كافة الادارات المختلفة بمصرف ليبيا المركزي خلال فترة التقرير حيث بلغ عدد المعاملات الواردة من مختلف الادارات الى الادارة (690) معاملة.
6. قامت الادارة بالرد على المراسلات الواردة من السيد/ المحافظ والادارات المختلفة بمصرف ليبيا المركزي حول المواضيع المتعلقة بالعمل المصرفي، حيث بلغت هذه المعاملات خلال فترة التقرير (501) معاملة صادرة.

الرقابة المكتبية:

1. متابعة الطلبات المقدمة لاغراض القيد في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين ومكاتب بيوت الخبرة المختصة بتقييم الاصول والعقارات لاحالتها للعرض على اللجنة المختصة حيث بلغت خلال فترة التقرير عدد (8) طلبات.
2. متابعة الطلبات المقدمة لغرض الحصول على الموافقة لفتح الفروع والوكالات المصرفية واتخاذ الاجراءات اللازمة حيالها حيث بلغت هذه الطلبات خلال فترة التقرير (24) طلب.
3. مراجعة وتحليل المراكز المالية الشهرية للمصارف التجارية التي بلغت خلال الفترة نحو (220) مركزا ماليا.

4. مراجعة وتحليل قائمة الدخل الشـهرية للمصـارف التجارية والتي بلغت خلال فترة التقرير نحو (220) قائمة دخل.
5. متابعة اوضـاع حركة السـيولة النقدية اليومية بالمصـارف واعداد تقارير بشـانها حيث تم اعداد (12) تقرير لعدد 20 مصرف.
6. متابعة و استعراض اوضـاع الاحتياطيات الالزامية واوضـاع السيولة للمصـارف التجارية اســـبوعيا واعداد التقارير اللازمة، حيث بلغت خلال الفترة عدد (432) تقريرا واتخاذ ما يلزم بشانها من اجراءات قانونية، ولم تصدر اي رسائل بتوقيع وخصم الغرامات الجزائية خلال فترة التقرير.
7. متابعة الشكاوى التي ترد من مختلف الجهات حيث بلغت عدد (53) شكوى تم معالجة عدد (48) شـكوى واتخذت الاجراءات اللازمة بشـانها ولا يزال عدد (5) شـكاوي تحت الاجراء.
8. متابعة ومراجعة المراكز المالية المجمعة للمصارف التجارية التي تمارس انشطة الصيرفة الاسلامية واتخاذ الاجراءات اللازمة بشانها.
9. متابعة تحول المصـارف التجارية للعمل بالصيرفة الاسـلامية والمصـارف هي (الجمهورية – الواحة – الصحاري – شمال افريقيا – الاجماع العربي).
10. متابعة عمليات تاسيس المصـارف الاسـلامية الجديدة (السـراج الاسـلامي – الاسـتثمار العربي الاسلامي).
11. متابعة اسـتلام المراكز المالية وقوائم الدخل للمصـارف الاسـلامية والمصـارف التي تقدم خدمات الصيرفة الاسلامية عن طريق الفروع والنوافذ الاسلامية لعدد (12) مصرف.
12. اصدار افادات قيد اعضاء هيئات الرقابة الشرعية لعدد (13) عضو.

الرقابة الميدانية:-

قامت فرق التفتيش بادارة الرقابة على المصـارف والنقد واقسـام الرقابة على المصـارف والنقد بفروع مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2022 بتنفيذ عدد (92) مهمة تفتيشية دورية ونوعية على مختلف فروع وادارات المصارف التجارية.

قامت ادارة الرقابة على المصـــارف والنقد خلال فترة التقرير بعرض ومتابعة الاجراءات المتعلقة بتقرير التفتيش وردود المصـــارف على ما جاء في هذه التقارير من ملاحظات، وقد تم توثيق عدد (92) تقرير تفتيش بمنظومة التفتيش.

- **ادارة الموارد البشرية:**

تمثلت اهم انشطة ادارة الموارد البشرية لعام 2022 في ما يلي:-

اولا التدريب والتطوير:

1. التدريب المحلي: قامت ادارة الموارد البشرية بالتعاون مع مؤسسات التدريب ذات العلاقة بتدريب (67) موظف في مجالات مختلفة استفادت منها خمسة عشر ادارة من ادارات المصرف.
2. التدريب الخارجي: تم تدريب (472) موظف شملت معظم ادارات المصرف اي (21) ادارة في مختلف التخصصات.

ثانيا التعيينات:

تلبية للاحتياجات الضـــرورية لبعض الادارات لتحســين مســتوى الاداء ورفع الكفاءة قامت الادارة بتعيين عدد ســبعة موظفين من ذوي الاختصــاصــات المختلفة وبعض طرح المنتهية خدماتهم واضـــافة المعينين الجدد يصـــبح عدد الموظفين العاملين الى نهاية ســـنة 2022 (978) موظفا.

- **ادارة الاصدار:**

واصلت ادارة الاصدار عملها في متابعة تطورات العوامل الاقتصادية التي من شانها التاثير المباشـــر على العملة المتداولة اما بالارتفاع او بالانخفاض، بغية معالجة العوامل الســـلبية منها للحفاظ على القوة الشـــرائية للعملة الليبية وضـــمان اســـتقرارها، وذلك في اطار وظائف المصـــرف المركزي، طبقا لما نص عليه القانون رقم (1) لسـنة 2005 م، بشـان المصـــارف وتعديلاته.

اهم الاعمال التي قامت بها الادارة خلال عام 2022:

اولا: العملة في التداول: بلغ اجمالي العملة في التداول في نهاية عام 2022 مبلغ وقدره 33,367.2 مليون دينار مقابل 34,575.4 مليون دينار عام 2021 اي بانخفاض قدره 1,208.1 مليون دينار و بنسبة انخفاض بلغت 3.5%.

ثانيا: العملة المحلية الصادرة: تم خلال عام 2022، تزويد اقسام الاصدار والخزينة الفرعية طرابلس بالعملة المحلية لمواجهه احتياجات المصارف التجارية وفروعها بمبلغ وقدره 4,924.4 مليون دينار موزعة على النحو التالي:

الخزينة الفرعية طرابلس	492.2 مليون دينار
قسم اصدار غريان	1,537.9 مليون دينار
قسم اصدار سبها	1,490.1 مليون دينار
قسم اصدار مصراتة	3.3 مليون دينار
قسم اصدار بنغازي2	1,401.0 مليون دينار
المجمـــــوع	**4,924.4 مليون دينار**

الصادر العام :-

بلغ اجمالي المبالغ الصادرة من ادارة الاصدار واقسام الاصدار الاخرى الى المصارف التجارية وادارة العمليات المصرفية خلال عام 2022 مبلغا وقدره 7,666.0 مليون دينار تفاصيلها كما يلي:-

1- العمليات المصرفية:- جدول رقم (44)

البيان	القيمة د.ل
ادارة العمليات المصرفية طرابلس	**424,125,800.0**
قسم العمليات المصرفية فرع بنغازي2	**51,850,000.0**
قسم العمليات المصرفية فرع سبها	**8,170,000.0**
المجموع	**484,145,800.0**

2- المصارف التجارية :-

جدول رقم (45)

البيان	القيمة د.ل
ادارة الاصدار طرابلس	**3,164,637,500.0**
قسم الاصدار بنغازي2	931,000,000.0
قسم الاصدار سبها	**1,461,940,000.0**
قسم الاصدار غريان	1,332,500,000.0
قسم الاصدار مصراتة	**291,760,000.0**
المجموع	**7,181,837,500.0**

ثالثا: العملة المحلية الواردة:

بلغ اجمالي المبالغ الواردة الى ادارة الاصدار واقسام الاصدار الاخرى من المصارف التجارية وادارة العمليات المصـرفية خلال عام 2022 مبلغا وقدره 8,874.1 مليون دينار تفاصـيلها كما يلي:-

1- العمليات المصرفية:-

جدول رقم (45)

البيان	القيمة
ادارة العمليات المصرفية طرابلس	8,720,500.0
قسم العمليات المصرفية فرع بنغازي2	-----
قسم العمليات المصرفية فرع سبها	200,000.0
المجموع	8,920,500.0

2- المصارف التجارية:-

جدول رقم (47)

البيان	القيمة
ادارة الاصدار طرابلس	8,070,092,800.0
قسم الاصدار سبها	22,790,000.0
قسم الاصدار غريان	240,000.0
قسم الاصدار مصراتة	772,080,000.0
قسم الاصدار بنغازي2	-----
المجموع	**8,865,202,800.0**

رابعا: العملة الاجنبية:

لم ترد اي مبالغ من العملة الاجنبية من الخارج خلال عام 2022، في حين بلغت العملة الصادرة لادارة العمليات المصرفية 7.7 مليون دولار امريكي و 3.0 مليون يورو.

خامسا : اتلاف العملة:-

قام قسم الاتلاف بمتابعة عمله المتعلق بتجهيز العملة الملغاة واتلاف العملة الغير صالحة والمسحوبة من التداول، وتم اتلاف مبالغ من العملة الورقية الملغاة حسب القواعد المنظمة خلال العام 2022 حسب الجدول التالي:-

جدول رقم (48)

الفئة	طرابلس	سبها
50 د.ل	1,190,000.0	25,000.0
20 د.ل	779,480,000.0	32,000.0
10 د.ل	21,843,000.0	509,000.0
5 د.ل	13,602,000.0	147,000.0
1 د.ل	26,038,800.0	287,000.0
المجموع	**842,153,800.0 د.ل**	**1,000,000.0 د.ل**

- **ادارة المدفوعات والتسويات**

في اطار خطة عمل مصرف ليبيا المركزي لتحقيق الشمول المالي ووصول الخدمات المصرفية لكل افراد المجتمع ، وفي ضوء استراتيجية المصرف للتحول الرقمي وتطوير وسائل الدفع الالكتروني ، والحاجة الى زيادة اعداد المعاملات الالكترونية واتاحة وسائل السداد والتحصيل المختلفة لتلبية احتياجات العملاء نستعرض المشاريع الحالية لادارة المدفوعات

1. تم اطلاق برنامج **تطوير وسائل الدفع الالكتروني عبر الموزع الوطني** الذي يتكون من عدة مشاريع وفق اطار زمني محدد لكل مشروع، وقد بلغت نسبة الانجاز الكلي للمشروع 70% ومفصلة لكل جزئية على النحو التالي:-

- تم ربط المنظومات المصرفية للمصارف التجارية غير المربوطة بالموزع الوطني عددها تسع مصارف ما عدى مصرفي التجارة والتنمية والاجماع العربي.

- تم ربط انظمة شركات الدفع الالكتروني المرخصة من قبل مصرف ليبيا المركزي بالموزع الوطني وهي (المدار الجديد، عبور، ميزة)، ولم يتم استكمال ربط شركة تفاني لعدم جاهزيتهم التقنية نظرا لتحديث الموزع الخاص بالشركة.
- استحداث بوابة الكترونية للتجارة الالكترونية بالموزع الوطني والتي تم اطلاقها فعليا بشهر 2022.
- استحداث محفظة الكترونية وطنية بالموزع الوطني، تم اطلاق منتج NUMO pay والذي يغطي 70% من المميزات التي ستوفرها المحفظة الوطنية الالكترونية.
- ربط منظومة الدفع المحلية بانظمة المدفوعات الاقليمية والعالمية، لا زال العمل جاري على انجاز هذه الجزئية من المشروع والتي يتوقع انتهائها بنهاية النصف الاول للسنة 2023.
- تم اعداد لائحة المعايير التقنية لشبكة المدفوعات المحلية، ومصنفة حسب الاتي:-
  - مسودة القواعد التنظيمية للشبكة المحلية والتي تحدد دور مصرف ليبيا المركزي كمنظم ومشرف على اطار الدفع الالكتروني.
  - كتابة القواعد التنظيمية والمعايير الفنية التي تحدد دور المشغل للموزع الوطني ومسؤولياته التشغيلية للمشاركين.
  - تغيير تقنية البطاقات من البطاقات الممغنطة للبطاقات الذكية EMV.

2. **ترقية نظام المقاصة الالكترونية:** يعتبر المشروع في مراحله النهائية حيث بلغت نسبة الانجاز حوالي 85% وفيما يلي اهم الاعمال الجارية حاليا:-

- جاري العمل على استكمال مرحلة الاختبارات بما فيها اختبارات الموائمة مع المنظومة المصرفية في المصارف (ليبيا المركزي، الجمهورية، الامان، السراي).
- جاري العمل على تدريب المستخدم النهائي للنظام (End User Training) في جميع فروع المصارف.
- جاري العمل على تجهيز المصارف وفروعها لمرحلة تجربة السوق (Market Regeasal)وحسب خطة المشروع سيتم التشغيل النهائي للنظام (ECC upgrade go – live).

3. **الموائمة بين نظم التسويات RTGS\ACH والنظم المصرفية للمصارف التجارية،**

يتكون المشروع من جزئيتين رئيسيتين حسب الاتي:-

- تحديث منظومتي RTGS\ACH لكافة المشاركين وتغيير واجهات العمل الخاصة بها.
- الربط مع النظم المصرفية للمصارف المشاركة وقد تم استكمال المشروع وتسليم المنظومات للمصارف وبدء العمل الفعلي بها لكافة المشاركين.

مؤشرات نظم الدفع الالكتروني لسنة 2022:

جدول رقم (49) مقاصة الصكوك الالكترونية

البيان		الصكوك المقدمة	الصكوك المقبولة	الصكوك المرفوضة
عدد الصكوك	الالكتروني	3,023,841	2,614,087	409,754
	اليدوي	51,323	47,771	3,552
قيمة الصكوك	الالكتروني	85,387,550,646. 9	65,318,864,364.9	20,068,686,281.9
	اليدوي	1,126,252,290.8	1,011,923,551.6	114,328,739.2

مؤشرات الدفع الالكتروني من خلال الموزع الوطني 2022 :

ارتفع عدد البطاقات النشطة بنسبة 94% في عام 2022 مقارنة بعام 2021، كذلك ارتفع عدد نقاط البيع بنسبة 41% عن السنة السابقة في حين ارتفع حجم التداول على نقاط البيع في عام 2022 بما نسبته 58%.

جدول رقم (50)

السنة	2019	2020	2021	2021
بطاقات نشطة	525,407	537,210	668,382	1,297,950
عدد اجهزة نقاط البيع	8,994	12,448	18,855	26,745
عدد الحركات على نقاط البيع	12,978,690	15,748,817	20,927,723	26,368,176
قيم الحركات	2,003,507.3	2,113,455,118.0	3,090,164,187.1	4,875,651,454.9

- **مؤشرات الدفع الالكتروني من خلال شركات القطاع الخاص لسنة 2022:**
  - ارتفاع عدد البطاقات النشطة بنسبة 106%.
  - ارتفاع عدد المحافظ الالكترونية بنسبة 3%.
  - ارتفاع عدد نقاط البيع للبطاقات بنسبة 45%.
  - ارتفاع عدد نقاط البيع للمحافظ بنسبة 69%.
  - انخفاض حجم التداول على نقاط البيع للبطاقات بنسبة 39%.
  - انخفاض حجم التداول على نقاط البيع للمحافظ الالكترونية بنسبة 41%.

جدول رقم (51) مؤشرات مجمعة لسنة 2022

نوع الخدمة	2021	2022	معدل التغير
عدد البطاقات المحلية النشطة	871,147	1,717,123	97%
عدد المحافظ الالكترونية	143,447	147,447	3%
عدد نقاط البيع للبطاقات المحلية	25,848	36,891	43%
عدد نقاط البيع للمحافظ الالكترونية	2,572	4,357	69%
اجمالي قيمة الحركات على نقاط البيع الخاصة بالبطاقات المحلية	3,810,792,254.1	5,259,172,289.5	38%
اجمالي قيمة الحركات على نقاط البيع الخاصة بالمحافظ الالكترونية	83,705,419.8	48,904,895.1	41-%

- **ادارة الشؤون القانونية:**

يتمثل عمل الادارة في جانب الاستشارات القانونية من خلال ابداء الراي والمشورة في المسائل التي تحال الى الادارة من قبل السيد المحافظ او من قبل ادارات المصرف، كما تتولى الادارة مهام متابعة القضايا المرفوعة من المصرف او عليه واتخاذ الاجراءات القانونية حيالها بما يحفظ حقوق المصرف وذلك بالتنسيق مع ادارة قضايا الدولة التي تنوب عن المصرف امام القضاء من خلال تزويدها بالمستندات واعداد المذكرات او الدفاع في القضايا التي يكون المصرف طرفا فيها ومتابعة تنفيذ الاحكام الصادرة في القضايا المرفوعة من المصرف او عليه ومتابعة اتخاذ الاجراءات القانونية بشان الحجوزات الادارية او القضائية الموقعة من المصرف او عليه او الحجوزات القضائية.

ومن خلال الاختصاصات المناطة بقسم التحقيقات والشكاوي في ادارة الشؤون القانونية، قامت الادارة باجراء التحقيقات في المخالفات التي ينسب ارتكابها الى موظفي المصرف، وتم اعداد محاضرها وتقديم مذكرات بالتصرف تتضمن ما انتهى اليه من نتائج والتوصية بما يلزم اتخاذه من اجراءات. وكان عددها (5) تحقيقات، فضلا عن اعداد محاضر مجالس دعاوي التاديب التي بلغ عددها (3) دعاوي.

تولت الادارة المهام ذات العلاقة بصياغة الاتفاقيات والعقود التي يكون المصرف طرفا فيها، وصياغة القرارات والمنشورات التي تصدر عن المصرف، وذلك بالتنسيق مع الادارات المعنية بموضوع القرار او المنشور وقد بلغ عدد مشاريع العقود التي طُلب من الادارة اعدادها، عدد (8) تتعلق بمواضيع مختلفة.

تساهم الادارة بتقديم الدعم القانوني من خلال مشاركة اعضاء الادارة في اللجان الفنية المشكلة بالمصرف وذلك وفقا لما يلي:-

- لجنة شؤون الموظفين.
- لجنة العطاءات والعقود.
- لجنة تعيينات اعضاء مجالس الادارة والمدراء العامون للمصارف التجارية.
- اللجنة الرئيسية لدراسة المستندات القابلة للاتلاف.

وكذلك تنوب الادارة عن المصرف في بعض اللجان الفنية والقانونية التي تُشكل خارج المصرف لاغراض ومهام محددة وتضم اطرافا ممثلين عن الوزارات والجهات الحكومية المعنية.

- **ادارة المراجعة الداخلية:**

قامت ادارة المراجعة الداخلية بتنفيذ خطة عملها لسنة 2022 وذلك بتطبيق مبدا مراجعة الاعمال قبل واثناء وبعد التنفيذ لغرض تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية عملا باجراءات التحقق لكل عملية للانشطة والاعمال التي تقوم بها الاقسام التابعة للادارات التي خضعت لعملية المراجعة.

اولا قسم المراجعة الادارية:

المراجعة المسبقة: انجز القسم (3455) معاملة خلال عام 2022، اي بمتوسط شهري حوالي (287.9) معاملة.

المراجعة اللاحقة:-

- مراجعة المعاملات المالية المختلفة ومدى استيفاء المستندات المتعلقة بكل عملية.
- مراجعة العقود الادارية المبرمة بين المصرف وجهات اخرى مقابل تنفيذ اعمال لصالح المصرف.
- مراجعة الملفات المتعلقة بوثائق التامين من حيث تجديدها وبانها متضمنة لجميع اصول المصرف وتغطي جميع الاخطار وتسديد القيمة التامينية في موعدها.
- مراجعة المطالبات المالية الواردة من المصحات والصيدليات المتعامل معها.
- مراجعة كشوف حضور وانصراف الموظفين، مراجعة نماذج حفظ الاجازات السنوية للموظفين وترصيدها في المنظومة-مراجعة ترقيات الموظفين.

قسم المراجعة المصرفية:

المراجعة الفورية :قام القسم بمراجعة فورية لعدد (314,260) معاملة يومية التي تم تنفيذها من قبل الاقسام التابعة لادارة العمليات المصرفية وفقا للتوزيع المبين بالجدول التالي:

جدول رقم (52)

القسم		عدد المعاملات
قسم الخزينة والصرف الاجنبي		31,464
قسمي الحسابات الجارية والمقاصة		26,143
قسم الاعتمادات المستندية		3,846
قسم الحوالات		14,681
قسم المقاصة (صكوك الكترونية)	الصكوك الواردة	215,106
	الصكوك الصادرة	23,020
اجمالي المعاملات		**314,260**

المراجعة اللاحقة: تمت مراجعة عينة عشوائية من الانشطة والاعمال التي نفذت عن طريق اقسام الادارة وذلك وفقا لخطة ادارة المراجعة السنوية واستنادا على اجراءات التحقق للتاكد من مدى كفاية وفعالية انظمة الرقابة الداخلية وبناء عليه اعدت تقارير ربع سنوية باهم النتائج التي خلصت اليها عملية المراجعة والتوصية بشانها.

قسم المراجعة المالية:

شرع القسم بتنفيذ خطة ادارة المراجعة الداخلية لسنة 2022 بشقيها المسبق واللاحق لجميع مصروفات ادارة الاصدار والاقسام التابعة لها في كل من مصراته وغريان وشملت تلك المصروفات علاوتي الفرز والصيرفة وايضا اتمام عملية المراجعة الفورية لمخرجات العمل اليومي للادارات العاملة بالمنظومة المحاسبية (الاسواق المالية – الحسابات – الاصدار – وحدة المساهمات) وذلك للتاكد من مدى كفاية وفعالية انظمة الرقابة الداخلية وفقا لاجراءات التحقق لكل عملية من العمليات المنفذة.

تمت مراجعة عينة عشوائية من الانشطة والاعمال التي نفذت عن طريق اقسام الادارات التي خضعت للمراجعة والتاكد من مدى كفاية وفاعلية انظمة الرقابة الداخلية وفقا لاجراءات التحقق لكل عملية.

قسم مراجعة البرمجيات والنظم

قام القسم بالمراجعة على انشطة ادارتي تقنية المعلومات وامن المعلومات وفق الخطة السنوية لسنة 2022 وتضمنت عملية الفحص والتدقيق ما يلي:

مراجعة ضوابط دخول للمستخدمين الى المنظومات المصرفية التالية:

- مراجعة ضوابط دخول المستخدمين الى قواعد البيانات المؤمنة للأنظمة التالية:
  1. مراجعة سلامة الاجراءات والعمليات في ادارة خادم البريد الالكتروني.
  2. مراجعة خادم الحماية من الفيروسات والبرامج الخبيثة.
  3. مراجعة انظمة التشغيل والبرمجيات المرخصة .
  4. مرجعة الشبكات الداخلية وما يتبعها من اجهزة ومعدات مختلفة.

  5. مراجعة النصف الاحتياطي لبيانات المنظومات المصرفية التالية:
     - ❖ مراجعة اجهزة نظم التشغيل الرئيسية.
     - ❖ مراجعة تقارير ادارة الثغرات الامنية في البنية التحتية للمصارف.

- **وحدة الامتثال**

تميز نشاط الوحدة في عام 2022 بالنقاط التالية:-

- كبر حجم نشاطها الذي اصبح يمتد لمراقبة ادق التفاصيل في عمل الادارات بالمصرف خاصة العمليات المصرفية وهو امر طبيعي وكنتيجة متصورة من واقع ادخال التكنولوجيا الحديثة في عملها.
- توطيد اواصر العلاقة مع المصارف العاملة بالبلاد، وذلك من خلال الالتقاء بعدد منها وتوجيهها ومناقشة القضايا الهامة معها، يذكر من ذلك اجراء بعض التعديلات على لائحة الاعتمادات المحلية، بما يحقق مزيدا من الرقابة على تلك العمليات.
- اتساع دائرة العلاقات الدولية مع البنوك المراسلة والجهات ذات الشان بالعمل المصرفي والمالي، وتوطيد اواصر تلك العلاقة خاصة بسنة 2022 ومن مظاهر ذلك:-
  - الاجتماعات التي عقدت مع بعض البنوك بالخارج والتي اسفرت على العديد من الانجازات، الامر الذي يصب في اطار تحقيق صالح القطاع باكمله.
  - التواصل مع المراسلين بالخارج بشان حلحلة المشاكل فيما يخص الامتثال لقانون الامتثال الضريبي الامريكي "الفاتكا" والعمل جاري بهذا الصدد لايجاد الحلول اللازمة لمعالجة تلك المشاكل بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة.
  - الاتفاقيات والاعمال التي تمت بهذا الشان، يذكر بالخصوص بعض التعديلات التي اجريت على لائحة الاعتمادات الخارجية والعمل على تحديد لائحة للاعتمادات المستندية المحلية وهو الامر الذي يوزع المسؤوليات في اطار المؤسسة التحكمي العام (ERM).

كما تميز نشاط الوحدة في هذه السنة بتزايد ملحوظ حيث ظهر ذلك جليا من خلال:-

- تفعيل العمل بجملة من القواعد والضوابط المنظمة لسير العمل بها، ويتعلق الامر بدليل اسس العمل وميثاق سلوكياته، ويتضمن الدليل المذكور مجموعة من القواعد المنظمة لممارسة وظيفة مراقبة الامتثال بالمصرف، من حيث السياسات والاجراءات وميثاق السلوكيات وبرنامج مكافحة الجرائم المالية واجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، واجراءات المستخدمين لمنظومة السويفت للامتثال لقواعد العقوبات.

- قيام الوحدة باعداد دراسة تقييمية لمخاطر عدم الامتثال وتصنيفها بحسب معايير مختلفة للوقوف عند تاثيراتها وانعكاساتها على المؤسسة والقطاع باكمله، وذلك وفق منهجية قائمة على المنهج الوصفي والتحليل القائم على المخاطر وصولا لتحديد المخاطر وترتيب اولوياتها وتطبيق استراتيجيات التقليل منها.
- التحول للمعيار الجديد Iso20022 ، وذلك لمنح الصناعة المالية منصة مشتركة لتطوير رسائل السويفت، حيث سينتقل المصرف اسوة بجميع مصارف العالم من الرسائل المالية القديمة Swift Mt الى معيار مين 20022، ويوفر هذا الاطار صيغة ودلالات متفق عليها دوليا مما يؤثر تاثيرا عميقا على عمل جميع البنوك، وذلك بزيادة كفاءتها مع التقليل من التكاليف ودرجة تعرضها للمخاطر، وسيتم التحول للمعيار الجديد بمجرد تهيئة بيئة العمل لاحتوائه، الامر الذي تم بالفعل من خلال:-
  - تشكيل فرق عمل لتنفيذ مشروع التحول.
  - اقامة دورات تدريبية مع الشركات المتخصصة في هذا المجال للاستفادة من تجاربهم بالخصوص، وارسال عدد من الموظفين بالفعل لتلقي التدريب المكثف، وتحقيق الاستفادة المثلى من البرامج المقدمة، وستعقد ايضا العديد من البرامج الاخرى المتخصصة في هذا المجال وفق خطة معدة لذلك.
  - تهيئة بيئة العمل للاستجابة لمتطلبات المعيار الجديد حيث اتخذت الخطوات المناسبة بهذا الصدد من قبل الادارات المعنية.
  - رغبة من الوحدة في ان تضع اسس للعمل تكون متوافقة مع القوانين والانظمة المعمول بها ومستجيبة كذلك للمتطلبات الدولية فيما يتعلق بمحاربة جرائم الرشوة والفساد الاداري عموما، قامت الوحدة سنة 2022 باعداد سياسة مكافحة الرشوة والفساد الاداري متضمنة التعريف بتلك الجرائم في القانون الليبي وكذلك اساس التجريم والعقاب والمخاطر التي ترتبها وانعكاساتها على ممارسة النشاط المصرفي وتقييم تلك المخاطر وتحديد مسؤولية تنفيذ تلك السياسة من قبل الجميع، ووضع حدود المراقبة الفعالة لعملية تنفيذها وفق الاليات المتصورة للمراقبة الفعالة لعملية تنفيذ تلك السياسة، بانتظار ان يُعتمد ذلك الدليل بما يحقق الكثير من المكاسب عند تفعيل العمل بمضمونه.

- تدشين مشروع منظومة السايرون من اكبر المشاريع التي قررت للعام 2022 حيث اتخذت خطوات جادة في سبيل البدء في تنفيذه رغم تعرقله في السنوات الماضية بسبب عدة عوامل لا يسع المجال لذكرها وبالفعل تم التعاقد على تركيب المنظومة والتدرب على متطلبات العمل بها، وجميع ذلك بعد ان هُيات البيئة المناسبة لاستقبالها والعمل بمقتضاها.

المنظومات التي تم ادخالها للعمل او ترقيتها:

- تمت ترقية منظومة مراقبة قوائم الحظر من Sanction Screening الى Transaction Screening، لتتوافق وتتماشى مع متطلبات العمل المتزايدة و المتسارعة الوتيرة.
- منظومة ال Word Check : وهي عبارة عن منظومة استقصاء وتتبع ويكون محلها الاشخاص والجهات والسفن وغيرها، اي انها عبارة عن قاعدة بيانات دولية للمساعدة في تحديد وادارة المخاطر المالية والتنظيمية والسمعة للحد من الجرائم المالية، حيث تم التعاقد بالخصوص في سنة 2021، الا ان عملية التفعيل تاجلت الى سنة 2022.
- منظومة M File، حيث تم الاتفاق بشانها مع الجهات المعنية ليتم توريدها تركيبها بجميع ادارات المصرف وما في حكمها، لتسهيل العمل وتوفير الكثير من الوقت والجهد والمال، وذلك وفق الاصول والضوابط العلمية للارشفة الالكترونية، حيث تم بالفعل العمل بتلك المنظومة مع اواخر 2022 وما لذلك من مزايا تصب في صالح العمل وحسن ادائه، مما يطور ويسهل اساليب الحفظ بما يتماشى والقوانين النافذة.
- العضويات باللجان المختلفة وفرق العمل للمشكلة:

بحسب قرار انشاء الوحدة والذي يحدد مهامها والدور المنوط بها كان لزاما ان تدخل ضمن تشكيل عدد من اللجان، لكي يتسنى لها القيام بدورها في مراقبة الامتثال، يذكر من ذلك:

- لجنة السويفت: حيث انشات اللجنة بموجب قرار السيد المحافظ رقم 63 لسنة 2014 وتختص اللجنة بممارسة المهام المخولة اليها بموجب سند وانشائها، كما يتفرع عن اللجنة عدة فرق عمل متخصصة في معالجة عدد من القضايا التي

تعنى بها لجنة التصويت سالفة الذكر وقد كانت الوحدة ضمن تشكيل فرق العمل المنبثقة عن اللجنة المذكورة وهي:

- ✓ فريق عمل ال KYC.
- ✓ فريق عمل الSWIFT
- ✓ فريق عمل ال SWIFT GPI
- ✓ فريق عمل الISO 20022

- لجنة الامن السيبراني: استجابة لواقع الهجمات الرقمية "السيبرانية" المهددة للانظمة والشبكات والبرامج لغرض القيام بعمليات القرصنة والتخريب وغيرها من العمليات غير المشروعة، من ذلك المنطلق ولخطورة الامر كانت فكرة الامن السيبراني من الاولويات التي اولت المؤسسة اهتماما كبيرا بها، حيث صدر قرار السيد المحافظ رقم 277 لسنة 2022 بشان انشاء لجنة وتحديد مهامها وبالفعل باشرت اللجنة في هذا السنة اجتماعاتها وفق التصور المعد بالخصوص.

الميزانية المُجمَعة للمصارف التجارية

شَهِدَت الميزانية المُجمَعة للمصــارف نهاية عام 2022، تطورات في مُجمل بنودها على جانبي الاصول والخصوم، ليبلغ اجمالي الاصول داخل الميزانية المُجمَعة نحو 148,529.9 مليون دينار، مقابل 135,977.2 مليون دينار في نهاية عام 2021، بارتفاع قدره 12,552.7 مليون دينار، اي بمعدل 9.2%، وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للميزانية المُجمَعة للمصــارف:

جدول رقم (53) مُلخص الميزانية المُجمَعة للمصــارف

"مليون دينار"

البند	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير %
الاصول :				
1- نقدية بالخزائن	**2,871.5**	**2,239.2**	**-632.3**	**-22.0**
- عملة محلية	2,775.1	2,013.2	-761.9	-27.5
- عملة اجنبية	96.4	226.1	129.7	134.5
2- حسابات المقاصة	**6,041.0**	**7,034.7**	**993.7**	**16.4**
- المقاصة بين المصارف	2,432.9	3,475.6	1,042.7	42.9
- المقاصة بين الفروع	3,608.1	3,559.1	-49.0	-1.4
3- الودائع لدى المصارف الاخرى	**89,916.8**	**96,894.4**	**6,977.6**	**7.8**
ا- الودائع لدى المصرف المركزي	**78,625.2**	**83,412.5**	**4,787.3**	**6.1**
- ودائع تحت الطلب	64,455.6	79,920.0	15,464.4	24.0
- شهادات الايداع	14,169.6	3,492.6	-10,677.0	-75.4
ب- الودائع لدى المصارف المحلية الاخرى	**766.6**	**619.2**	**-147.4**	**-19.2**
- ودائع تحت الطلب	766.6	619.2	-147.4	-19.2
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	**1,734.1**	**1,669.2**	**-64.9**	**-3.7**
- ودائع تحت الطلب	1,734.1	1,669.2	-64.9	-3.7
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
د- الودائع لدى المصارف بالخارج	**8,790.9**	**11,193.5**	**2,402.6**	**27.3**
- ودائع تحت الطلب	7,260.4	8,631.3	1,370.9	18.9
- ودائع زمنية	1,530.6	2,562.1	1,031.5	67.4
4- الاستثمارات	**4,445.1**	**1,695.8**	**-2,749.3**	**-61.9**
5- القروض والتسهيلات	**19,637.5**	**22,971.0**	**3,333.5**	**17.0**
- السلفيات والسحب على المكشوف	4,618.6	4,166.2	-452.4	-9.8
- السلف الاجتماعية (تشمل قروض المرابحة للافراد)	4,819.3	7,015.4	2,196.1	45.6
- قروض الانشطة الاقتصادية الاخرى	10,199.6	11,789.4	1,589.8	15.6
6- الاصول الثابتة	**2,287.4**	**2,743.8**	**456.4**	**20.0**
7- الاصول الاخرى	**10,778.0**	**14,951.0**	**4,173.0**	**38.7**
اجمالي الاصول	**135,977.2**	**148,529.9**	**12,552.7**	**9.2**
الحسابات المقابلة	45,635.7	43,915.4	-1,720.3	-3.8
الاجمالي الكلي للاصول	**181,612.8**	**192,445.3**	**10,832.5**	**6.0**

البند	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير %
الخصوم				
1- ودائع الغير لدى المصارف	**92,113.7**	**102,052.7**	**9,939.0**	**10.8**
- الودائع تحت الطلب	69,429.8	79,044.0	9,614.2	13.8
- الودائع الزمنية	2,180.4	2,071.7	-108.7	-5.0
- الودائع الادخارية	315.1	310.4	-4.7	-1.5
- اوامر الدفع	3,673.1	4,381.0	707.9	19.3
- التامينات النقدية	16,515.2	16,245.6	-269.6	-1.6
2- الاقتراض من المصارف والجهات الاخرى	**19,884.0**	**19,884.0**	**0.0**	**0.0**
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	**144.7**	**102.9**	**-41.8**	**-28.9**
4- حقوق الملكية	**7,578.7**	**8,638.7**	**1,060.0**	**14.0**
- راس المال المدفوع	4,772.6	5,295.2	522.6	11.0
- الاحتياطي القانوني	799.8	934.5	134.7	16.8
- احتياطيات غير مخصصة	61.4	337.7	276.3	450.0
- ارباح العام	1,176.9	849.7	-327.2	-27.8
- الارباح المرحّلة والقابلة للتوزيع	768.1	1,221.6	453.5	59.0
5- المخصصات	**7,386.6**	**8,676.3**	**1,289.7**	**17.5**
6- المتنوعات والخصوم الاخرى	**8,869.4**	**9,175.3**	**305.9**	**3.4**
اجمالي الخصوم	**135,977.1**	**148,529.9**	**12,552.8**	**9.2**
الحسابات المقابلة	45,635.7	43,915.4	-1,720.3	-3.8
الاجمالي الكلي للخصوم	**181,612.8**	**192,445.3**	**10,832.5**	**6.0**

هيكل البنود المكونة للاصول في الميزانية المُجمّعة للمصـــارف:

استمرت ودائع وارصدة المصارف لدى المصرف المركزي بما فيه الاحتياطي الالزامي المطلوب هو المكون الرئيسي لاصـول القطاع المصرفي، حيث تغطي نحو 56.2% من اجمالي الاصول في نهاية عام 2022، في حين ارتفعت حصة بند القروض والتسهيلات الائتمانية بشكل طفيف في هيكل الموجودات لتسجل نحو 15.5% من الاجمالي مقارنة بـ 14.4% في عام 2021.

جدول رقم (54) جدول هيكل البنود المكونة للاصول

البند	2021	2022
الاصول :		
1- نقدية بالخزائن	2.1%	1.5%
2- حسابات المقاصة	4.4%	4.7%
3- الودائع لدى المصرف المركزي	57.8%	56.2%
4- الودائع لدى المصارف المحلية الاخرى	0.6%	0.4%
5- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	1.3%	1.1%
6- الودائع لدى المصارف بالخارج	6.5%	7.5%
7- الاستثمارات	3.3%	1.1%
8- القروض والتسهيلات	14.4%	15.5%
9- الاصول الثابتة	1.7%	1.8%
10- الاصول الاخرى	7.9%	10.1%

- **هيكل البنود المكونة للخصوم في الميزانية المُجمَعة للمصـــارف :**

بتحليل هيكل البنود المكونة للخصوم بالميزانية المُجمَعة للمصـــارف في عام 2022 فان ودائع الغير لدى المصارف (ودائع العملاء) تمثل المصدر الرئيسي للتمويل مشكلة مانسبته 68.7% من اجمالي مصادر اموال المصارف ، مقارنة بنحو 67.7% في عام 2021. فيما شكلت حقوق الملكية نحو 5.8% من اجمالي مصادر اموال المصـــارف في عام 2022 ، مقابل نسبة 5.6% في عام 2021.

جدول رقم (55) جدول هيكل البنود المكونة للخصوم

البند	2021	2022
الخصوم		
1- ودائع الغير لدى المصارف	67.7%	68.7%
2- الاقتراض من المصرف المركزي	14.6%	13.4%
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	0.1%	0.1%
4- حقوق الملكية	5.6%	5.8%
5- المخصصات	5.4%	5.8%
6- المتنوعات والخصوم الاخرى	6.5%	6.2%

تحليل لاهم البنود المكونة للميزانية المُجمّعة للمصـــارف

اولا : جانب الاصـول:

1- النقدية :

أ- النقدية بالخزائن و حسابات المقاصة:

ارتفع رصيد النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة بمقدار 361.4 مليون دينار اي بمعدل 4.1%، لتصل الى 9,273.9 مليون دينار في نهاية عام 2022، مقابل 8,912.5 مليون دينار في نهاية عام 2021، بسبب ارتفاع بند حسابات المقاصة بين المصارف بمقدار 1,042.6 مليون دينار في نهاية عام 2022 مقارنة بعام 2021، في حين انخفض رصيد النقد بخزائن المصارف بمقدار 632.2 مليون دينار في نهاية عام 2022 مقارنة بعام 2021، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (56)

"مليون دينار"

البيان	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير%
النقدية بالخزائن :	**2,871.5**	**2,239.2**	**-632.2**	**-22.0**
عملة محلية	2,775.1	2,013.2	-761.9	-27.5
عملة اجنبية	96.4	226.1	129.7	134.6
اجمالي حسابات المقاصة	**6,041.0**	**7,034.7**	**993.6**	**16.4**
المقاصة بين المصارف	2,432.9	3,475.6	1,042.6	42.9
المقاصة بين الفروع	3,608.1	3,559.1	-49.0	-1.4
الاجمالي	**8,912.5**	**9,273.9**	**361.4**	**4.1**

ب- الارصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الاخرى:

بلغ رصيد ارصدة وودائع المصـارف لدى المصرف المركزي والمصارف الاخرى ولدى المصارف الخارجية نحو 96,894.4 مليون دينار في نهاية عام 2022، مقابل 89,916.8 مليون دينار في نهاية عام 2021، بزيادة قدرها 6,977.6 مليون دينار. وذلك نتيجة لارتفاع الارصدة والودائع لدى المصرف المركزي بنحو 4,787.4 مليون دينار كمحصلة لارتفاع الودائع تحت الطلب بنحو 15,464.4 مليون دينار والذي كان اعلى من الانخفاض في رصيد شهادات الايداع الذي انخفض

بنحو 10,677.0 مليون دينار. وكذلك من الارتفاع في رصيد الودائع تحت الطلب والزمنية لدى المراسلين بالخارج بنحو 2,402.5 مليون دينار ، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (57) الارصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الاخرى

"مليون دينار"

البند	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب لدى :	**74,216.6**	**90,839.6**	**16,623.0**	**22.4**
المصرف المركزي	64,455.6	79,920.0	15,464.4	24.0
المصارف المحلية	766.6	619.2	-147.4	-19.2
المصرف الليبي الخارجي	1,734.1	1,669.2	-64.9	-3.7
لدى المراسلين بالخارج	7,260.4	8,631.3	1,370.9	18.9
ودائع زمنية :	**15,700.2**	**6,054.7**	**-9,645.4**	**-61.4**
المصرف المركزي (شهادات الايداع)	14,169.6	3,492.6	-10,677.0	-75.4
المصارف المحلية	0.0	0.0	0.0	-
المصرف الليبي الخارجي	0.0	0.0	0.0	-
لدى المراسلين بالخارج	1,530.6	2,562.1	1,031.6	67.4
الاجمالي	**89,916.8**	**96,894.4**	**6,977.6**	**7.8**

2- الاستثمارات :

سجل اجمالي رصيد الاستثمارات نهاية عام 2022 نحو 1,695.8 مليون دينار، مقابل 4,445.1 مليون دينار في نهاية عام 2021، منخفض بمقدار 2,749.2 مليون دينار. هذا الانخفاض جاء نتيجة للانخفاض في سندات واذونات الخزانة، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (58)

" مليون دينار"

البيان	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير %
سندات واذونات الخزانة	3,000.0	0.0	-3,000.0	-100.0
استثمارات في الشركات العامة	564.7	564.2	-0.5	-0.1
استثمارات في الشركات الخاصة المساهمة	783.5	872.0	88.5	11.3
استثمارات اخرى	96.9	259.7	162.8	168.1
الاجمالي	**4,445.1**	**1,695.8**	**-2,749.2**	**-61.8**

3- القروض والتسهيلات الائتمانية :

ارتفع اجمالي رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف من 19,637.5 مليون دينار في نهاية عام 2021 الى 22,971.0 مليون دينار في نهاية عام 2022، اي بمعدل نمو 17.0%، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة الى اجمالي الخصوم الايداعية ما نسبته 22.5%، كما شكلت من اجمالي الاصول ما نسبته 15.5%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2022 ما قيمته 15,516.9 مليون دينار، وما نسبته 67.6% من اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 32.4% والتي بلغت قيمتها نحو 7,454.0 مليون دينار. وبتحليل مكونات المحفظة الائتمانية فقد كان الارتفاع في اجمالي رصيد الائتمان الممنوح من المصارف بسبب الزيادة في بندي قروض المرابحة للافراد (السلف الاجتماعية) والقروض الاخرى.

جدول رقم (59) رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف

" مليون دينار "

البند	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير %
سلفيات والسحب على المكشوف	4,618.6	4,166.2	-452.4	-9.8
قروض المرابحة للافراد *	4,819.3	7,015.4	2,196.1	45.6
القروض الاخرى	10,199.6	11,789.4	1,589.8	15.6
اجمالي القروض والتسهيلات	**19,637.5**	**22,971.0**	**3,333.5**	**17.0**
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,680.3	3,850.7	170.4	4.6
صافي القروض والتسهيلات	**15,957.2**	**19,120.3**	**3,163.1**	**19.8**

(*) يشمل رصيد السلف الاجتماعية .

جدول رقم (60) توزيع القروض الممنوحة من المصـــارف حسب القطاع (خاص وعام)

" مليون دينار "

البند	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير %
القروض الممنوحة للقطاع العام	6,471.7	7,454.0	982.4	15.2
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	13,165.8	15,516.9	2,351.1	17.9
الاجمالي	**19,637.5**	**22,971.0**	**3,333.5**	**17.0**

ثانيا: جانب الخصوم

1- ودائع العملاء لدى المصـــــارف :

ارتفعت ودائع العملاء (الخصوم الايداعية) لدى المصارف بشكل كبير بمقدار 9,939.1 مليون دينار من 92,113.6 مليون دينار في نهاية عام 2021، الى 102,052.7 مليون دينار في نهاية عام 2022، اي بمعدل نمو بلغ 10.8%، وقد شكلت الودائع تحت الطلب واوامر الدفع ما نسبته 81.7% من اجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لاجل والتامينات النقدية نسبة 17.9% من اجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الادخار نسبة 0.3% فقط من اجمالي الودائع.

جدول رقم (61) ودائع العملاء (الخصوم الايداعية)

" مليون دينار"

البند	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير %
الودائع تحت الطلب	69,429.8	79,044.0	9,614.2	13.8
الودائع الزمنية	2,180.4	2,071.7	-108.7	-5.0
الودائع الادخارية	315.1	310.4	-4.7	-1.5
اوامر الدفع	3,673.1	4,381.0	707.9	19.3
التامينات النقدية	16,515.2	16,245.6	-269.6	-1.6
الاجمالي	**92,113.6**	**102,052.7**	**9,939.1**	**10.8**

- **الودائع تحت الطلب واوامر الدفع:** ارتفعت الودائع تحت الطلب واوامر الدفع بشكل كبير في نهاية عام 2022 بمقدار 10,322.1 مليون دينار لتسجل 83,425.0 مليون دينار مقارنة بـ 73,102.9 مليون دينار في عام 2021.
- **الودائع لاجل والتامينات النقدية :** انخفض بند الودائع لاجل والتامينات النقدية في نهاية عام 2022 بمقدار 378.3 مليون دينار لتسجل 18,317.3 مليون دينار مقابل 18,695.6 مليون دينار في عام 2021. وتجدر الاشارة الى ان معظم التامينات النقدية هى مقابل الاعتمادات المستندية .
- **الودائع الادخارية :** انخفض رصيد الودائع الادخارية في نهاية عام 2022 بمقدار 4.7 مليون دينار لتسجل 310.4 مليون دينار مقابل 315.1 مليون دينار في نهاية عام 2021.

وفيما يتعلق بتوزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومة)

فقد ارتفعت ودائع القطاع العام والحكومي في نهاية عام 2022 بمقدار 6,465.3 مليون دينار لتصل الى 43,276.9 مليون دينار، منها 12,182.2 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار، مقابل 36,811.6 مليون دينار كودائع للقطاع العام والحكومي في نهاية عام 2021.

اما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف فقد ارتفعت ايضا في نهاية عام 2022 بمقدار 3,473.7 مليون دينار وبنسبة 6.3% لتسجل نحو 58,775.8 مليون دينار مقارنة بنحو 55,302.0 مليون دينار عما كانت عليه في نهاية عام 2021 .

جدول رقم (62) توزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع
(خاص، عام وحكومة)

"مليون دينار"

البند	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع الحكومة والقطاع العام	**36,811.6**	**43,276.9**	**6,465.3**	**17.6**
- ودائع حكومية	11,533.8	12,182.2	648.4	5.6
- ودائع القطاع العام	25,277.9	31,094.8	5,816.9	23.0
ودائع القطاع الخاص	**55,302.0**	**58,775.8**	**3,473.7**	**6.3**
- الافراد	29,161.3	32,922.4	3,761.0	12.9
- الشركات والمؤسسات	26,140.7	25,853.4	-287.3	-1.1
الاجمالي	**92,113.7**	**102,052.7**	**9,939.0**	**10.8**

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 102.9 مليون دينار في نهاية عام 2022، منخفضة عما كانت عليه في نهاية عام 2021 ، وهذه الحسابات المكشوفة لدى المصارف بالخارج ناتجة فقط عن تاخر بعض المصارف في تسوية حساباتها مع المصارف المراسلة .

جدول رقم (63)

" مليون دينار"

البيان	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير%
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	144.7	102.9	-41.8	-28.9

3- حقوق الملكية :

ارتفع رصيد حقوق الملكية في المصارف من 7,578.7 مليون دينار في نهاية عام 2021، ليصل الى 8,586.7 مليون دينار في نهاية عام 2022، نتيجة الزيادة في راس المال المدفوع لبعض المصارف وكذلك الاحتياطيات القانونية غير المخصصة، فيما سجلت ارباح المصـــارف قبل خصم المخصصات والضرائب خلال عام 2022 انخفاضا بمعدل 27.8% لتصل الى 849.7 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال عام 2021 والبالغة نحو 1,176.9 مليون دينار.

جدول رقم (64) حسابات راس المال

" مليون دينار"

البيان	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير%
راس المال المدفوع	4,772.6	5,295.2	522.7	11.0
الاحتياطي القانوني	799.8	934.5	134.7	16.8
احتياطيات غير مخصصة	61.4	337.7	276.3	450.1
ارباح العام	1,176.9	849.7	-327.2	-27.8
الارباح المرحّلة والارباح القابلة للتوزيع	768.1	1,221.6	453.5	59.0
الاجمالي	**7,578.7**	**8,638.7**	**1,060.0**	**14.0**

4- المخصصات:

سجل رصيد المخصصات ارتفاعا بمقدار 1,289.7 مليون دينار في نهاية عام 2022 ليصل الى 8,676.3 مليون دينار، مقابل 7,386.6 مليون دينار في نهاية عام 2021، وتركزت الزيادة في بند المخصصات العامة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (65) المخصصـــــات

" مليون دينار"

البند	2021	2022	مقدار التغير	معدل التغير %
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,680.3	3,850.7	170.4	4.6
مخصص استهلاك الاصول الثابتة	916.4	1,030.7	114.3	12.5
مخصصات عامة	1,261.3	2,462.5	1,201.2	95.2
مخصص تقييم اسعار الصرف	1,528.6	1,332.3	-196.3	-12.8
الاجمالي	**7,386.6**	**8,676.3**	**1,289.7**	**17.5**

المصرف الليبي الخارجي

اظهرت بيانات المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي نهاية عام 2022، الى ارتفاع اجمالي الاصول داخل الميزانية بنحو 224.4 مليون دولار ليصل الى 18073.2 مليون دولار، مقابل 17848.8 مليون دولار في نهاية عام 2021، اي بمعدل 1.3%، وفيما يلي البنود الرئيسية للميزانية:

اولا : جانب الاصول

1- نقدية وارصدة لدى الغير:

ارتفع رصيد النقدية والارصدة لدى المصارف بمعدل 1.13% وبمبلغ 166.9 مليون دولار، ليصل رصيده الى 14872.5 مليون دولار في نهاية عام 2022 ، مقابل 14705.7 مليون دولار في نهاية عام 2021 ، و الجدول التالي يوضح اهم التطورات التي حصلت في النقدية الارصدة وودائع لاجل لدى الغير:

جدول رقم (66) "مليون دولار"

البيان	2021	2022	معدل التغير
نقدية بالخزينة	2.6	1.9	29.5-
ارصدة لدى المصارف :			
- حسابات جارية – مصرف ليبيا	279.4	179.8	35.7-
- حسابات جارية لدى المصارف	2458.6	5,211.5	112.0
- ودائع لاجل لدى المصارف	12,635.1	10,083.8	20.2-
يخصم المخصصات على العملات المعلقة والودائع الائتمانية المتعثرة	670.2	604.4	9.8-
المجموع	**14705.7**	**14872.5**	**1.1**

2- محافظ استثمارية مالية تدار بمعرفة الغير :

يمثل هذا البند ارصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ استثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات استثمارية دولية ، حيث يتم استثمار اموال المحفظة في ادوات مالية عالية الجودة، وبلغ رصيد هذا البند 125.4 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل مبلغ 133.9 مليون دولار في نهاية عام 2021.

3- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير :

بلغ رصيد هذا البند 479.2 مليون دولار في نهاية عام 2022 ، مقابل 483.0 مليون دولار في نهاية عام 2021 مسجلا بذلك معدل انخفاض بلغ نسبته 0.8% وبمقدار 3.8 مليون دولار. وفيما يلي جدول يُبين ارصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف :

جدول رقم (67)

البيان	2021	2022	معدل التغير
حسابات جارية مدينة	3.2	20.9	559.3
قروض محلية	34.5	32.7	5.0-
قروض دولية	442.6	422.8	4.5-
قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها	228.0	214.5	5.9-
قروض وسلف للموظفين	4.5	4.4	3.1-
تمويل اسلامي عبر المشاركة	-	9.1	-
اجمالي القروض والتسهيلات	**712.8**	**704.4**	**1.2-**
يخصم : المخصص الخاص للقروض والتسهيلات	229.8	225.2	2.0-
صافي القروض والتسهيلات	**483.0**	**479.2**	**0.8-**

4- استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي :

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات وفروقات التقييم مبلغ 492.3 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 494.9 مليون دولار في نهاية عام 2021 بانخفاض قدره 2.6 مليون دولار، حيث تركز معظم الانخفاض في الاستثمارات المالية في السندات ليصل صافي رصيدها الى 886.6 مليون دولار في نهاية عام 2021 . والجدول التالي يوضح ذلك : "

جدول رقم (68) "مليون دولار"

البيان	2021	2022	معدل التغير
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (الاسهم)	6.5.5	6.5.5	-
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (السندات)	902.0	886.6	1.7-
يخصم المخصصات وفروقات التقييم	1012.6	999.9	1.3-
الاجمالي	**494.9**	**492.3**	**0.5-**

5- الاستثمارات الاخرى :

يمثل هذ البند كل من الاستثمارات العقارية ، الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة ، حيت شهد هذا البند في نهاية العام 2022 التطورات التالية :-

- بلغ رصيد بند الاستثمارات العقارية مبلغ 27.6 مليون دولار كما هو عليه في عام 2021.
- بلغ رصيد بند الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مبلغ 132.4 مليون دولار في نهاية عام 2022 مقابل 133.1 مليون دولار في نهاية عام 2021 اي بانخفاض وقدره 0.7 مليون دولار .
- بلغ رصيد بند الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة 884.8 مليون دولار، كما هو عليه في عام 2021.

6- ارصدة مدينة واصول اخرى :

بلغ رصيد هذا البند قبل خصم المخصصات 465.4 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 349.1 مليون دولار في نهاية عام 2021، اي بانخفاض قدره 116.4 مليون دولار، والجدول التالي يوضح الارصدة المدينة والاصول الاخرى.

جدول رقم (69) " مليون دولار"

البيان	2021	2022	معدل التغير (%)
مصاريف مدفوعة مقدما	0.2	0.3	37.5
ايرادات فوائد مستحقة	20.5	56.0	173.1
ارصدة مدينة متنوعة	327.8	408.6	24.6
اصول ثابتة بالطريق	0.5	0.6	3.8
الاجمالي	**349.1**	**465.4**	**33.3**

7- الاصول الثابتة :

بلغ رصيد صافي الاصول الثابتة في نهاية عام 2022 بعد خصم المخصصات 9.4 مليون دولار مقابل 9.6 مليون دولار في نهاية عام 2021.

ثانيا : الخصوم

1- ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي :

بلغ رصيد ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي 5336.5 مليون دولار في نهاية عام 2022 ، مقابل 6304.1 مليون دولار في نهاية عام 2021، اي بانخفاض قدره 967.6 مليون دولار اي بنسبة 15.3%، نتيجة لانخفاض ودائع المصرف المركزي، وفيما يلي بيان بالارصدة المودعة لدى المصرف كما هى موضحة بالجدول التالي :

جدول رقم (70)

"مليون دولار"

البيان	2021	2022	معدل التغير (%)
مصرف ليبيا المركزي	**5,817.9**	**4895.3**	**15.9-**
- حسابات جارية	237.2	305.1	28.7
- ودائع لاجل	5,580.8	4590.1	17.8-
ارصدة للمصارف الاخرى	**486.1**	**441.2**	**9.2-**
- حسابات جارية	483.1	409.3	15.3-
- ودائع لاجل	3.0	32.0	965.0
الاجمالي	**6304.1**	**5336.5**	**15.3-**

2- ودائع العملاء :

انخفض رصيد هذا البند بمقدار 939.7 مليون دولار، وبنسبة 12.8% ليصل رصيده الى 8273.4 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 7333.7 مليون دولار في نهاية عام 2021، حيث تركز هذا الانخفاض في بند ودائع تحت الطلب. والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (71)

"مليون دولار"

البيان	2021	2022	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب	5,639.0	6611.8	17.3
ودائع لاجل	1,585.6	1553.0	2.1-
ودائع مجمدة	108.5	108.2	0.3-
الحسابات الجارية غير المتحركة	0.6	0.4	38.1-
الاجمالي	**7,333.7**	**8273.4**	**12.8**

3- التامينات النقدية :

انخفض رصيد بند التامينات النقدية بمقدار 43.8 مليون دولار ليصل الى 446.5 مليون دولار في نهاية عام 2202، مقابل 490.3 مليون دولار في نهاية عام 2021. والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (72) "مليون دولار"

البيان	2021	2022	معدل التغير (%)
تامينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	221.4	177.9	19.6-
تامينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة	268.9	268.6	0.1-
الاجمالي	**490.3**	**446.5**	**8.9-**

4- ارصدة دائنة والتزامات اخرى :

بلغ رصيد هذا البند 176.3 مليون دولار في نهاية عام 2202 مقابل 136.1 مليون دولار في نهاية عام 2021، مسجلا بذلك ارتفاع وقدره 40.2 مليون دولار وما نسبته 29.6%.

جدول رقم (73) " مليون دولار"

البيان	2021	2022	معدل التغير (%)
مصاريف وفوائد مستحقة	14.2	30.5	115.9
دائنون وارصدة دائنة اخرى	121.9	145.8	19.5
الاجمالي	**119.2**	**176.3**	**29.6**

5- مخصصات اخرى :

بلغ رصيد المخصصات الاخرى 135.7 مليون دولارفي نهاية عام 2022 مقابل 168.9 مليون دولار في نهاية عام 2021 .

6- حقوق المساهمين وارباح العام :

- **راس المال المكتتب فيه والمدفوع :** حدد راس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دولار امريكي ، مقسم الى (30,000,000) سهما اسميا ، قيمة كل منها 100.0 دولار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي .

- **الاحتياطيات** : سجل رصيد الاحتياطي القانوني نحو 524.7 مليون دولار ، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الاحتياطي العام نحو282.7 مليون دولار و 661.7 مليون دولار على التوالي في نهاية عام 2022 ولم يطرا اي تغيير عن العام 2021.
- حقق المصرف الليبي الخارجي خلال عام 2022 ارباحا وقدرها 289.1 مليون مقابل خسارة في عام 2021 قدرها 35.6 مليون دولار.

الالتزامات العرضية والارتباطات الراسمالية :

بلغ رصيد هذا البند 3119.3 مليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 2220.4 مليون دولار في نهاية عام 2021.

جدول رقم (74) المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي

" مليون دولار"

البند	2021	2022	مقدار التغير	نسبة التغير %
الاصول :				
نقدية وارصدة لدى المصارف	14705.7	14872.5	166.9	1.1
محافظ استثمارية	133.9	125.4	-8.4	-6.3
تسهيلات وقروض (بالصافي)	483.0	479.2	-3.8	-0.8
استثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)	494.9	492.3	-2.6	-0.5
استثمارات محتفظ بها للاستحقاق	21.4	18.7	-2.7	-12.7
استثمارات عقارية	27.6	27.6	0.0	0.0
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)	1917.5	1870.9	-46.6	-2.4
ارصدة مدينة واصول اخرى (بالصافي)	55.3	177.1	121.8	220.4
اصول ثابتة (بالصافي)	9.6	9.5	-0.1	-1.0
مجموع الاصول	**17848.8**	**18073.2**	**224.4**	**1.3**
الالتزامات				
ودائع المصارف	6304.1	5336.5	-967.6	-15.3
ودائع الزبائن	7333.7	8273.4	939.7	12.8
التامينات النقدية	490.3	446.5	-43.8	-8.9
ارصدة دائنة والتزامات اخرى	136.1	176.3	40.2	29.6
مخصصات اخرى	168.9	135.7	-33.2	-19.6
مجموع الالتزامات	**14432.98**	**14368.3**	**-64.7**	**-0.4**
حقوق المساهمين				
راس المال المكتتب به والمدفوع	3000.0	3000.0	-	-
الاحتياطي القانوني	524.7	524.7	-	-
احتياطي الطواري	282.7	282.7	-	-
الاحتياطي العام	661.7	661.7	-	-
ارباح مرحلة	-254.4	-254.4	-	-
ارباح محتجزة	-763.2	-798.8	-35.6	4.7
مجموع حقوق المساهمين	**3451.4**	**3415.8**	**-35.6**	**-1.0**
ارباح العام	-35.6	289.1	324.7	-912.1
مجموع حقوق المساهمين وارباح العام	**3415.8**	**3704.9**	**289.1**	**8.5**
مجموع الخصوم	**17848.8**	**18073.2**	**224.4**	**1.3**
التزامات عرضية وارتباطات	2220.4	3119.3	898.9	40.5

* المصدر : المصرف الليبي الخارجي.

المصارف المتخصصة

- **مصرف التنمية:**

يقوم مصرف التنمية بمنح القروض وتمويل المشاريع الانتاجية والخدمية الكبيرة والمتوسطة وذلك بهدف تطوير القطاع الانتاجي والخدمي وتشجيع المشروعات التي تستخدم الاساليب الحديثة في التصنيع، وخاصة تلك التي تقوم باستخدام المواد الخام المتوفرة محليا، الا انه في الاونة الاخيرة اقتصر نشاط المصرف على قروض وسائل النقل فقط والتي بلغت خلال عام 2022 نحو 0.24 مليون دينار بنسبة 60.3 % عما كانت عليه في عام 2021 والبالغة 0.16 مليون دينار وبنسبة 39.7 %، كما انه اضطر الى تقليص نشاطاته في السابق والتي كانت تشمل الخدمات الصحية والعلاجية، المواد الغذائية والاعلاف،

جدول رقم (75) : عدد وقيمة القروض الممنوحة من مصرف التنمية

" بالمليون دينار "

نوع القروض	2021		2022	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة
وسائل النقل	3	0.16	5	0.24

المؤسسات المالية غير المصرفية

تعد المؤسسات المالية غير المصرفية احد مكونات القطاع المالي في الاقتصاد الوطني ويتواجد بعضها في شكل صناديق سيادية اوكل اليها استثمار الفوائض من الايرادات النفطية، وذلك بهدف تحقيق عوائد مالية تسهم في تنويع مصادر الدخل بما يحقق استقرار الموارد المالية للمجتمع. وتمارس تلك الصناديق نشاطها من خلال محافظ وشركات استثمارية تمتلكها، منها ما يمارس نشاطه في الخارج ليساهم في تحقيق عوائد مالية في اطار تنويع مصادر النقد الاجنبي، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، ومنها ما يمارس نشاطه في الداخل في اطار دعم حركة التنمية وتحقيق جملة من الاهداف الاجتماعية لعل من اهمها تحقيق توزيع عادل للدخل ومكافحة الفقر ودعم شبكة الامان الاجتماعي.

الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية:-

تاسس الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية في شكل "شركة قابضة" بموجب قرار الانشاء رقم (107) لسنة 2009، وتحدد اغراضه في استثمار امواله داخل ليبيا على اسس تجارية وفق مقتضيات العمل ومتطلبات السوق، يعمل الصندوق بشكل اساسي كشركة استثمارية قابضة ذات استثمارات طويلة الاجل في الاعمال التجارية والمشاريع المشتركة، اسس الصندوق عدد (8) شركات مملوكة بالكامل تهدف الى دفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية والصناعة الرئيسية في جميع انحاء ليبيا.

حُدد راس مال الصندوق عند تاسيسه بمبلغ قدره 20 مليار دينار مقسمة الى 200 مليون سهم قيمة كل سهم 100 دينار تكتتب فيها المؤسسة الليبية للاستثمار بنسبة مساهمة 83%، ومصرف ليبيا المركزي بنسبة مساهمة 12.5%، و مصرف الجمهورية بنسبة مساهمة 1.50% والمصرف الليبي الخارجي بنسبة مساهمة 0.83% والمصرف التجاري الوطني بنسبة مساهمة 0.75% ومصرف الوحدة بنسبة مساهمة 0.71% ومصرف شمال افريقيا بنسبة مساهمة 0.21% ومصرف الواحة بنسبة مساهمة 0.17%، وكان المدفوع من راس المال 12 مليار دينار.

تظهر بيانات المركز المالي للصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية ان اجمالي الاصول قد شهدت انخفاضا طفيفا عام 2022 بنحو 3.1 مليون دينار حيث انخفض اجمالي الأصول من 12,078.4 الى 12,075.3 وبنسبة انخفاض بلغت 0.03% كما اظهرت بيانات المركز المالي تحقيق خسائر بقيمة 6.4 مليون دينار عام 2022 مقابل خسائر مقدارها 6.8 مليون عام 2021.

جدول رقم (76)المركز المالي للسنوات 2021-2022

البيان	2021	2022
الاصول		
الاصول المتداولة		
النقدية بالمصارف	9,716,781,057	9,716,140,984
النقدية بالخزينة	9,963	261
المدينون	58,062,304	58,088,406
ارصدة مدينة اخرى	4,240,694	4,210,221
العهد المالية	0	25,000
حسابات تحت التسوية	97,498,000	97,629,573
مجموع الاصول المتداولة	9,876,592,018	9,876,094,444
الاصول غير المتداولة		
الممتلكات والمعدات بالصافي	1,057,112	733,286
مشروعات تحت التنفذ	4,216,685	4,216,685
استثمارات طويلة الاجل	2,191,556,200	2,191,556,200
الاصول الغير ملموسة	4,978,977	2,718,660
مجموع الاصول غير المتداولة	2,201,808,975	2,199,224,830
مجموع الاصول	12,078,400,992	12,075,319,274
الالتزامات وحقوق الملكية		
الالتزامات المتداولة		
الدائنون	6,653,827	6,964,605
ارصدة دائنة اخرى	1,941,018	5,402,328
مجموع الالتزامات المتداولة	8,594,845	12,366,933
حقوق الملكية		
راس المال المدفوع	12,000,000,000	12,000,000,000
الاحتياطي القانوني	26,890,880	26,890,880
الارباح المرحلة	49,322,669	42,915,268
خسائر العام	-6,407,401	-6,853,807
مجموع حقوق الملكية	12,069,806,148	12,062,952,341
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	12,078,400,992	12,075,319,274

انتهى التقرير ،،،